

في سبيل «معجميّة لسانيّة»

بقلم : إبراهيم بن مراد

تفتتح «مجلّة المعجميّة» بهذا العدد الجديد العقد الثاني من وجودها. وأهم ما يميّز مرحلتها الجديدة هذه هو تخصيصها حيّزا من صفحاتها لنشر ما يرد عليها من نصوص بغير العربيّة، وخاصّة بالفرنسيّة والانغليزيّة. فليست هي بمقتصرة إذن على الاهتمام بالمعجميّة العربيّة وقضاياها، بل هي توسّع من مجالات اهتمامها لتشمل قضايا المعجميّة العامّة، رغبة منها في أن تفيد المعجميّةُ العربيّة من المعجميّة العامّة، وتتنزّل المنزلة التي ينبغي أن تكون لها في اللسانيات الحديثة، ويكون لها - كالمعجميّة الفرنسية أو المعجميّة الانغليزية مثلا - دورها فيها : عطاءً وأخذا، إفادةً واستفادة، ويتاح لها - بذلك - أن توصف كما توصف معجميّات اللغات الحيّة، ويكون لها بالنظريات اللسانيّة الحديثة اتصال متين، وتسهم - بما يتوفّر في العربيّة من قياسيّة - في الإجابة عن أسئلة معقدة مازالت مطروحة.

والبحوث المنشورة بغير العربيّة في هذا العدد أربعة : اثنان بالفرنسية واثنان بالانغليزية. وأوّل البحثين الفرنسيّين لمحرر هذه السطور، وعنوانه «آراء الفارابي المعجميّة في كتابه إحصاء العلوم»، وفيه تحليل لنظريّة أبي نصر الفارابي المعجميّة كما تظهر في الباب الاول - «في علم اللسان» - من كتابه «إحصاء العلوم». فلقد قسّم علم اللسان إلى سبعة أقسام جعل أوّلها وثالثها خاصّين بالمعجم، وثانيها ورابعها خاصّين بالنحو. فإنّ الأوّل في «علم الألفاظ المفردة الدالّة»، وقد تحدّث فيه عن المفردات من حيث جمعها - بالرواية - وعن دلالتها؛ والثالث في «قوانين الألفاظ المفردة»، وقد تحدّث فيه عن دور الأصوات والبنية الصرفية في تكوين المفردة. وأمّا القسمان الثاني والرابع فقد تحدّث فيهما عن المفردة وهي في التركيب النحوي. وهو إذن قد فصل بين المفردات وهي وحدات معجميّة مستقلّة عن التركيب، ذات مكوّن

دالّي شكلي تؤلفه الأصوات والبنية الصرفيّة، ومكوّن مدلوليّ تؤلفه الدلالة المعجميّة؛ والمفردات من حيث هي مكوّنات تركيبيّة، أي عناصر نحويّة. وإذن فإنّ أبا نصر الفارابي قد فصل بين علم المعجم وعلم النحو، وعدّ الأصوات والبنية الصرفية والدلالة من مكوّنات النظريّة المعجميّة.

والبحث الفرنسي الثاني لعبد الرزاق بنور، وعنوانه «التأليفيّة واستقلال مستويات التحليل اللساني»، وقد اهتمّ فيه بتحليل النظريّة التأليفيّة في علم الدلالة وبنقدها. فإن من أهم النظريات الدلالية المغلّبة في اللسانيات الحديثة - وخاصّة في اللسانيات التوليديّة - النظريّة التي تربط معنى الجزء بالكل الذي ينتمي إليه؛ فالدلالة إذن تكون دلالة سياق أو تأليف ولا تكون دلالة أفراد معجميّة مستقلّة. وقد حلل صاحب البحث النظريّة ثم ناقشها بعرضها على أصولها الفلسفيّة ثمّ نقدها مبيّنا مواطن الضعف فيها، وانتهى إلى أنّ اللغة الطبيعيّة لا تقرّ المبدأ التأليفي إقرارا مطلقا وأنّ هذا المبدأ لا يطبّق إلاّ في مجالات مخصوصة، ولذلك فإنّه غير قابل للتعميم.

وأمّا البحثان المحرّران باللغة الانغليزيّة فللسانيّين من المدرسة اللغويّة الروسيّة. فإنّ أولهما - وعنوانه «في مبحث المعجميّة التطبيقيّة» - لإيغور برخانوف (Igor Burkhanov)، وهو أستاذ في جامعة التربية برجيشوف (بولونيا)، وقد تحدّث في بحثه عن المعجميّة التطبيقيّة - أو القاموسيّة - ووضعها في الدرس اللساني الحديث. وقد عرض آراءً كثيرة وبيّن ما بينها من اختلاف. فإن منها ما يعتبر المعجميّة التطبيقيّة مجرد صناعة، ومنها ما يربطها باللسانيات ويعدّها فرعا منها، ومنها ما يراها علما متأسّسا على قسم عملي تطبيقي وقسم نظريّ. وقد ناقش صاحب البحث تلك الآراء وانتهى إلى أنّ المعجميّة التطبيقيّة مبحث معقّد متعدّد المظاهر، وأنّ المصطلح ذو ثلاثة مفاهيم أساسيّة، فهو دالّ على (1) علم تأليف المعجم المدوّن أو القاموس؛ و(2) إجرائيّات الإنتاج المعجميّ؛ و(3) الإنتاج المعجميّ الحاصل، وهي المعاجم المدوّنة المتداولة.

وأمّا ثاني البحثين - وعنوانه «القدرة اللغويّة والترجمة» - فلناديا ريابتسيفا (Nadezhda Riabtseva)، وهي باحثة في الأكاديميّة الرّوسيّة للعلوم بموسكو. وقد انطلقت في بحثها من نموذج اللساني الروسي إيغور ملتشوك (Igor Melchuck) المعروف بـ«المعنى - النصّ» (Meaning - Text)؛ وهو نموذج في الترجمة وعلاقتها بالمعجم، فإن القدرة اللغويّة لمتحدّث بلغة طبيعيّة ما هي مزيج من مقدرتين متكاملتين متلازمتين، هما «الفهم غير الفاعل» للكلام في مقابل «التوليد النشط» أو الفاعل،

وتتمثّل المقدرة الثانية في استطاعة المتكلّم التعبير عن المعنى الواحد والقصد الواحد بطرق مختلفة مترادفة، واستطاعته الجمع بين المفردات في اللغة الواحدة في مقالات الخطاب. أمّا المترجم - باعتباره «متكلّما محترفا» فينبغي له في نطاق هذا النموذج لكي يعبّر عن المعنى الواحد بطرق مختلفة أو مترادفة أن يختار التعبير «المرادف» في اللغة المورد، الأقرب إلى النصّ الأصلي في اللغة المصدر. وهو محتاج من أجل ذلك إلى معاجم تمدّه بمعلومات كافية عن «تجمّعات المفردات»، في اللغة الواحدة. وقد بيّنت صاحبة البحث عدم قدرة المعاجم التقليديّة على مدّ المترجم بذلك النّوع من المعلومات، وقدمت تصوّرا موسّعا لنمط جديد من المعاجم المدوّنة سمّته «النّمط الجديد النشط».

ويلاحظ إذن أنّ من البحوث الأربعة ما يعالج مسائل معجميّة نظريّة، ومنها ما يعالج مسائل تطبيقيّة. وهي - بما أثارته من تساؤلات وما قدمته من رؤى جديدة - تتّفق مع البحوث الثلاثة المقدّمة باللغة العربيّة في الهدف : وهو وضع الأسس النظريّة والتطبيقيّة المتينة لعلم المعجم. ويجد القارئ في البحث الثاني - وهو من تحرير كاتب هذه السّطور - نقاشا موسّعا لعلاقة المعجم بالنحو في اللسانيات الحديثة، وخاصّة في اللسانيات التوليديّة، وتصوّرا نظريّا جديدا لأسس علم المعجم المعرفيّة. ويقدّم البحث الأوّل - وهو لمحمّد رشاد الحمزاوي - والثالث - وهو لهلال بن حسين - صورا من المعالجة المعجميّة في المعجم المدوّن العربيّ الحديث. وقد اهتمّ البحثان بالمعجم الوسيط لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، لكن أوّلهما قد اتّخذه منطلقا لتعميق النظر في مسألة مهمّة جدّا بالنسبة إلى المعجميّة النظريّة والمعجميّة التطبيقيّة على السّواء، هي مسألة «النصّ المعجميّ»، وخاصّة من خلال المعالجة المعجميّة للمفردات الأعجميّة المقترضة والمفردات المولّدة؛ وأمّا الثاني فقد اتّخذ المعجم الوسيط منطلقا للبحث في مناهج المحدثين في معالجة المقترضات المعجميّة.

وتأمل جمعيّة المعجميّة بعد هذا أن يكون هذا العدد من «مجلة المعجميّة» دليلا آخر على إسهامها الجادّ في وضع أسس «المعجميّة اللسانيّة» التي لم تحظ بعد بين المحدثين بما حظيت به «المعجمية الصناعيّة» من الاهتمام.

إبراهيم بن مراد
مدير مجلة المعجميّة
ورئيس جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس

النص المعجمي في المولدات والأعجميات
حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجاً

بقلم : محمد رشاد الحمزاوي

1 - المدخل :

لقد زودتنا المعجمية الحديثة (1) بتصورات ومفاهيم كثيرة ومتنوعة (2) لم تخرق إلا قليلا جدار النظرة المعجمية الوصفية التاريخية العربية المستبدة بهذا الموضوع (3) والمركزة بالخصوص على صناعة المعجم، متجاهلة المقاربات المعجمية الدولية وما وفرت للدارسين من رؤى تؤسس للمعجمية علما مستقلا ومجمعا بحرا تصب فيه كل العلوم اللسانية من صوتية ونحوية ودلالية وأسلوبية وما وراءها من قراءات بنيوية ووظيفية وتوليدية . . . الخ

والملاحظ في هذا الشأن أن أزمة المعجم العربي التي برزت في عصر النهضة والتي أشار إليها الكثيرون ومنهم على سبيل الذكر - أحمد فارس الشدياق (4) وأوغيست فيشر (5) ومصطفى الشهابي (6) ومجمع اللغة العربية (7)، تكفي لأن تحتم

(1) ونعني بها ما يدعى بالفرنسية والانكليزية Lexicology - Lexicologie وهي تختلف عن صناعة المعجم Lexicography - Lexicographie .

(2) محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي "قديما وحديثا" - بيروت 1986 حيث تعرض لأهم المفاهيم الحديثة.

(3) حسين نصار : المعجم العربي نشأته وتطوره - القاهرة 1988 حيث يعرض لمناهج المعجمية الوصفية التاريخية.

(4) أحمد فارس الشدياق : الجاسوس على القاموس - مطبعة الجوائب 1299 هـ. وقد أخذ أغلب آرائه من إضاءة الراموس وإضافة الناموس لأبي عبد الله بن الطيب الفاسي الشركي، نشر دار فضالة بالمحمدية - المغرب.

(5) أوغسيت فيشر : المعجم اللغوي التاريخي (نموذج) القاهرة 1967 يعرض فيه بالخصوص للنظريات المعجمية المقارنة والتاريخية.

(6) مصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث دمشق 1965 - انظر بالخصوص ص 33 وما بعدها.

(7) محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة - بيروت 1988، ص 491-536.

ضرورة التأسيس تأسيسا جديدا للعلم في مستوى التنظير والتطبيق بالاعتماد على الدراسات الدولية الرائدة وبالخصوص على المحاولات التي بذلها لسانيون عرب معاصرون ومنهم تمام حسان (8) وإبراهيم بن مراد (9) وعبد القادر الفاسي الفهري (10) ، ومحمد رشاد الحمزاوي (11) وعلى القاسمي (12) . . الخ . فالذهنية العربية المعجمية ما زالت مشدودة في مستوى التطبيق بالخصوص إلى المعجم التراثي ومقاييسه وبالتالي ظلت تواجه قضايا معجمية حديثة (13) في نطاق نموذج قديم مثلها مثل الطبيب المعاصر الذي يصر على معالجة أسقام زمانه بالاعتماد على معارف زمان مضى وعلومه ! إن المعجم العربي المعاصر سواء العام منه أو المتخصص، وسواء الأحادي اللغة منه أو المتعدد اللغات لم يضف من حيث رصيده وبنيته شيئا يعتبر لسابقه التراثي. فلم يعتبر رأي من قال : لو كان الكلام يعاد لنفد، ولم يستفد من مقاييس المعجمية الدولية التي حققت نقلة نوعية، كادت أن تكون ثورية في مستوى صناعة المعجم باعتباره وسيلة معرفية وتربوية وثقافية وحضارية تؤدي وظيفة أساسية. فأثرت تراثها بإرث جيد وشرفته بالامتداد والتواصل.

2 - القضية :

إن غايتنا من كل ما سبق أن نعتمد عينة معجمية تشهد على ما أشرنا إليه وذلك من خلال قضية من أهم قضايا المعجمية الحديثة، ونعني بها قضية النص المعجمي. فهي لم تطرح قديما (14) ولا حديثا (15) بما فيه الكفاية، على مالها اليوم من مقاييس ومعايير سنعرض

(8) تمام حسان : مناهج البحث في اللغة - القاهرة 1960.

(9) ابراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية - بيروت 1985.

(10) عبد القادر الفاسي الفهري : المعجم العربي : نماذج تحليلية - الدار البيضاء 1986. وفيه يدرس المعجمية العربية من منظور توليدي.

(11) محمد رشاد الحمزاوي : المعجم العربي، إشكالات ومقاربات - تونس 1991.

(12) على القاسمي : علم اللغة وصناعة المعجم - الرياض 1411 هـ.

(13) محمد رشاد الحمزاوي : المعجم العربي السابق ص 297-308 حيث يعرض لمناسبات التعويض ومناسبات السياق في المعجم العربي المعاصر، وقد نظمنا مدخل "يد" تنظيما يربط بين ثابتها ومتحولها في المعاجم.

(14) تعرض للقضية اجمالا ابن فارس في المقاييس وابن سيده في المحكم دون التأسيس والتطبيق لها بوضوح.

(15) يمكن أن نجد لها آثارا في مقدمة أقرب الموارد لسعيد الشرتوني.

للبعض منها، لأن النص المعجمي يستحق أن يبرز في حد ذاته مفهوما جديدا أساسيا باعتبار أنه يختلف عن غيره شكلا ومضمونا، ويحتاج إلى أن يقرأ قراءة فنية ومتنوعة لها أسبابها ومبرراتها اللسانية. ولقد رأينا أن ينظر إليه من زاويتين متلازمتين إحداهما نظرية والأخرى تطبيقية انطلاقا من مداخل حرف التاء في المعجم الوسيط.

ولقد حصرنا دراسة النص المعجمي في حقل المولدات والأعجميات من حرف التاء المذكور لأنه يطرح قضية الحوارين الثقافات وما تستوجبه، من خلال المعجم، من أخذ وعطاء بدلان على قدر اللغتين أو اللغات المتعاملة ومكانتها وعلى مستوى منزلتها من الريادة والتبعية. واخترنا تلك المولدات والأعجميات من المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية لأنه يمثل محاولة علمية جماعية عربية طمحت إلى وضع معجم عربي عام مخصص للمثقفين المعاصرين يدعو إلى معادلة صعبة مفادها المحافظة على سلامة اللغة وجعلها وافية بحاجات العصر، وذلك من أجل غاية أصعب تتلخص في الإحاطة حسبما أمكن بالخطاب العربي ماضيا وحاضرا، في استقراره وفي استنفاره (16) اللذين لم يكتب لمعجم عربي سابق أن وفق بينهما بما يتفق ومعايير المعجمية الدولية الحديثة. فكيف سنوفق إلى تبليغ هذه المجموعة من المعطيات المتشابكة المنتسبة إلى المعجمية كما نتصورها اليوم ؟ المهم ليس أن نحيط بها بل أن نرى لم وكيف طرحت ؟ وكيف يجب أن تطرح ؟ وما هي المقاييس والمفاهيم التي يجب أن تعتمد لبناء النص المعجمي المنشود ومنه التأسيس لذهنية معجمية عربية مشتركة حديثة ؟

3 - المعالجة :

3 - 1 المفروض في كل نص أن يكون له عنوان أو ما شابهه. وعنوان النص المعجمي يتكون من "مادته" حسب تعبير القدماء ومن "مدخله" حسب المحدثين. وبالتالي تكون المداخل المعبرة عن المولدات والأعجميات المعنية بدارستنا، عناوين متنوعة تتبعها نصوصها المعبر عنها قديما "بالشرح" أو التفسير والمشار اليها اليوم بـ«النص»س أو

(16) المفروض في المعجم التوفيقي مثل المعجم الوسيط أن يربط صلة الرحم بين الثابت والمتحول من اللغة وهما المعبّر عنهما في اللسانيات الغربية بالسنكرونية والديكرونية. والتوفيق بينهما صعب المنال على من لا يفي بشروطهما.

"التعريف"، وهو تعريفات. ولقد أفادنا إحصاؤنا للعناوين - المداخل في حرف التاء - أنها قد بلغت 60 عنوانا مدخلا من مجموع 540 مدخلا تقريبا من مداخل الحرف المدروس. فتكون نسبة المولدات والأعجميات في الوسيط كما يلي :

$$\% \ 11,11 = \frac{100 \times 60}{540}$$

3 - 2 ولقد وردت هذه النسبة المهمة من المولدات والأعجميات المداخل حسب أنواع كثيرة نصت عليها مقدمة الوسيط [17] وطبق لها في متنه بالإشارة إليها برموز. فمن ذلك :

(1) "مو" : لـلمولد وهو اللفظ الذي استعمله الناس قديما بعد عصر الرواية [18] ومثاله :

التختة : السبورة - ومقعد خشبي يجلس عليه التلاميذ (مو).

(2) "مع" : "وهو اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب" - وهو المعروف بالمعرب. ومثاله :

- التير : الخشبة الملقاة على الحائطين توضع عليها أطراف خشب السقف. (مع).

(3) "د" : "وهو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير". ويسمى الدخيل ومثاله :

- تلفزيون : جهاز نقل الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربائية (د).

(4) "محدثة" : "وهو اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث وشاع في لغة الحياة العامة" ومثاله :

- التَّحتُرْبَة : طبقة التراب التي تكون تحت التراب أي تحت ما يتناوله المحراث من التربة الزراعية. (محدثة).

(5) "مج" : "وهو اللفظ الذي أقره مجمع اللغة العربية فهو «مجمعي». ومثاله :

---

(17) الرموز وتعريفاتها واردة في مقدمة الطبعة الأولى للمعجم الوسيط.

(18) الأمثلة المضروبة للمولدات والأعجميات مأخوذة من حرف التاء المدروس، من المعجم الوسيط.

- التيار : حركة سطحية في ماء المحيط تتأثر باتجاهات الرياح وتنقل المياه الدافئة إلى المناطق الباردة وبالعكس (مج).

(6) تركية [19] ومثاله :

- التكية : رباط الصوفية (تركية).

(7) "د. مع"، ومثاله :

- الترزي : الخياط (دخيل معرب من درزي بالفارسية).

(8) فارسي، ومثاله التدّ : نقرة موسيقية (فارسية).

3 - 3 إن الرموز المعروضة وما وراءها، مفاتيح توحي بمفاهيم مختارة ومقصودة شرعها واضعو المعجم لسد فراغات الرصيد المعجمي قديما وحديثا وللإيفاء بحاجات عصور مختلفة.

وهي تمثل تصورات لأنواع المولدات والأعجميات حسب ثلاثة اعتبارات، فيها نظر، منها الزمني القديم والحديث (المولدة، المحدثة، المجمعية) والمتآلف وصيغ العربية (المعرب) والمتسلط عليها (الدخيل) فضلا عن العرقي (تركية، فارسية). والملاحظ أنها عناوين ومداخل أتت في شكل ألفاظ مفردة تدعى اليوم "مُعَيْجِمَة بسيطة" ج "معيجمات" [20]. وهي غالبة في المعجم. ومن المفروض أن تكون اختياراتها ورموزها خاضعة لمقاييس مبررة. فهل وفى الوسيط بذلك ؟ لا بالطبع لأن المعجم الوسيط قد ادعى أنه معجم تواصل تعهد بربط صلة الرحم بين الماضي والحاضر وبين الثابت والمتحول. فهو "يمت إلى الماضي بصلة وثيقة ويعبر عن الحاضر أصدق تعبير" [21] في مستوى رصيده العام. ورأينا أن هذا الرأي قابل للنقاش نظرا لما سيستوجبه المفهومان اللسانيان المعجميان الثابت (السنكروني) والمتحول (الديكوروني) من شروط ووجوه، لم يأت لها ذكر في مقدمة الوسيط، ولا في متنه بالخصوص. فعلى أي أسس اختار مداخل دون أخرى سواء في المستوى القديم أو الحديث من حقل المولدات والأعجميات ؟

---

(19) لم ترد في مقدمة الوسيط وذكرت في المتن.

(20) المعيجمة هي الوحدة المعجمية الدنيا التي تعتمد عليها المداخل. ويعبر عنها في الغرب ب : Lexie

(21) ابراهيم مدكور : تصدير الطبعة الأولى من المعجم الوسيط.

لا شك في أن نسبة 11,11٪ من المولدات والأعجميات تفيد أن "باب الاجتهاد مفتوح في اللغة كما هو مفتوح في الفقه والتشريع" (22). إلا أن مفهوم الإحصاء الذي اعتمدناه هنا - وهو ضروري بالنسبة الى المعجم عموما وإلى المعجم التوفيقي خاصة - لم يخطر على بال أصحاب الوسيط لتقديم الاجتهاد المعني كمًّا وكيفا، فيكفينا في هذا الصدد أن نشير إلى أن الوسيط قد اعتمد على معايير ومقاييس لا تدعم النص المعجمي في مستوى مداخله واختيارها لأنها جاءت مبنية على تناقضات لا تسلم من التلفيق أحيانا. فمن ذلك:

- 1 - مفهوم "المولد" في القديم والحديث قضية اعتبارية، فضلا عن أن مجمع اللغة العربية قد تجاوز معركة الفصيح والمولد (23) بدعوته إلى المبدإ الذي يقول "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" (24)، مما لم يطبق في المعجم الوسيط في حرف التاء، لأنه لا يفرق بين المولد القديم والمولّد الحديث، كما أنه يدرج في مفهوم المولّد المعرب القديم الذي يصبح مولّدا جديدا في العصور الحديثة. وذلك ما يشهد به مدخل "التخت":

* التخت : وعاء تصان فيه الثياب ج تخوت (مع) و-مكان مرتفع للجلوس أو النوم و-جوقة الموسيقيين والمغنين (مو)، و-من الزهرة : ما يحمل أوراقها (مو).

والملاحظ أن معناه الأخير ينتسب حسب منطق الوسيط للمحدثة أو للمجمعيّ.

-2- مفهوم "المجْمعيّ" لا يستقيم على معيار واضح. فيمكن أن يكون مولدا كما يمكن أن يكون معربا ومجمعيا. ويشهد بذلك :

* التبغ : نبات من الفصيلة الباذنجانية يستعمل تدخينا وسعوطا ومضغا ومنه نوع يزرع للزينة (مج).

* تراخوما : (الرمد الحُبَيْبي) : مرض معد يصيب الملتحمة والقرنيّة يميزه التهابٌ واحمرار الجريْبات والسّبل (مج).

---

(22) المصدر نفسه.

(23) أحمد حسن الزيات : الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه - مجلة مجمع القاهرة 8/ 110-112 حيث اقنع المجمع بضرورة تجاوز هذه المعركة.

(24) محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 183 وما بعدها - والقول لأبي عثمان المازني برواية ابن جني.

والملاحظ أن تراخوما تنتسب لغويا إلى الدخيل بقطع النظر عن أنّ المجمع واضعها.

-3- مفهوم " الدخيل" يختلط بالمعرب. ويشهد بذلك :

* التّرباس : مزلاج من حديد يغلق به الباب من الداخل ج ترابيس (د).

وهو ينتسب حسب رأينا إلى المعرب لأن مفرده على وزن تفعال ج تفاعيل. والمعرب أساسا ما اتفق مع أوزان العربية وتآلف.

-4- المفاهيم السابقة وكذلك رموزها لم تذكر، أمام مداخل هي في الحقيقة غير عربية قد أغفل الوسيط أمرها. فمن ذلك : الترياق، التلمود، تموز، تنور، التوراة، الترجمان . . الخ. وهي كثيرة لا تستقر على حال من الاضطراب.

والمطلوب أن تركز العناوين المداخل على ثلاثية نوعية :

(1) العربي الفصيح (2) المعرب (3) الدخيل

مع وصف كل واحد منها بقديم (ق) ومحدث (مح) ومجمعي (مج) لأن (1) و (2) و(3) مواصفات لغوية ثابتة و (ق) و (مح) و (مج) مواصفات زمانية متحولة. وبالتالي نربط ولوشكليا بين الثابت والمتحول في انتظار تحقيق ذلك في معجم أكثر نظاما ودقة، مع الإشارة إلى أن المداخل العناوين السائدة في المعاجم العامة هي المعيجمات البسيطة التي تنافسها في المعاجم المتخصصة مداخل أخرى تدعى المعيجمات المركبة والمعيجمات المعقدة، وهي كثيرة في المعاجم التكنولوجية والفنية وتطرح قضية تنظيمها في النصّ المعجمي. ومنها على سبيل المثال : نظام إذاعي متعدد الإرسال بتقسيم التردد (25)، وهذا المدخل يكوّن نسقا (26) قائم الذات لا يمكن فصل مكوناته عن بعضها وإلا انعدم معناه. وهذه قضية ذكرت للتنبيه وأمرها غير ملح في بحثنا هذا. (انظر العناصر المكوّنة للمدخل أو العنوان المعجمي بالمشجّر الملحق بهذا البحث).

نستخلص من كل ما سبق أن مفهوم المدخل أو العنوان في النص المعجمي يطرح قضايا كثيرة ومتشعبة ويحتاج إلى مقاييس ومعايير جديدة متناسقة لم تخطر على بال واضعي المعجم الوسيط.

---

(25) وهو ترجمة لـ : FREQUENCY division Multiplex broadcasting System/ Système de Radiofusion par Multiplexage à répartition en fréquence.

(26) ونعني به (SYNTAGME) في المصطلح اللساني الحديث.

ولنأت إلى **النص المعجمي** المحض. وهو ما سماه القدماء "**الشرح**" أو **التفسير** ونسميه اليوم "**التعريف**". وهو نوع من التعليق على المدخل، تلتقي فيه أنواع من المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، والبلاغيّة، والأسلوبية في شكل نصوص متتابعة ومتناقضة فيها من النثر، والشعر، والأمثال والحكم، وهو ما يجعل من النص المعجمي نصوصا بل تناصّات مخففة أو متوسطة، أو مكثّفة (27)، وكانت ومازالت موضوع معارك طاحنة، تشهد عليها استدراكات المعاجم بعضها على بعض. ولقد تجابهت المعاجم العربية القديمة والحديثة في مستوى المعلومات والرصيد الذي جوته، وعلى ترتيبه، دون أن تطرح بوضوح نوعية النصوص أو التعريفات التي تؤيدها، لأنها لم تكن واعية بأهميتها، بالرغم من أنها اعتمدت البعض منها وخلطت بينها إلى حد الفوضى. وذلك ما لم يسلم منه المعجم الوسيط الذي يعتمد تعريفات مخففة إلى حد الجفاف المعنوي.

إن المعجمية الحديثة تفيدنا أن النص المعجمي يستوجب ثمانية تعريفات أو نصوص، تتفرع عنها تعريفات ونصوص أخرى (28). ولقد جاءت مذكورة في المشجر الملحق بهذا البحث (29)، مع تفصيل في التعريف الدلالي نموذجا عن قضاياها. وهي تعد من الأولويات الضرورية لكل مدخل معجمي حتى تتناسق مداخله جميعها، شاهدة بذلك على منهج موحد في وضع المعجم من حيث محتواه وبنيته، دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار. فالتعريف الدلالي يمكن أن يعتمد التعريف المنطقي الذي يعرف المدخل بالمنطق الذي يبرز طبيعة الشيء ووظيفته، ويمكن في حالة ثالثة أن يعتمد التعريف البنيوي الذي يقوم على المعارضة والمقابلة. وهناك حالة رابعة وهي تمثل التعريف التوليدي الذي يركز على الصوت والنحو والدلالة لوضع النص المعجمي. فما هي أنواع النصوص التي اعتمدها المعجم الوسيط في المولّدات والأعجميات المدروسة؟ نلاحظ أنه استعمل التعريف :

(1) بالترادف. ومثاله :

* ترجم الكلام : بينه ووضحه.

---

(27) محمد رشاد الحمزاوي : المعجم العربي.. المذكور سابقا ص 95 وما بعدها. انظر طريقة ابن منظور في تحرير مادة اللسان. مدخل عرب نموذجا.

(28) المصدر نفسه ص 127 وما بعدها حيث نعرض بالتطبيق لاهم التعريفات والنصوص المذكورة.

(29) المشجر الملحق يقدم نظرة شاملة عن النص المعجمي مدخلا ومحتوى وترتيبا.

(2) بالإحالة. ومثاله :

* تراجيديا (انظر مأساة من أسى) (د).

(3) بالترادف والصوت. ومثاله :

* التِّرْمُسُ : زجاجة عازلة تحفظ على السائل حرارته أو برودته (د).

والملاحظ أن أغلب "النصوص - التعريفات" الواردة في المولدات والأعجميات هي من قبيل التعريف المنطقي رقم (4) في المشجّر لأن جذرها ليس عربيا، فلا يمكن أن نشتق منه فعلا حدثا يساعد على أعتماد الترادف لمقابلته. المهم في هذه الأمثلة أنها تبين أن المعجم الوسيط يعالج حقول المولدات والأعجميات بنصوص تختلف من حالة إلى أخرى (30)، مما يوحي بغياب نظرة منهجية موحدة أو نظرية لغوية حديثة معينة. ولقد جاءت أغلب النصوص خالية من تعريفات أساسية لا بد منها مثل التعريف الصوتي، لاسيما وأننا ننقل دخيلات تستوجب نقلها صوتيا حسب نطقها الأصلي أو ما يخالفه. وذلك شأن التعريف الصرفي والنحوي. وقد ذكرا في حالات قليلة جدًا من متن المعجم الوسيط، مثلا الترباس ج ترابيس وتخت ج تخوت. وتبدو هذه النصوص تلغرافية مختصرة إلى حد الجفاف لا تعبّر عن هوية الكلمة المدخل و ما وراءها من خلفيات ثقافية و حضارية تمكن المتقبل من التحاور مع هذه المولدات و الأعجميات التي تمثل أسلوبا جديدا في رصيده اللغوي الأصيل، يعتبره بعضهم "تشويشا" أو "عُدُولاً" إبداعيا ثقافيا وحضاريا ضروريا يثري عالمه وواقعه مثلما أثرى الجواليقي رصيد العربية بالمعرب وما شابهه (31).

و لا بد لنا في نطاق هذه القضايا التي يثيرُها النص المعجمي أن نختم ملاحظاتنا بالتنبيه إلي ظاهرة أخرى تعد من عناصره الأساسية إذ يتصل فيها مفهوم **"العنوان -**

---

(30) جاء في المعجم الوسيط تعريف بالصورة في مدخل "التبغ" حيث أردف النص بصورة لتلك النبتة. وللصورة قضايا معجمية كثيرة. انظر مؤلفنا السابق : المعجم العربي إشكالات ومقاربات ص 245.

(31) أبو منصور الجواليقي : "المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم" وقد آزرته مؤلفات عدة منها المزهر للسيوطي وما أورده من الفاظ إسلامية وغيرها. فعدل العرب عن الألفاظ الجاهلية الى الإسلامية وعن العربية إلى الأعجمية.

المدخل بالنص - التعريف" اتصالا عضويا، ونعني بها قضية ترتيب المداخل في المعجم، ويأتي ذلك الترتيب **خارجيا** (32) فيكون حسب مخارج الحروف وبآخر الكلمة أو بأولها أو حسب الموضوع. ويكون **داخليا** وذلك ما يهمنا، فيكون **بالاشتراك** أو **بالتجنيس**. والاشتراك يرتب النص المعجمي باعتماد مدخل تتبعه مدلولات كثيرة. أما التجنيس فإنه يخصص مدخلا مستقلا لكل معنى وذلك أقرب إلى روح اللغة في ثباتها وتحولها. فكيف تصرف المعجم الوسيط في هذا الميدان في مدخل "التخت" مثلا ؟

اعتمد الترتيب بالاشتراك كما يلي :

التخت : وعاء تصان فيه الثياب ج تخوت (مع) و - مكان مرتفع للجلوس أو للنوم، و - جوقة الموسيقيين والمغنين (مو) و - من الزهرة، ما يحمل أوراقها (مو).

فلقد أدرج تحت مدخل واحد (التخت) دلالات كثيرة لا تربط بينها صلة معنوية. وأساسه الاقتصاد في الورق. أما التجنيس فهو يرتبه كما يلي :

- التخت [1] : وعاء تصان فيه الثياب ج تخوت (مع).
- التخت [2] : مكان مرتفع للجلوس أو للنوم.
- التخت [3] : جوقة الموسيقيين والمغنين (مو).
- التخت [4] : من الزهرة ما يحمل أوراقها (مو).

والتجنيس ذو غاية تربوية ويمثل عملية لغوية منهجية صعبة لأنها تستوجب ترتيب المعاني المختلفة حسب تاريخها وذلك ما توفره المعاجم الغربية ويستحيل إلى الآن على المعاجم العربية، وإن كان لا بد منه صرفيا وتربويا وحضاريا. ولقد اعتمد الوسيط ترتيب التجنيس ظاهريا في كثير من المولدات والأعجميات لأنها كلمات جديدة ليس لها مشتركات، وقد أقحمت في اللغة لأول مرة.

ولا شك في أن المعجم الوسيط يمثل مشروعا معجميا يستحق الاعتبار لأنه اعتمد رؤى إصلاحية تتعلق بأوضاع اللغة ورصيدها المعجمي المتحرك والمتطور، إلا أن نزعته التوفيقية كثيرا ما غلّبت الرؤى التراثية ومناهجها الفنية على ما وفرته اللسانيات المعجمية

---

(32) نظم الخليل مداخل "العين" حسب مخارج الحروف، ورتب الجوهري مداخله حسب آخر حرف منها في الصحاح، والزمخشري حسب أول حرف في أساس البلاغة، وابن سيده حسب الموضوع في المخصص.

الحديثة (33) من إمكانات قادرة على أن تثري المعجم العربي ورصيده. وذلك ما سعينا إلى أن نشير اليه حتى نقرّب الذهنية المعجمية العربية المعاصرة من مفاهيم معجمية أساسية ومن أهمها مفهوم النص المعجمي الذي طبقنا له من خلال عينات من المعجم الوسيط لغاية اعتماده وسيلة تثري المعجم العربي ورصيده الثابت والمتحول.

محمد رشاد الحمزاوي

كلية الآداب

جامعة السلطان قابوس - عمان

(33) المفروض أن يكون وضع المعجم في المستقبل من اختصاص المعجميين المتخصصين، من المنظرين والتطبيقيين. ولا بأس أن يساعدهم في ذلك الأدباء وأهل الاختصاص من ميادين أخرى.

المعجـــم والمعرفـــة*

بقلم : إبراهيم بن مراد

1 - تمهيـد :

انتـهينا في الفصل السابق إلى أنّ علـم اللغة قـائم على ثنائيـة يكوّنها علم المعـجم باعتـباره «علم المفـردات»، وعلم النحو باعتـباره «علم التـركيب». وقد خـالفنا بهذا المفـهوم الذي أعطيناه للنحو مـفهوما آخـر قد أخذ في الظهور مـع «النظرية التوليدية النموذجـية» في أواسط السنوات الستّين - بظهـور كتاب «مظاهر النظرية التركـيبية» لتشـومسكي - ثمّ توسّع وازداد تمكّنا مع «النظرية التوليدية النموذجية الموسّعة» فـ«النّظرية التوليدية النموذجية الموسّعة المعدّلة». وهذا المفهوم يتلخّص في أنّ «النحو هو نظريةُ اللغـة المُتمثّلة التصوريّة اللغويةُ»(1). وهذا المفـهوم أخصّ من مـفهـوم «النحو العـالمي» (Universal Grammar) الذي يـرادف

* هذا فصل ثالث من كتاب لنا تحت الطبع عنوانه «مقـدمة لنظريّة المعجم» وقد سبق أن نشرنا منه في العدد المزدوج 9-10 (1993 - 1994) من «مجلة المعجـميّة» (ص ص 29-81) الفصلين الأوّل والثاني، وقد تحدثنا في الفصل الأوّل عن نظريّة المعجم في اللسانيات الحديثة وناقشنا آراء جماعة من اللسانيين المحدثين رأينا فيها ما يعطّل قيام نظريّة في المعجم قويّة مستقلة، وحلّلنا في الفصل الثاني المكوّنات المباشرة لنظريّة المعـجم، وأمّا هذا الفصل الثالث فقد عرضنا فـيه الأسس المعرفية التي يقوم عليها عـلم المعجم، وقد ناقشنا أثناء العرض الأسس المعرفيـة التي تجعل المعجم «ذيلا» للنحو وبيّنا خطأها.

(1) "the linguist's theory of the I-language" - ينظر : Chomsky : Linguistics and the Adjecent Fields, p. 9. و "I" في مـصطلح "I - language" رمـز لـ "Internalized" أي «متـمثّل» (في الدّماغ)، و "Intentional" أي «تصوريّ»، ينـظر المرجع نفـسـه، ص 9. وينظر حول هذا المفـهوم أيضا : المرجع نفسه، ص ص12 - 14 ؛ وكذلك: Chomsky : Knowledge of Language, pp. 21-24, 36-40 ; Idem : The Minimalist Program, p. 6, 15-17. وينظر أيضا : R. Carston : Language and cognition, pp. 38-40.

«النظرية اللسانية» (Linguistic theory) ويطلق على «الحالة البدئية للملكة اللغوية، وهي مكوّن من مكوّنات الدّماغ، وجزء من الهبة البيولوجية الثابتة»(2). ومفهوم «النحو» إذن جامع هنا للمنهج التوليدي باعتباره نظاما معرفيا، ولنظرية هذا النظام اللغوية.

وإذن فإنّ هناك «نحوا عالميا» هو «نظرية لسانية» عامة، و «نحوا» هو «نظرية لغوية» متأسّسة على ما يسمّى «لغة متمثّلة تصورية»، وهي «اللغة في مفهومها العادي الشائع، مجرّدة من العناصر الاجتماعية والسياسية وغيرها من العناصر التي تؤثر في الاستعمال اللغوي»(3). وهذا المفهوم «العادي الشائع» للغة هو الذي يجمع بين «التركيب» و«المعجم» بالصورة التي بيّناها من قبل(4)، ليس باعتبارهما مكوّنين من مكوّنات النحو فقط، بل باعتبار تبعية المعجم للتركيب، نظرا إلى أنّ الجملة هي الوحدة اللغوية الأساسية، وإلى أنّ إنجاز «المتكلّم المثالي» للغة عاكس لقدرته على تركيب الجمل وفهمها وفهم قواعد تركيبها وإدراك صوابيّتها، وليس عاكسا لقدرته على «توليد المفردات». وقد حاولنا في الفصل السابق - بتحديدنا لما سمّيناه «المكوّنات المباشرة لنظرية المعجم» - أن نفصل المعجم عن النحو، وأن نثبت التقسيم الثنائي لعلم اللغة، معتمدين مقاربة لغوية صرفا، ونريد في هذا الفصل أن نرجع إلى قضية «التكوين الثنائي» والفصل بين المكوّنين لنعالجها، معتمدين مقاربة «لغوية معرفية» تنطلق من المعطيات الاختبارية التي توفّرها لنا الأعمال المنجزة في نطاق «اللسانيات النفسية» (Psycholinguistics) و«اللسانيات العصبية» (Neurolinguistics).

2 - في الثنائية والفصل بين مكوّنيْها :

مهما تكن النّتائج التي يُنهي إليها التحليل «الفلسفي» المحض والتدليل على صحّة «الافتراضات الماقبلية» مهمّة فإنّ النتائج التي تنهي إليها المعطيات الاختبارية تبقى في نظرنا أهمّ، ذلك لأنّ توقّع الخطإ في الأولى أكبر من توقّعه في الثانية. وقد يحدث الخطأ المتوقّع في الأولى حدوثا يضطرّ صاحب النظرية إلى المراجعات والتعديلات المتلاحقة في

---

(2) N. Chomsky : Linguistics and Adjacent Fields, p. 9.

(3) المرجع نفسه، ص 9.

(4) ينظر : «مقدمة لنظرية المعجم»، ص ص 54 - 58.

السنوات المتقاربة حتى تنقلب «النظرية» إلى «نظرية أخرى» أو إلى «لانظرية» لأنّ «النظرية الأخرى» ذاتها قد تكون قائمة على الخطإ.

وقد رأينا إذن أن ننطلق من المعطيات الاختبارية التي تتيحها لنا اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية، وخاصة المعطيات المستخلصة من النظر في «بنية اللغة الذهنية» عند «الحبساء» (Aphasiques) من المرضى، وعند الأطفال في مراحل اكتسابهم للغة.

2-1. فإذا نظرنا في التجارب التي ما انفكّت تُجرى منذ أواخر القرن الماضي على ذوي الحبسة (Aphasie) - وهم «الحبساء» - وجدناها متّفقة في الدلالة على قيام النظام اللغوي على محورين : هما محور المعجم ومحور النحو. وهذان المحوران هما اللذان أظهرهما البحث في ما يعرف بـ «حبسة بروكا» (Aphasie de Broca) و «حبسة فرنيك» (Aphasie de Wernicke). وبروكا (ت 1888) وفرنيك (ت1905) قد درسا حالات مختلفة من الحبسة، وكانت نتائج أبحاثهما منطلقات للبحث في الحبستين الحاملتين لاسميهما. وأهمّ ما انتهى إليه البحث فيهما نتيجتان تبدوان متضادّتين، لكنّهما متكاملتان : فإنّ ما يُفقد في إحداهما يبقى قويا في الثانية (5).

ذلك أنّ «حبسة بروكا» - وتسمّى أيضا بـ«الحبسة النحوية» (Agrammatisme) تصيب «القدرة التوليدية» (Capacité générative) وتتمثل في العجز عن إنتاج اللغة وتلقيها في مستوى العلاقات النصيّة (6). فإنّ المريض يقوم «بإنتاج المفردات الجمل (Mots-phrases) التي تتتابع - وكأنّها متوالية (Série) من التّسميات - دون إيراد جمل تامة، والرّابط الوحيد بينها تكوّنه علاقة كلّ مفردة بما يراد قوله (. . .). هي مُسلسلة (Succession) غير مبنيّة، فيها أسماء مجرّدة من أداتيْ التعريف والتنكير، وأفعال مصدرية؛ وليس فيها من مقولة الأدوات شيء (أدوات العطف، والجرّ، والأفعال الناقصة)، وترتيب المفردات فيها ليس ترتيبها في التركيب النحوي [العادي]، بل هو ترتيب يبدو موافقا لشيء يشبه أهمية الأفكار المعبّر عنها عند المتكلّم» (7). ويلاحظ إذن أنّ الحبيس فاقد للقدرة على تحليل النصّ

---

(5) O. Sabouraud : Le langage et ses maux, p. 264.

(6) نفسه، ص 264.

(7) نفسه، ص 205.

إلى وحدات، وعلى تجميع الوحدات في مقال والتأليف بينها في نصّ، لكنّه محتفظ بقدرته على التّمييز بين المعانم (Sèmes) (8)، وإذن فإنّ عجزه عجز تركيبي نحوي، وليس عجزا دلاليا معجميا.

وأما «حبسة فرنيك» فتصيب ما سمّاه سبُورُو (Sabouraud) «القدرة التصنيفية» (Capacité taxinomique) التي تحصل في مستوى العلاقات المعجمية (9) وتتمثل في العجز عن إدراك «الهويات» (Identités) المعجمية والتمييز بين المعانم. فإنّ «كلّ الأسماء والأفعال والصفات تصبح [في استعمال الحبيس] مشوّشة، تقريبية، تتردّد أثناء الحديث في سياقات مختلفة متعلّقة بمواضيع مختلفة. وهذه المفردات المميّزة [في الاستعمال] إنّما تشغل حيّزا في الكلام شغلا دالاّ على لامبالاة ظاهرة بما تعنيه عندنا» (10). ويلاحظ إذن أنّ الحبيس ليس فاقدا للقدرة على تجميع الوحدات في مقال والتأليف بينها في نصّ بل هو فاقد للقدرة على التمييز بين المفردات من حيث هي «أفراد معجمية» لها «هويّاتها» أو «ماهياتها»، أي من حيث هي دوالّ ترتبط بها مداليل لا يمكن بدون إدراكها والتمييز بينها استعمال الدوالّ في مواضعها. وإذن فإنّ عجز الحبيس هذا عجز دلالي معجمي، وليس عجزا تركيبيا نحويّا.

2-2. وهذا التكوين الثنائي الذي تظهره في نظام اللغة النماذج المدروسة من حبستيْ بروكا وفرنيك، قد أظهرته أيضا دراسة حالات أخرى كثيرة من العجز اللغوي؛ ومن الحالات المهمّة التي درست في اللسانيات النفسية الأمريكية المعاصرة حالة الصبية «جني» (Genie) التي عزلت (isoloted) من سنّ إثنين وعشرين شهرا إلى أن قاربت سنّ الرابعة عشرة؛ وقد خُصّت هذه «الطفلة المتوحشة الجديدة» (Modern-day wild child) بجملة من الدراسات الفردية والجماعية. وقد بيّنت سوزان كرتيس (Susan Curtiss) التي

(8) نفسه، ص 275.

(9) نفسه، ص ص 264 - 265.

(10) نفسه، ص 91؛ وينظر أيضا حول التعارض بين «العجز النحوي» و«العجز المعجمي» في الحبستين: S. Anderson : Morphological theory, p. 171; S. Blumstein : Neurolonguistics : an overview of language - brain relations in aphasia, pp. 213-214, 223-224 ; T. Shallice : From Neuropsychology to Mental Structure, pp. 175-182 ; S. Pinker : The Language Instinct, pp, 307-313.

اهتمّت بحالة «جني» اهتماما كبيرا (11)، أنّ هذه «الصبية المتوحشة لم تكن البتّة قادرة - بعد خروجها إلى المجتمع - على أن تتجاوز القدرة (التركيبية والتصريفية البدائية) (12)، لكنّها استطاعت أن تكتسب بسرعة (قدرة دلالية متطورة نسبيا)، مشتملة على المفردات الدالة على الألوان، والأعداد، والأشكال، والأحجام، وأصناف المفردات المحتوية (Supraordinate) والأساسية (Basic) والمنضوية (Subordinate)، والتمييز بين الأشياء باستعمال المفردات الإيمائية (Visual terms) والمفردات الوظيفية، وقدرة فعلية على الحديث عن أشخاص غائبين وعن أشياء غير موجودة [أمامها]، وتذكر أحداث ستقع . . . إلخ. وفي حديثها (تسلسل من الوحدات المعجمية التامة، ذات المعاني الجزلة الواضحة في الغالب. لكن حديثها ذو بنية نحوية (Grammatical structure) ضعيفة)» (13). وقد رأت كرتيس أنّ هذه الحالة - وحالات أخرى من العجز اللغوي قد نظرت فيها - «دالة على الانفصال بين (القدرات التصريفية والتركيبية) و(القدرات المعجمية والدلالية العلاقية)»(14).

وهذا الذي انتهت إليه كرتيس قد انتهت إليه باحثة أمريكية أخرى في اللسانيات النفسية، هي فكتوريا فرمكين (Victoria Fromkin)، وقد عنيت هي أيضا بدراسة حالات من العجز اللغوي، ومنها حالة «جني». فإنّ «جني» هذه «قد اكتسبت، بعد خروجها إلى المجتمع، عددا كبيرا من المفردات اكتسابا سريعا. لكنّها لم تتجاوز في مستوى التركيب

(11) خصتها بكتاب هو: "Genie. A Psycholinguistic study of a modern-day "wild child" ، Academic Press, New York, 1977، وببحوث مفردة، منها «Dissociations between language and cognition : Cases and implications», *in Journal of Autism and Developmental Disorders*, 11/1 (1981), pp. 15-30؛ وقد عرض تشومسكي في: Linguistics and Cognitive Science أهمّ أفكار كرتيس في بحثها الثاني أي "Dissociations". وقد أعتمدنا في هذه الفقرة ما أورده تشومسكي من آرائها في الشاهد الذي سننقله منه (ينظر التعليقان 13 و 14). وما وضعناه بين قوسين في ما نقلناه قد ورد في بحث تشومسكي منسوبا إلى كرتيس.

(12) أي ما تعلّمته في سنتيها الأولين من عمرها، قبل أن تعزل.

(13) Chomsky : Linguistics and Cognitive Science, p. 27.

(14) المرجع نفسه، ص 27.

البقايا التي اكتسبتها في سنتيها الأولين من عمرها. وقد ظلّت تعابيرها لاحنة (Ungrammatical)، خالية من اللواحق التصريفية (Morphological endings) والإجراءات التركيبية» (15). وقد استنتجت فرمكين من هذه الحالة ما استنتجته كرتيس من قبل، وهو دلالتها على الانفصال بين المعجم والنحو : «وهذا التضارب بين قائمات المفردات (Word lists) (16) والقواعد النحوية يدلّ على الفرق والتمايز بين القدرات المعرفية، ويدعم القول بأنّ اللغة نظام مستقلّ (Autonomous)، قائم هو نفسه على مكوّنات منفصل بعضها عن بعض» (17). على أنّ هذه «المكوّنات» التي أشارت إليها لا تخرج عن «المكوّن المعجمي» الذي عنته بـ «قائمة المفردات» - والمفردة عندها مؤلّفة من العنصر الفنولوجي إذا كانت مسموعة، أو العنصر الإملائي إذا كانت مكتوبة، والعنصر الدلالي (18) - والمكوّن النحوي الذي عنته بـ «القواعد النحوية».

2 - 3. وما استنتجناه من النظر في حالات «العجز اللغوي» حول ثنائية التكوين في النظام اللغوي والفصل بين المكونين - المعجم والنحو - يمكن أن يُستنتج أيضا من النظر في اكتساب الأطفال للغة. فإنّ المعطيات الاختبارية المتحصّلة من تجارب المختصين في الاكتساب اللغوي عند الأطفال تدلّ على أنّ «المعجم» و«النحو» لا يظهران عند الصغار في وقت واحد، بل هما «قدرتان» منفصلتان تلحق إحداهما الأخرى في الظهور. فإنّ ظهور الكلام الفعلي عند الأطفال يكون باستعمال المفردات، وهذا الاستعمال الأول يكون بين الشهر الحادي عشر والشهر الرابع عشر (19)، ثمّ يتدرّج رصيدُ الطفل المعجمي في التوسّع

---

(15) V. Fromkin : Language and Brain : Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, p. 97.

(16) أي «أرصدة» المفردات التي تكوّن المعجم.

(17) V. Fromkin : Language and Brain : Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, pp. 97 - 98.

(18) المرجع نفسه، ص ص 93-94. وينظر أيضا : Emmorey (K.) and Fromkin (V.) : The mental lexicon, pp. 125-141، ويضيف صاحبا البحث هنا «العنصر الصرفي».

(19) ينظر : Boysson - Bardies (B.de) : Comment la parole vient aux enfants, p. 159

(20) حتى يحدث في سنته الثانية ما يسمّى «الانفجار المعجمي» (21) ؛ أمّا الجمل فلا تظهر في كلام الطفل في الوقت الذي تظهر فيه المفردات والوقت الذي تتوسّع فيه بالتّدريج، بل تظهر في ما بين الشهر العشرين والشهر الرابع والعشرين، إذ ينتج الطفل في الغالب جمله الأولى في حدود شهره العشرين (22)، وجمله الأولى تكون عادة بسيطة، مكونة من مفردتين. ثمّ تتطور - بتطور الرّصيد المعجمي - لتصبح في نهاية سنته الثانية وبداية سنته الثالثة أكثر بنية وتعقيدا (23). وهذا الانتقال من مرحلة إلى أخرى - من الرّصيد المحدود إلى الرّصيد الموسّع إلى «التفجّر المعجمي»، فإلى استعمال الجمل المبنية المعقّدة - إنّما يحصل بظهور الأسماء أوّلا، ثمّ بظهور الصيغ غير الاسمية، أي الأفعال والصفات (24). وهذه «الصيغ غير الاسمية تنمو بانتظام عندما ينتقل رصيد المفردات من مائة إلى ستّ مائة مفردة. واللغة [ذاتها] تنتقل آنئذ بالتدريج من وظيفة الإحالة (Référence) إلى وظيفة الإسناد (Prédication)، فإلى النحو» (25).

4-2. نستنتج من الفقرات الثلاث المتقدمة إذن أنّ نظام اللغة كما تظهره دراسة حالات العجز اللغوي ودراسة اكتساب الأطفال للغة نظام قائم على أسّين كبيرين منفصلين ينقسم كلّ منهما إلى مكوّنات فرعية : الأوّل هو المعجم وقوامه المفردات، ومكونات

---

(20) المرجع نفسه، ص ص 159 - 164.

(21) المرجع نفسه، ص ص 218 - 222 ؛ وينظر : C. Hagège : L'enfant aux deux langues, pp. 48.-49

(22) Boysson - Bardies : Comment la parole vient aux enfants, pp. 226-227; وينظر أيضا C. Hagège : L'enfant aux deux langues, p. 63، وظهور الجمل عنده متأخّر عمّا ذكرت بواسّن. فهو عنده «في الفترة التي تمتدّ حسب الأشخاص من الشهر الرابع والعشرين إلى الشهر الثلاثين». والجمل التي ينتجها الأطفال في هذه المرحلة ليست جملا تامة بل هي «مفردات جمل» (Mots - phrases)، ويلاحظ أنّ حديثه هنا عام وليس خاصا باكتساب اللغة الثانية (L2)، موضوع كتابه.

(23) Boysson - Bardies : Comment la parole vient aux enfants, pp.238-239.

(24) المرجع نفسه، ص ص 170 - 171 ؛ وينظر أيضا : H. Benedict : Early lexical development : Comprehension and production, pp. 183-200 ; Nelson (K) et al : Nouns in early lexicon : Evidence, explanations and implications, pp. 61-84.

(25) Boysson - Bardies : Comment la parole vient enfants, p. 172.

المفردات هي مكوّناته الفرعية، والثاني هو النحو، وقوامه الجمل، ومكوّنات نظرية الجملة النحوية هي مكوّناته الفرعية.

وهذان الأسّان كما تظهرهما المعطيات الاختبارية التي قدّمنا ذوا خاصّيتين مختلفتين اختلافا أساسيا ؛ وهذا الاختلاف هو الذي يفسّر انفصالهما عند ذوي العجز اللغوي وعند الأطفال في مراحل اكتسابهم للغة. فقد رأينا أنّ حالات العجز اللغوي تظهر فقدان القدرة المعجمية لدى مرضى يبقون محافظين على القدرة النحوية، وفقدان القدرة النحوية لدى مرضى يبقون محافظين على القدرة المعجمية. لكنّنا رأينا أيضا أنّ من فقد القدرتين بسبب إفراده عن الناس بعد مرحلة الاكتساب الأولى قد استطاع أن يستعيد قدرته المعجمية بالتدريج، دون أن يستطيع استعادة قدرته النحوية. وهذه الحالة الدالة على طفوّ المعجم ورسوب النّحو - لأنّ اكتسابه من الأول كان ضعيفا - قد أيّدتها ظاهرة اكتساب الأطفال للغة. فإنّ المعجم يظهر عندهم سابقا للنحو، ومستقلاً عنه. بل إنّ للمعجم أثرا بيّنا في ظهور النحو في كلامهم، وليس للنّحو أثر في ظهور المعجم.

فإنّ ظهور المعجم لدى الطفل تُهيّئ له مراحل ثلاث يتمكّن خلالها من تمثّل المفردات صوتيّا ثمّ صرفيا ثمّ دلاليا : (1) فإنّ «اللغة في مرحلة أولى تعالج صوتيا أكثر ممّا تعالج لسانيا» (26)، لأنّ المفردات التي تقع في سمع الطفل تكون مجرّد تأليفات صوتية أو هي مجرّد «صور صامتة»؛ (2) ثمّ في مرحلة ثانية تصبح التأليفات الصوتيّة صيغا ذات معان، «فإنّ تعرّف المفردات الأولى وإنتاجها يدلاّن - في مرحلة ثانية - على شعور الطفل بأنّ للصيغ التي يسمعها معاني. وبذلك يكون قد ربط بين الصيغ وأحداث أو أشياء، وفهم مقاصد الناس المحيطين به عندما يستعملون المفردات للإحالة إلى أشياء أو إلى أوضاع، ولنَقْل معنى أو معلومة مّا» (27). وإذن فإنّ التأليفات الصوتية الصرف تصبح في هذه المرحلة صيغا مبنية لها دلالاتها، وتلك الدلالات تكتشف من تتبّع مقاصد الناس المحيطين الإحاليّة، وفهمها ؛ (3) ثمّ تأتي «مرحلة ثالثة بعد بضعة أشهر من المرحلة الثانية يتناسب فيها تكاثر المفردات السّريع واكتشاف الطفل أنّ المفردات لا تعبّر عن المفاهيم فحسب، بل إنّها ذات قابلية لأن تكتسب انطلاقا من كلّ المفاهيم التي هي عنده. فإنّ هناك مفردة لكلّ شيء

(26) المرجع السابق، ص 152.

(27) المرجع نفسه، ص 152.

«يستطيع الطفل استخلاصه بالإدراك، باعتباره شيئا محسوسا أو حدثا. وعندئذ فإنّ الصيغ المسموعة تظهر وكأنّها نظام جديد تجري عبره معالجة الواقع» (28). وعندئذ يكتشف الطفل أنّ المفردات أدلّة ترجع إلى الواقع وتحيل إلى مقولات الأشياء والأحدث في الواقع المحيط الذي تطوّرت قدرته على مَقْوَلَته (Catégorisation). فإذا تمّ له ذلك استطاع التأليف بين المفردات تأليفا واعيا باستعمال الجمل المبنينة المعقّدة ؛ وبذلك تظهر قدرته النحوية، بعد تمكّن قدرته المعجمية.

3 - في سبق المعجم للنّحو :

قد قادنا التدليل في الجزء الثاني من هذا الفصل على ثنائية التكوين في النظام اللغوي، والفصل بين الأسّين المكوّنين، إلى إظهار مسألة أخرى أساسية بالنسبة إلى نظرية المعجم، هي مسألة موقع المعجم بالنسبة إلى النحو في النظام اللغوي : هل يسبق المعجم النّحو ويتقدّم عليه ؟ وهل تتقدّم الوحدة المعجمية، أي المفردة، على الوحدة النحوية، أي الجملة ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الجزء من هذا الفصل.

3 - 1 . قد انتهينا في الجزء السّابق من هذا الفصل إلى إقرار أثر المعجم البيّن في ظهور النحو عند الطفل. فإنّ ظهور القدرة النحوية عنده مرتبط بتطوّر قدرته المعجمية، أي إنّ قدرته على توليد الجمل النحوية المبنينة المعقّدة مرتبطة باتّساع رصيده من المفردات. وهذا الرّصيد يتوسّع بحسب تطوّر قدرته على مَقْوَلَة (Catégorisation) الأشياء والأحداث في الواقع المحيط، وتمثل الأدلّة اللغوية المرجعة إليها (29).

ويدعم هذا المذهب أيضا ما رأيناه حول أنواع المفردات التي تكوّن رصيد الطفل المعجمي حتى نهاية سنته الثانية. فإنّ الأسماء تسبق في استعماله عناصر المقولات الأخرى، أي الأفعال والصفات والظروف والأدوات. وهذه المقولات لاتنمو بانتظام إلاّ إذا انتقل رصيد الطفل المعجمي من مائة إلى ستّ مائة مفردة. وهذا الرّصيد الموسّع

(28) المرجع نفسه، ص 152.

(29) ينظر خاصة: P. Nation : Vocabulary size, growth, and use, pp. 115-134 ; Boysson - Bardies : Comment la parole vient aux enfants, pp. 170-172 ; C. Hagège : L'enfant aux deux langues, pp. 63-64.

يشتمل بدون شكّ على مختلف المقولات المعجمية؛ لكنّ الغلبة فيه تكون للأسماء، ثمّ تليها الأفعال والصفات والظروف ثمّ الأدوات. على أنّ مقولة الاسم ذاتها تغلب منها الأسماء الدّالة على معيّنات (30)، أمّا الأسماء الدّالة على مجرّدات أو على معان فلا تختلف من حيث الظهور والمنزلة في الرّصيد عن الأفعال والصفات والظروف والأدوات. فإنّ ظهور هذه المقولات وتدرّجها نحو الكثرة في استعمال الطفل مرتبطان بتطوّر قدرته على التجريد والتّمثّل، أي على الانتقال من الحسّي إلى المجرّد. ونموّ هذه القدرة فيه يمكّنه من أن يستعمل الأسماء الدّالة على المجرّدات، والأفعال، والصفات، والظروف، في الجمل. لكن هذه الجمل تبقى بسيطة ما لم تظهر مقولة الأداة، لأنّه لا يستطيع تركيب الجمل المعقّدة إلاّ بها.

ويلاحظ ممّا قدّمنا أثر «الحسّية» و «التّجريد» في تكوّن المعجم عند الطفل، وأثرهما في علاقة المعجم بالنحو. فإنّ المعجم مشتمل على الحسّيّ وعلى المجرّد. وتمثّل الحسّيّ فيه المفردات المحيلة إلى ما يوجد خارج اللغة من مراجع يمكن تعيينها، ومثالها «طاولة» و«قلم» و «كرسي» ؛ وتمثّل المجرّد فيه المفردات المحيلة إلى ما يوجد خارج اللغة أيضا، من مفاهيم ومعان مجرّدة، مثل : «حرية» و «عدل» و«سلام». وهذه خاصية أساسية في المعجم يختلف بها اختلافا جوهريا عن النحو. فإنّ المفردات في المعجم كما رأينا أدلّة لغوية لها مداليل تحيل إلى مراجع من خارج اللغة. وتربط بين المداليل والمراجع علاقات تكون إمّا مباشرة، إذا كانت المراجع معيّنات حسيّة، وإمّا غير مباشرة، إذا كانت المراجع مجرّدة (31).

---

(30) هذا أمر أكّدته جلّ الدّراسات المجراة في اكتساب الطفل للغة. فقد تبيّن أنّ الأطفال - كما ذكرنا - يكتسبون الأسماء قبل الأفعال، وأسماء الأشياء قبل أسماء الأحداث، وأسماء الأشياء الصغيرة المتحرّكة في واقعهم قبل أسماء الأشياء الكبيرة الجامدة (البطة قبل الأريكة)، والمفردات الأساسية (Basic) مثل «بطة» قبل المفردات المحتوية (مثل حيوان) والمفردات المنضوية (مثل إوزّة برية) - ينظر : Gleitman (L.R.) et al : Where learning bigins : initial représentations to language learning, p. 172 ، وفيه إحالات كثيرة.

(31) قد أثبتت البحوث المجراة في اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية أهمية «الحسّيّة» و «التجريد» في تصوّر بنية المعجم الذّهني وفي تصنيف المعجم إلى «طبقات» و«مكوّنات فرعية» بحسب مستويي الحسّي والمجرّد من المفردات. فقد دلّت دراسة حالات كثيرة من المرضى على أنّ =

أمّا النّحو فذو خاصية أخرى مختلفة عمّا رأينا. فإنّ المفردات فيه تصبح «ذرّات تركيبية» محضا تشغل محلاّت إعرابية وتُعطى وظائف في الجمل، وتؤدّي معاني نحوية خالصة مثل الفاعلية والمفعولية والابتداء والخبرية والشرطية. كما أنّ الجمل ذاتها التي تتكوّن منها قد تُعامل معاملتها فتشغل - في النّصّ - محلاّت وتعطى وظائف وتؤدّي معاني نحوية. وإذن فإنّ قوام النّحو الجملة، وهي لا تتأسّس على علاقات بين أدلّة من اللغة ومداليل محيلة إلى مراجع من خارج اللغة، بل على علاقات بين الأدلّة ذاتها باعتبارها ذرّات تركيبية موجودة داخل نظام اللغة، ولا دخل في هذا الصّنف من العلاقات للحسّيّ، لأنّها جميعها مجرّدة، من عمل الذّهن، وهذا الاختلاف بين خاصيتي المعجم والنّحو هو منشأ سبق المعجم للنحو، وأثر المعجم في تكوّن النّحو. فإنّ المفردات المكوّنة للجمل لا يمكن لها أن تصبح ذرّات تركيبية ذات محلاّت ووظائف نحوية إلاّ بعد أن تظهر في المعجم ويتمثّل المتكلّم كياناتها المعقّدة والعلاقات المباشرة أو غير المباشرة القائمة بينها وبين المراجع التي تحيل إليها.

2-3. ومبدأ السّبق الذي أقررناه - مثل مبدإ الفصل بين المعجم والنّحو - يتعارض والمبادئ العامة التي تأسّست عليها نظرية النّحو التوليدي. وهذا التعارض فيما

= محافظتهم على معجمهم الذّهني الحسّي أقوى من محافظتهم على معجمهم الذهني المجرّد. وأنّ منهم من يجد صعوبة كبيرة في قراءة المفردات المجرّدة أو في تكرارها، بينما هم يقرؤون ويكرّرون المفردات الحسّيّة دون أن يبذلوا جهدا. وهذا ما جعل بعض الباحثين يذهب إلى تعيين موضعين في الدّماغ مختلفين لمعجم ذهني لأسماء الأشياء ومعجم ذهني للأفعال الدّالة على أحداث - ينظر خاصة : Cardebat (D.)et al : Les troubles du sens des mots, pp. 799-802
وشبيه بهذا أيضا مذهب من يرى أنّ بنية المعجم الذّهني «بنية قالبية» (Modular structure) وأنّ المعجم ذاته «عناصريّ» (Componential) تتمثّل عناصره في مكوّنات فرعية يشتمل عليها هي المكوّن الصوتي (الفنولوجي أو الإملائي) والمكوّن الصرّفي والمكوّن الدلالي. وهذه المكوّنات تتدرّج بحسب صلتها بالحسّي والمجرّد، وقد اعتبرت الأصوات أكثر حسيّة لأنّها هي المكوّنة للعنصر المادي الفعلي في المفردة لأنها تحسّ بالسّمع. ينظر خاصة : V. Fromkin : Language and Brain : Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, pp. 88-98 ; Emmorey and Fromkin : The mental lexicon, pp. 124-144 ؛ وتنظر مناقشة مهمّة للقضية في الفصل الثاني عشر من كتاب شالس : T. Shallice : From Neuropsychology to Mental Structure, pp. 269-306.

نرى ضروريّ لإقامة نظرية للمعجم مستقلّة، لأنّ هذا الاستقلال غير ممكن ضمن النظرية التوليدية، فإنّ من أهمّ خاصيات اللغة فيها شكلها المقنّن الذي يقوم على المكوّن التركيبي (Composante syntaxique) باعتباره العنصر المركزي في اللغة.

ولذلك طغى مفهوم «التركيب» على النحو : فإنّ المتكلّم يولّد عددا لا متناهيا من الجمل، لكنّه لا يولّد المفردات. بل إنّ توليد المفردات ليس بذي أهمية بالنسبة إلى النظرية التوليدية لأنّ الرّصيد الذي يتصرّف فيه المتكلّم «المثالي» المستعمل للغة رصيد «حاصل» بالفعل وليس «حادثا» بالتوليد (32). وإذن فإنّ الخاصية التي تميّز نظام اللغة هي «الخاصية التركيبية». وقد نتج عن هذا ربط المعجم بالنحو وعدّه جزءا منه، واعتبار الجملة متقدّمة على المفردة، واعتبار «الفعل» متقدّما على بقية المقولات المعجمية لأنّه «رأس» الجملة، لصلته بالحدث، والفاعل، والمفعول . . . فهو إذن عماد التركيب.

وتماشيا مع هذه «الخاصية التركيبية» المغلبة على النحو، وتأكيدا لها، أخضعت دلالة المفردات للنظرية السياقية (Théorie contextuelle) - وهي «النظرية التأليفية» (Théorie com-positionnelle) أيضا - وأخليت المفردات من قابليتها لأن تستقلّ بدلالات ذاتية خارج السياق. على أنّ صلة السياق بالجملة قد أدّت إلى اعتبار المعاني الحاصلة من المفردات وهي في السياقات «معاني نحوية»، وأصبح علم الدلالة ذاته مكوّنا من مكوّنات النحو، بل هو في النظرية التوليدية - بداية من مرحلتها «النموذجية» (Standard Theory) - فرع من فروع التركيب. فهذا ما عبّر عنه - مثلا - تشومسكي وكاتز. فقد ذهب الأوّل إلى أنّ له «فرضية ثابتة : هي أنّ المكوّن الدّلالي في النّحو التوليدي هو مكوّن تأويلي محض، مثل المكوّن الفنولوجي. وتبعا لهذا فإنّ أيّ معلومة تستخدم في التأويل الدّلالي ينبغي أن

---

(32) تشتمل كلّ لغة منجزة على «طواريء خارجيّة» من المقترضات والمولّدات التي يحدثها الأشخاص، و«البقايا التاريخية» في اللغة، وما شابهها. وليس لهذه الطوارئ دخل في نظرية «النحو العالمي» - ينظر : N. Chomsky : Théorie du Gouvernement et du Liage, p. 27. ونحن نعلم أيضا أن «المعجمة» (Lexicalization) بمفهوم «تكوّن الكلمة» (Word formation) معجميا لم تعنِ تشومسكي في أيّ من مراحل نظريته عناية حقيقية.

تقدّم ضمن المكوّن التركيبي في النحو التوليدي» (33). وقد عبّر تشومسكي عن هذه الفرضية بتوسّع في موضع آخر، فاعتبر «أنّ نحو لغة مّا هو نظام من القواعد التي تحدّد مزاوجة بين الصوت والمعنى. وهذا النّحو يتكوّن من مكوّن تركيبي، ومكوّن دلالي، ومكوّن فنولوجي. والمكوّن التركيبي يحدّد صنفا غير محدّد من المواضيع (Objets) المجرّدة (ع،س)، حيث تكون (ع) «بنية عميقة» و (س) «بنية سطحية». والبنية العميقة تحتوي على كلّ معلومة ملائمة للتّأويل الصوتي. والمكوّنان الدّلالي والصّوتي مكوّنان تأويليان خالصان، فالأوّل يعطي تأويلات دلالية للبنى العميقة، والثاني يعطي تأويلات صوتية للبنى السطحية. وإذن فإنّ النحو باعتباره كُلاّ، يربط بين التأويلات الدلالية والتأويلات الصوتية. وهذا الرّبط يكون بواسطة قواعد المكوّن التركيبي التي تحدّد البنى العميقة والبنى السطحية وهي متزاوجة» (34).

وهذا المذهب نفسه تقريبا نجده عند جرلد كاتز (Jerrold J. Katz) الذي كان له أثر مهمّ في تعديل النظرية التوليدية القديمة بإدخال المكوّن الدلالي في نظام النحو: «الافتراض الذي نبني عليه نموذجنا للمكوّن التركيبي هو التالي: الطريقة التي يُؤوّل بها المتكلّم كلّ جملة من الجمل اللامتناهية في كثرتها طريقة تأليفية: فإنّ دلالة كلّ مقال مؤلّف تركيبيا من جملة تُستفاد ممّا يحصل من دلالات العناصر المؤلّفة لذلك المقال» (35)، وهو لذلك يرى «أنّ التحليل التركيبي (Syntaxique) للعناصر (...) ينتهي بالمفردات التي تصبح - تبعا لذلك - ذرّات النظام التركيبي. وينبغي إذن أن تبدأ القواعد الدلالية بدلالات (Significations) هذه العناصر لتستخلص دلالات العناصر الأخرى في التأليف (Composition). وهذا يعني أنّ للمكوّن الدلالي مكوّنين فرعيّين: معجما مدوّنا (Dictionnaire) يقدّم تمثيلا للغة، ونظاما من قواعد إسقاط (Règles de projection) يوفّر

---

(33) N. Chomsky : Aspects de la Théorie Syntaxique, p. 109.

(34) N.Chomsky : La Nature Formelle du Langage, p. 138. والملاحظ أنّ نظرية تشومسكي الدلالية لم تتطور بعد هذا كثيرا ولم تخرج بالدلالة عن دورها التأويلي ضمن التركيب. ينظر له: Chomsky : Current Issues in Lingustic Theory, pp. 51-55 ؛ وينظر له أيضا: The Minimalst Program, p. 22, 23, 24, 130, 169...

(35) J.Katz : La philosophie du langage, p. 131.

الآلية التنسيقية (Combinatoire) التي تعكس التمثيل الدلالي لكلّ العناصر فوق القطعية (Supra-segmentaux) في الجملة، انطلاقا من التمثيلات التي يعطيها المعجم المدوّن لدلالات مفردات الجملة. ونسمّي «تأويلات دلالية» النتيجة الحاصلة من تطبيق المعجم المدوّن وقواعد الإسقاط على الجملة، أي إنتاج مكوّن هذه الجملة التركيبي» (36).

وإذا أخضعت المفردة هذا الإخضاع المطلق للسّياق وللتركيب النحوي، لم يبق لها من دور غير الانتظام في الجملة باعتبارها - كما قال كاتز - ذرّة من «ذرّات النظام التركيبي».

3-3. ولهذا التصور القائم على تعميم الخاصية التركيبية على النحو وجعل الخاصية التأليفيّة جزءا منها ما يبرّره معرفيا في الأدبيات التوليدية. ذلك أنّ من أهمّ المسائل التي عنيت النظرية التوليدية بالإجابة عنها ثلاثا متّصلة بـ «المعرفة اللغوية»، وهي :

(1) ما هي طبيعة معرفة اللغة ؟

(2) كيف تكتسب هذه المعرفة ؟

(3) كيف تستعمل هذه المعرفة ؟ (37).

والإجابة عن هذه المسائل الثلاث كانت من منطلق فلسفيّ محض لأنّها ربطت بما سمّاه تشومسكي «مشكل أفلاطون» (Plato's Problem) (38)، أي إنّه ربط «قضية المعرفة اللغوية» بقضية المعرفة عند أفلاطون (39). وقد أرجع إلى نصّ بعينه من نصوص أفلاطون هو «مينون» (Menon)، وإلى مسألة بعينها من مسائل «مينون» هي «معرفة أحد العبيد

---

(36) المرجع نفسه ص132. و ينظر أيضا : M. Enç : The syntax- semantics interface,pp. 239-254 . W. Ladusaw : Semantic theory, pp. 89-112. على أنّ اللسانيات الحديثة لم تعدم من يرى أنّ «التركيب ليس له من قيمة للدلالة، إلاّ أن يكون توطئة لها» - ينظر Montague : Formal philosophy, p. 223.

(37) ينظر : N. Chomsky : Linguistics and Adjacent Fields, pp. 6-7 ؛ وينظر له أيضا : Knowledge of Language, pp. 2 - 14، وينظر له كذلك : On the Nature, Use and Acquisition of Language, pp. 638-642. على أنّ صوغه للمسائل هنا يختلف عن صوغها في المرجعين السابقين، فهي هنا (1) ماهي معرفة اللغة ؟ (2) كيف تكتسب اللغة ؟ (3) كيف تستعمل اللغة؟.

(38) ينظر : Chomsky : Knowledge of Language, pp. 51 - 56 ; Idem : On the Nature, Use and Acquisition of Language, pp. 631-633; Idem : Linguistics and Adjacent Fields, pp. 15-21; Idem : Linguistics and Cognitive Science, pp. 29-42.

(39) تنظر المراجع السابقة، ويضاف إليها : N. Chomsky : Aspects de la Théorie Syntaxique, p.42; Idem : La Linguistique Cartésienne, p. 99.

الأشكال الهندسية دون أن يتعلّمها». فقد كان لمينون عبد استطاع سقراط أن يستدرجه بالمحاورة إلى الإجابة المحكمة عن أسئلة في «تضعيف» (Duplication) المربّع، دون أن يكون قد لُقّن من قبل معرفة ذلك. ومذهب أفلاطون في هذا معروف مشهور : فإنّه يربط هذه المعرفة بخلود النّفس. فلا بدّ أن تكون معرفة العبد بالمسألة الهندسية كامنة في نفسه، ربما أنّه لم يُلقّنها من قبل فلا بدّ أن تكون نفسه قد اكتسبتها في حياة سابقة لحياته الرّاهنة. والنّفس إنّما تتذكر في هذه الحياة الراهنة ما كانت تعلّمته في الحياة السابقة، ودور الحواسّ هو إعانتها على التذكّر. وهذا يعني أنّ المعارف فطرية في الإنسان. وهذه النظرية هي الأسّ النظري المعرفي الذي أقام عليه تشومسكي «المعرفة اللغوية» : «لقد كانت إجابة أفلاطون عن المشكلة التي طرحها : أنّنا نتذكّر المعرفة التي كانت لنا في وجود سابق. على أنّنا لا نميل في أيّامنا هذه إلى قبول هذا الطّرح قبولا حرفيّا. ومع ذلك فإنّنا مستعدّون بكلّ صدق للاعتراف بأنّه أكثر إقناعا وعقلانية من الإجابات التي قُدّمت أثناء غلبة المذاهب الفكرية في القرون الأخيرة، ومنها المذهب التجريبي (Empiricist tradition) الانغليزي الأمريكي الذي اكتفى بإغفال هذه المشاكل فلم يواجهها. وعلينا، إذا أردنا أن تصبح إجابة أفلاطون معقولة، أن نتصوّر آلية نتذكّر بها معرفتنا التي كانت لنا في وجود سابق. وإذا كنّا غير مستعدّين لقبول النفس الخالدة آلية، علينا ان نذهب مع لايبنتز (Leibniz) في دعواه أنّ إجابة أفلاطون مستقيمة، لكن ينبغي - حسب عبارته- «تنقيتها من خطإ الوجود السّابق». وهذا يعني في الاصطلاح الحديث أنّ علينا أن نعيد صياغة «التذكّر الأفلاطوني» بعبارات أخرى، أي باعتباره الهبة الوراثية التي تحدّد الحالة البدئية للملكة اللغوية، بالضبط كما تُحدّد لنا نموّ أذرع فينا وليس أجنحة» (40).

وقد ألبست «المعرفة الأفلاطونية» إذن لباسا جديدا، فنُزّلت تنزيلا فلسفيا وتنزيلا علميا. فقد نزّلت تنزيلا فلسفيا بأن رُبِطت بنظرية المعرفة عند الفلاسفة العقلانيين

---

(40) N. Chomsky : On the Nature, Use and Acquisition of Language, p. 633 ؛ وينظر له أيضا : Linguistics and Adjacent Fields,p.15 ؛ وقد أضاف إلى التجريبية هنا «السّلوكية»، وقد وصف المرحلة التي سادت فيها التجريبية والسلوكية في الفكر الانغليزي الأمريكي بـ «العصور الحالكة» (the Dark Ages).

الأوروبيين من القرن السّابع عشر، وخاصة عند ديكارت (Descartes) ولايبنتز (Leibniz)، ثمّ عند همبولت (Humboldt)، ولا فرق بين نظرية هؤلاء - وخاصة ديكارت ولايبنتز - ونظرية أفلاطون في مسألة «حياة النّفس السابقة» (41).

وأمّا تنزيل «المعرفة الأفلاطونية» تنزيلا علميا فبربطها بعلمين يتداخلان كثيرا، هما علم النّفس وعلم البيولوجيا. وقد اعتُمد فيها على علم النّفس بأن بُحث في الآفات (Lesions) التي تصيب الدّماغ البشري بالمناطق التي تُمَوْضع فيها قدرات الإنسان اللغوية فيه (42)؛ واعتُمد فيها على البيولوجيا بأن بُحث في علاقة اكتساب اللغة واستعمالها بالعوامل الوراثية (43).

ومن أهمّ الافتراضات التي أدّى إليها التنزيل الفلسفي والتّنزيل العلمي لـ«مشكل أفلاطون»، وانقاد إليها البحث في «المعرفة اللغوية»، ثلاثة :

(1) افتراض أنّ اللغة فطرية ؛

(2) افتراض أنّ اللغة «عضو» (Organ) ؛

(3) افتراض أنّ اللغة «هبة بيولوجية» قد خُصّ بها النوع البشري (44).

---

(41) ينظر خاصة : Chomsky : Aspects de la Théorie Syntaxique, pp. 69-76; Idem : La Linguistique Cartésienne, pp. 95-111 ; Idem : On the Nature, Use and Acquisition of Language, pp. 629-635 ; Idem : Linguistics and Adjacent Fields, pp. 7-18؛ وينْظر أيضا نقاش موسّع للمذهبين التجريبي والعقلاني في : J. Katz :La philosophie du langage, pp. 201-223، وهو أيضا افلاطوني المذهب. وينظر حول نظرية المعرفة عند افلاطون كما تظهر في «مينون» : G. Fine : Inquiry in the Meno, وخاصة ص ص 213 - 215، وص ص 224-226.

(42) ينظر : M. Tanenhaus : Psycholinguistics : an overview, pp. 1 - 37 ; S. Blumstein : Neurolinguistics : an overview of language - brain relation in aphasia, pp. 210-235، وتنظر مراجع هذا البحث الثاني خاصة، لكن يضاف إليها : O. Sabouraud : Le langage et ses maux, pp. 17-335، وتنظر فيه قائمة مراجعه، ص ص 525-543، فهي مهمّة جدّا.

(43) ينظر خاصّة : D. Caplan : The biological basis for language, pp. 237-255، وفيه عرض نقديّ جيّد لمختلف النظريات في المسألة.

(44) ينظر عرض نقدي جيّد لهذه الافتراضات الثلاثة في : J.-C. Milner : Introduction à une Science du Langage, pp. 200-240.

وهذه الافتراضات الثلاثة تتكامل : فإنّ ما يدعم كون اللغة عضوا هو كونها فطريّة، وما يدعم كونها فطرية كونها «هبة» خصوصية في النوع البشري. ومفاد الافتراضات الثلاثة مجتمعة :

(1) أنّ اللغة كامنة في الانسان ؛

(2) أنّ هناك عوامل وراثية محضا تحدّد موضع معالجة «المكونات الفرعية» لنظام اللغة، داخل منطقة بعينها في الدّماغ البشري، بعيدا عن تأثير العوامل الخارجية (45) ؛

(3) أنّ اللغة تنمو أثناء مراحل اكتسابها نموّا فطريا طبيعيا، وليست التجربة في الواقع المحيط، والتعليم، إلاّ عاملين مساعدين على ذلك النّموّ.

على أنّ من أهمّ ما تدلّ عليه النتائج التي أنْهَى إليها البحث في «المعرفة اللغوية» هو كون «الملكة اللغوية» في النّوع البشري كلّه «ملكة واحدة»، ولذلك فإنّ اللغات البشرية المستعملة، مهما اختلفت، تجمع بينها خصائص شكلية ودلالية مشتركة بينها، هي «كليات» (Universaux) تشترك فيها وتفرض عليها قيودا تقلّص من الفروق بينها. كما أنّ للغات البشرية خاصيات عامة توحد بينها، ويتحدّد من خلالها «النحو التوليدي». ومن أهمّ تلك الخاصيات شكل اللغة المقنّن الذي يقوم على المكوّن التركيبي باعتباره المكوّن الأساسي المركزي. وأمّا المكوّنان الصوتي والدلالي - والدلالة التأليفية جزء من التركيب - فتأويليتان . وأمّا المكوّن المعجمي الذي أُلحق بالنموذج فقد بقي دالا على «مجموع الاستعمالات الخاصّة» التي يشتمل عليها «المعجم المدوّن».

وإذن فإنّ الخاصية العامة المشتركة بين اللغات هي مظهرها الشكلي. وهذا المظهر يختصّ به النحو، لأنّ المفردات فيه ذرّات تركيبية تتعالق فيما بينها تعالقا داخليا في بنى مقنّنة، عميقة وسطحية. فالنحو أقدر إذن على التعبير عن خصائص «الملكة اللغوية» المشتركة. وأمّا المعجم فإنّ اشتماله على الاستعمالات الخاصة يجعل الشكلنة فيه صعبة، لأنّ المفردات فيه لا تتعالق فيما بينها تعالقا داخليا بل إنّ التعالق يكون بينها -باعتبارها أدلّة- وبين المراجع غير اللغوية، بواسطة المداليل. وإذا طلبت فيه الشّكلنة وجب إخضاعه

---

(45) ينظر : D. Caplan : The biological basis for language, pp. 249-251.

للنحو، وإدماجه فيه، وتحليل بنيته ومكوّناتها بالاعتماد على النظرية النحوية، وخاصة على المكوّن التركيبي فيه»(46).

4-3 . لكنّ تصوّر العلاقة بين المعجم والنحو -ممثّلا في التركيب- على أساس سبق النحو للمعجم وتبعية هذا لذلك، قد بدأ يتخلخل، نتيجة عوامل كثيرة، من أهمّها الثلاثة التالية :

(1) المعطيات الاختبارية التي أقرّها البحث في اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية، وفي اكتساب الأطفال للغة. وهي معطيات تؤكّد -كما بيّنا في الفقرات السابقة من هذا الفصل - انفصال المعجم عن النحو وسبق المعجم للنحو في الاكتساب.

(2) توسّع مجال البحث في «المعجمة» (Lexicalization) في مفهومها المعجمي الصرف، أي باعتبارها «توليدا معجميا» (Néologie lexicale) متأسّسا على نظرية «تكوّن المفردات» (Word formation) بحسب قواعد صوتية ودلالية، فليس «التولّد» مقصورا على الجمل -مكوّنات النحو- بل هو خاصية في المفردات- مكونات المعجم- أيضا (47).

(3) ظهور «المعجمية المختصّة» أي علم المصطلح، وخاصة فرعها النظري الذي يقوم على البحث في المصطلحات - أي الوحدات المعجمية المخصّصة - من حيث مكوّناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها. وهذا المبحث إذن جزء من علم المعجم، ليست

---

(46) ينظر مثلا : J. Grüber : Lexical Structures in Syntax and Semantics, pp. 9-210, 258-274. ع. الفاسي الفهري : المعجم العربي، ص ص 23-60، وبقية الكتاب تحليل «معجمي» لنماذج اعتمادا على ما نعتبره «مقولات نحوية» ؛ A.Andrews : Lexical Structure, pp. 60-86. وتندرج ضمن هذا الاتّجاه أيضا نظرية «النحو المعجمي الوظيفي» (Lexical Functional Grammar) - ينظر ملخص لهذه النظرية ومكوناتها في: C. Neidle : Lexical Functional Grammar, pp. 2147 - 2153.

(47) ينظر عرض ملخّص لنظرية «المعجمة» في اللسانيات الحديثة في Lipka : Lexicalization and Institutionalization, pp. 2164-2167. وينظر حول نظرية تكوّن المفردات وخصيصة التولّد في المعجم : Guilbert : La créativité lexicale, pp. 105-278 ; M. Aronoff : Word Formation in Generative Grammar, pp. 46-86 ; S. Anderson : Morphological theory, pp. 184-188 ; Idem : A.- Morphous Morphology, pp. 180-197 ؛ ابن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 39-43، 45-50.

مكوناته ألفاظ اللغة العامة، بل المصطلحات. وهذا الصنف من المفردات لا يولّد توليدا عفويا مثلما تولّد ألفاظ اللغة العامة، بل يولّد توليدا مقصودا يقوم به الأفراد والمؤسّسات بحسب قواعد وقوانين دقيقة (48). فهذا الصنف إذن حادث في اللغة، بينما الصنف الأول حاصل فيها. وحدوثه يدخل اضطرابا على مفهوم «اللغة الطبيعية» التي تعتمد في بنيتها العامة على «ألفاظ اللغة العامة»، ولذلك كان- مثل المقترضات المعجمية - ولا يزال مقصى غير معترف به في النظرية التوليدية التشومسكية.

فهل تستطيع النظرية التوليدية التشومسكية استيعاب هذه القضايا النظرية وإدماجها فيها، مثلما أدمجت من قبل نظرية «الدلالة التوليدية» مثلا؟ يبدو ذلك صعبا لأنّه يقتضي التخلّي عن بعض المبادئ الأساسية التي أدّت إلى تغليب الخاصية التركيبية على النظام اللغوي. وهو يعني الإقرار :

(1) بمبدإ الفصل بين المعجم والتركيب ؛

(2) بمبدإ سبق المعجم للتركيب ؛

(3) بمبدإ التولّد في المعجم خاصيةً أساسية لا تقلّ أهميّةً بالنسبة إلى النظام عن التولّد في النحو ؛

(4) بمبدإ «المعجم المكتسب» الذي يضعف الافتراض الفطري - وهو أسّ نظريّ مهمّ في بناء النحو التوليدي- إضعافا كبيرا.

ولقد حاولت النظرية التوليدية التشومسكية ضمن اهتمامها بقضية «المعرفة اللغوية» أن توجد «إجابة معرفية» عن مسألة «الفصل بين المعجم والتركيب» وما يترتّب عليه من فصل بين المفردة والجملة، وعن مسألة «سبق المعجم للتركيب» وما يترتّب عليه من سبق المفردة للجملة.

فقد ناقش تشومسكي سوزان كرتيس (S. Curtiss) في رأيها الذي عرضناه في

---

(48) ينظر لوي غلبار (L.Guilbert) في المرجع المذكور في التعليق السابق ؛ وينظر الحمزاوي : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ض ص 295-346 و 403-490 ؛ Felber : Terminology Manual, pp. 114-188 ؛ الحمزاوي :المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ص ص 63-66 ؛ ابن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 30-44 و 45-77.

(2-2) حول «الانفصال بين القدرات التصريفية والتركيبية والقدرات المعجمية والدّلالية» - أي الانفصال بين المعجم والنحو- بعد دراستها لحالات من العجز اللغوي أهمّها حالة (جني)، «الصبية المتوحّشة». وقد اعترض عليها محتجّا بوجود «حالات أخرى مختلفة [من العجز اللغوي] لأطفال ومراهقين قد أظهرت نمطا من الكلام دالاً في جوانب منه على ثراء وصحّة في استعمال الأجهزة النحوية، لكنّه دال في جوانب أخرى على أنّه «مضطرب دلاليا، وأنّه في غير مواضعه» أو هو -ببساطة- «غير مفيد». وهذه الحالات الأخيرة لا تدلّ بوضوح على الانفصال بين التركيب والمعجم، وينبغي أن تُؤوّل على أنّها حالات من «العجز التواصلي» (Pragmatic deficit) الذي يبقى معه التركيب والمعجم معا سليمين» (49).

وقد علّل اعتراضه هذا تعليلا «معرفيا» يبدو في نظرنا غريبا. فقد أدرج المعجم في ما يسمّيه «اللغة اللبّيّة» (Core Language) (50) -وهي اللغة «الطبيعية الخالصة» ومكوّنها المركزي «التركيب» - بعد أن كان حتى سنة 1986 على الأقلّ يخرجه منها ويصله بـ«اللغة الأطرافية» أو «لغة الأطراف» (Periphery of Language) التي تشتمل على «الشواذّ المميّزة» (Marked exceptions)، مثل الأفعال الشاذة والعبارات الاصطلاحية (51)، وكان حتى سنة 1986 أيضا يعتبر «أنّ ما نعرفه بالفطرة هي مبادئ النّظم الفرعية المتنوّعة لحالة [الملكة اللغوية] البدئية، وطريقة التفاعل بينها، والنّطاقات (Parameters) المرتبطة بها. وما نتعلّمه هي قيم (Values) النطاقات وعناصر أطراف اللغة (مضافا إليها المعجم، الذي تنطبق عليه اعتبارات مشابهة)» (52). فاللغة اللبّيّة إذن حسب هذا التحديد تعرف بالفطرة، وأمّا «أطراف اللغة» ومعها المعجم فتتعلّم تعلّما. وقد تطوّر هذا الموقف سنة 1991 تطوّرا جذريا فأدرج المعجم في اللغة اللبّيّة، ونُسب هو والتركيب إلى «مشكل أفلاطون» (53)، أي إنّه عُدّ هو أيضا ممّا نعرفه بالفطرة.

(49) Chomsky : Linguistics and Cognitive Science, p. 28

(50) المرجع نفسه، ص 42.

(51) Chomsky : Knowledge of Language, pp. 149-150.

(52) نفسه، ص 150. وينظر حول الفرق بين اللغة اللبّيّة ولغة الأطراف المرجع نفسه، ص 147 و 221.

(53) Chomsky : Linguistics and Cognitive Science, p. 28.

وكون المعجم والتركيب يعرفان معا بالفطرة يعني أنّ مفردات المعجم لا تُكتسب اكتسابا بعد الولادة من خلال التجربة وحسب مراحل متدرّجة في التّطورّ، بل هي مثل مكوّنات التركيب سابقة للتجربة. وإذن فإنّ المعجم والتركيب معا فطريان في الطفل، غير منفصلين في ذهنه، لأنّهما حاصلان له قبل التجربة : «إنّ الدّرس الاختباري للمعجم يُعنى بمسائل كانت محلّ تفكير ومناقشات فلسفية كثيرة. فإنّ «مشكل أفلاطون» يبرز في دراسة المعجم بشكل حادّ جدّا. والنتائج التي ينتهى إليها منها إنّما تكون كالتالي : إنّ نموّ المعجم [في الأطفال] ينبغي أن يكون فطريّ الاتجاه نحو التوسّع الكبير، فإنّ الأطفال يكتسبون المفردات بكميات عجيبة تتجاوز الإثنتيْ عشرة مفردة في اليوم الواحد في الفترات القويّة من نموّ اللغة» (54). يضاف إلى ذلك أنّهم «يتلقّون المعرفة بهذه المفردات على أساس عُروض (Presentations) قليلة، بل هي قد لا تعرض عليهم إلاّ مرّة واحدة، وفي ظروف غامضة تماما. وفضلا عن ذلك فإنّ هذه المعرفة مجزأة. والأطفال يتّبعون في الجوهر نهجا واحدا : فهم يضعون المداخل المعجمية في نفس «التراكيب الجملية» (Nexus) المعيّنة المعبّرة عن العلاقات المحورية (Thematic relations) وغيرها من العلاقات، ويسندون إليها خصائصها الظاهرة التي تختصّ بها. وباستثناء المعجزات، فإنّ ما ذكرناه يعني أنّ المفاهيم ينبغي أن تكون حاصلة قبل التّجربة (...). وينبغي أن يكون الأطفال حاصلين على العلامات (Labels) الدّالة على المفاهيم التي هي فيهم [بالفطرة] - وهذا رأي كان جرّي فودور (J.Fodor) قدّمه ودافع عنه بقوّة - وأن يكونوا بشكل أو بآخر قد وُهبوا القدرة على تعيين استعمال تلك المفاهيم في حياتهم اليومية» (55).

ورأي فودور الذي أشار إليه تشومسكي -وهو يؤيّده تأييدا ظاهرا- هو «أنّ المداخل المعجمية «معطاة» («given») في جوهرها قبل التجربة» (56). وقد أضاف تشومسكي إلى ذلك أنّها تعطى «موضوعة ضمن تأليف ثابت من الخصائص الدلالية» (57). وإذن فإنّ

(54) المرجع نفسه، ص 29.
(55) المرجع نفسه، ص 29.
(56) المرجع نفسه، ص 32.
(57) المرجع نفسه، ص 32.

المفردات وما يرتبط بها من المفاهيم وما يتّصل بها من الخصائص الدلالية «فطرية» كلّها في الانسان، «معطاة» له قبل التجربة، أي قبل أن يولد. ولا فرق في ذلك بين «الألفاظ» - أي الوحدات المعجمية العامة- وهي حاصلة، و«المصطلحات»- أي الوحدات المعجمية المخصّصة- وهي حادثة، مولّدة توليدا اصطناعيا. ولا فرق أيضا بين ما هو حاصل موجود من المفاهيم والمصطلحات، وما لا يزال منها في طيات المستقبل، فإنّها جميعا «فطريّة» في «الملكة اللغوية». وهذا المذهب يُتبيّن من منافشة تشومسكي لموقف هيلاري بتنام (Hilary Putnam) المعترض على «الافتراض الفطري» (Innateness Hypothesis) (58).

فقد اعترض بتنام على أن تكون المفردات ودلالاتها معطاة قبل التجربة، واحتجّ لذلك بالمصطلحات العلمية والفنية ومفاهيمها. «فأن نُعطى -كما يقتضي تصوّر فودور للافتراض الفطري- مخزونا فطريا من المفاهيم يشتمل على «carburetor» [مفحّم سيارة] و«bureaucrat» [بيروقراطي] و«quantum potential» [كَمّاتٌ كامنة] (59).. إلخ، يعني أنّ التطور يمكن أن يسبق كلّ توقعات المستقبل حول المحيط الفيزيائي والمحيط الثقافي، وهذا بالطبع لا يحدث، ولا يمكن أن يحدث». وهو يرى أيضا أنّ المفاهيم والمصطلحات المولّدة للتعبير عنها غالبا ما تنشأ عن النظريات.

وقد انتقد تشومسكي اعتراض بتنام هذا ورأى أنّ فيه «نقائص كثيرة» منها أنّه «لا يقترح بديلا» وأنّه «ليس من الواضح أن تكون النظريات محدّدة للمعجم بأيّ شكل من التحديد يشبه ما يدور في ذهن بتنام». فقد اعترض إذن على صلة تولّد المفهوم والمصطلح المعبّر عنه بتولّد النظرية. وهذا في الحقيقة «بديل» مهمّ قدّمه بتنام لتكوّن المعجم المختصّ

---

(58) ينظر له مثلا كتابه: «Representation and Reality» الصادر سنة 1988، وقد أورد تشومسكي من هذا الكتاب فقرات في بحثه «Linguistics and Cognitive Science» وردّ عليها: ص ص 32-34. وهذا الرّدّ هو الذي نعتمد في تحليلنا. والملاحظ أنّ بتنام من أشدّ المعترضين على «الافتراض الفطري»، وله حضور بارز في كتابات فودور وتشومسكي للرّدّ عليه وانتقاده -ينظر لفودور مثلا: Fodor : Banish DisContent, pp.422-438 ; Idem : Psychosemantics pp. 27-53، 89-95، 64-66.

(59) «نظرية الكمّات» - (Théorie des Quanta) نظرية حسابية ظهرت في علم الطاقة ثمّ طبّقت في علم الضوء وعلم الفيزياء النووية.

على الأقلّ. فـإنّ لتولّد الوحدات المعجمية المخـصّصة - أي المصـطلحات- صلة وثيـقة بتكوّن المفاهيم، المتّصلة بدورها بتكوّن النظريات التي تندرج فيها. فإنّ المفهوم لا يتّخذ حيّزه في الذّهن ولا يُتـمـثّل إلاّ إذا انتـمى إلى نظرية علميّـة تحـدّده، وتكوّنه إذن مـرتبط بتكوّن النظرية التي يندرج فيها، وكذلك المصطلحات فإنها لا تتولّد قبل تولد المفاهيم لأنّ المصطلح في العلم ينشـأ عن المفـهوم، فـإنّ المنطلق في المعجـمية المختـصـة يكون من المفهـوم إلى المصطلح، بخلاف المعجمية العامة التي يكون المنطلق فيها من اللفظ إلى الدلالة المعجمية.

وقد تأول تشومسكي المسألة تأوّلا يتماشى والافـتراض الفطري ويؤيّد رأي فودور في أنّ المفردات «معطاة» قبل التجـربة. وقد ميّـز بين أمرين اعتـبر ثانيهـما إجابة مـقنعة عن المسألة : «الأول اعتبار الملكة اللغوية مكوّنا مـتميّزا [من مكونات] الدماغ، وهي ذات حالة بدئيّة مـحدّدة (a genetically - determined initial state S^L_0)، ومشتـملة على «موارد» (Resources) مخصّصة لإيجاد المفاهيم القابلة للاقـتران بالبنود المعجمية أثناء تجربة الانسان العادية [في الحياة]. [والثاني] هو أنّ للدماغ موارد أخـرى، وحالة بدئية أكثر عموما (more general initial state S^M_0)، ذات قدرات أخـرى على تكوين المفـاهيم أثناء وضع النظرية في العلوم المتقدّمة (Advanced sciences) مثلا، والمفاهيم التـي لا تندرج في مجال الحالة البدئيّة الأولى (S^L_0)، ينبغي أن تـكون قابلة للتكوين حـسب الآليات التي توفّـرها الحالة البدئية العامّة (S^M_0)» (60).

وإذن فإنّ «الحالة البدئيـة العامة» - حسب هذا التصور التـشومسكي- تمكّن الانسان من تكوين المفـاهيم أثناء وضع النظريات في العلوم المتقـدمة، وهذه المفـاهيم قابلة للاقـتران بالمصطلحات أثناء التعبير عن تلك النظريات. مثلما أنّ الحالة البدئية الأولى تمكّنه من إيجاد «المفاهيم العـامة» القابلة للاقتـران بالوحدات المعجـمية العامـة أثناء تجربته العادية في الحـياة. وتلك المصطلحات مثل هذه الوحدات المعـجمية العامة معطاة قبل التـجربة، بل هي سابقة لقيام الحالتين البَدْئيّتّين بعملهما في تكوين المفاهيم !

وهذا كلّه يبطل في نظر تـشومـسكي وفودور ومن نحـا نحـوهما القـول بانفصـال المعـجم عن النحو وبسـبق الأول للثاني ؛ فـالمكوّنان إذن - المعـجم والنحو- مندرجـان في

---

(60) Chomsky : Linguistics and Cognitive Science, p.33.

الملكة اللغويّة من حيث هي مكوّن متميّز من مكوّنات الدماغ، ذات حالة بدئيّة - أو حالتين!- محدّدة وراثيا.

ولا نخفي أنّنا قرأنا ثم أعدنا أكثر من مرّة قراءة ما ذكرنا من فقرات دالة على ربط المعجم -العام والمختص- بما سُمي «مشكل أفلاطون»، وعدّ المفردات -العامة والمخصصة- فطرية في الانسان، وحاولنا إيجاد تأويل آخر غير الذي قدّمنا. فإنّ فيها في الحقيقة مذهبا غريبا يذكرنا بمذهب «التوقيف اللغوي»، وهو مذهب كان أصحابه يرون أنّ اللغة «إلهام من الله ووحي»- لأنّه «علّم آدم الأسماء كلّها» فألهمَها -وليست هي «اصطلاحا وتواضعا» (61). وليس من فرق في نظرنا بين مذهب شيوخنا القدامى ومذهب «الشيخين» تشومسكي وفودور إلاّ في المصدر : فإن مصدر التوقيف عند علمائنا ديني إلهي، ومصدره عند العالمين الأمريكيين وراثي. على أنّ النتيجة واحدة : فإنّ اللغة -بمعجمها ونحوها- ليست تواضعا واصطلاحا بين أفراد الجماعة اللغوية التي تستعملها، بل هي «معطاة» لهم قبل التجربة.

وهذا «المذهب التوقيفي» الجديد يتنزل في الحقيقة ضمن الافتراضات التي ذكرناها في (3-3) حول «المعرفة اللغوية»، فقد رأينا أنّ التنزيل الفلسفي والتنزيل العلمي لما سمّاه تشومسكي «مشكل أفلاطون» قد أنهيا إلى ثلاثة افتراضات حول «المعرفة اللغوية» هي :

(1) أنّ اللغة فطرية ؛

(2) أن اللغة «عضو» ؛

(3) أن اللغة «هبة بيولوجية» قد خُصّ بها النوع البشري.

وقد حاول باحثون كثيرون خلال السنوات الثلاثين الماضية إثبات صحّة هذه الافتراضات اعتمادا على المعطيات الاختبارية التي يتيحها علم النفس العصبي (Neuropsychology) وعلم الأحياء أو البيولوجيا. وقد وُضعت نظريات كثيرة على أسس بيولوجية، وعلى أسس عصبية سريرية في وظائف الدّماغ اللغوية، وقُدّمت آراء

(61) ينظر مثلا : ابن فارس : الصاحبي، ص ص 31-34 ؛ وينظر حول آراء القدامى في مسألتي التوقيف والاصطلاح في اللغة : السيوطي : المزهر، 1/8 - 30 ؛ وينظر أيضا : المسدّي : التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ص 67 -71.

متعدّدة حول الأسس العصبية (Neural basis) والأسس الوراثية (Genetic basis) لتلك الوظائف. وقد كُتب الكثير عن دور النّصف الأيسر من كرة الدماغ (Left hemisphere) في النشاط اللغوي، وعن دور القشرة البريسلفاينة (Perisylvian Cortex) في القيام بالوظائف اللغوية (62)؛ على أنّ ما قيل عن الأسس النفسية العصبية وعن الأسس البيولوجية الوراثية لم يتجاوز بعد مرحلة الاحتمال والترجيح، ولم تدعمه بعد معطيات تجريبية تبرهن على صحته وتثبت وجوه اليقين فيه (63).

بل يبدو أيضا أن المحاولات الجارية لموضعة (Localization) الأنشطة اللغوية في الدماغ -مثل «التعبير» و«الفهم» و«التكرار»- والوظائف اللسانية الخاصة مثل المعجم المجزّإ بدوره إلى مكوّنات فرعية، والصرف، والتركيب «محاولات ميئوس منها لأنها مصطنعة. فليس من الجائز أن نطبع على «بطاقات» الدماغ نماذج الذكاء الاصطناعي، كما لا يجوز أن نشبّه تكوين الدماغ ونشاطه بتكوين الحاسوب التقليدي ونشاطه» (64)، يضاف إلى ذلك أنّ ما قيل عن دور الجينات (Genes) في تحديد الوظائف اللغوية، وخاصة عن فطرية «تدوين» مبادئ النحو العالمي المجرّدة فيها، وتخزين المعجم، وتسجيل قواعد توليد الجمل وتصنيف المفردات، قول لم تثبته المعطيات الاختبارية (65).

وإذن فإنّنا لا نميل إلى «المذهب التوقيفي» الجديد لأنّنا لا نميل إلى القول بالافتراض الفطري في اللغة كما لا نميل إلى القول بأنّ اللغة عُضو. وعدم ميلنا هذا يبرّره أن ما قيل عن الأسس النفسية العصبية والأسس البيولوجية الوراثية وعن دورها في نشاط الدّماغ

---

(62) ينظر عرض لأهم القضايا المتصلة بتلك الأسس في : Tanenhaus : Psycholinguistics : an overview, pp. 1-37 ; Garrett : Processes in language production, pp. 69-96 ; Flores d'Arcais: Language perception, pp. 97-123 ; Caplan : The biological basis for language, pp. 237-255.

(63) ينظر حول «نسبيّة» النتائج المنتهى إليها ومواطن الضعف فيها : Milner : Introduction à une Science du Langage, pp. 196-262 ; Caplan : The biological basis for language, pp. 242-252.

(64) ينظر Sabouraud : Le langage et ses maux, p. 331 ، وينظر فيه أيضا : ص 12، 310، 340.

(65) المرجع نفسه، ص ص 11-12، وص ص 340 - 341.

اللغوي لا يتجاوز الافتراض والاحتمال، وهما في نظرنا غير كافيين للقول بصحة نظرية ما (66).

وما نذهب إليه هو أنّ اللغة تسبق وجود الفرد المستعمل لها، لكنها لا تسبقه لأنها فطرية في نوعه البشري، منزّلة في دماغه أو مدوّنة في جيناته، بل لأنّها موجودة قبله في الجماعة اللغوية التي يحلّ بينها بالولادة، وقدرات الفرد المعجمية والنحوية إنّما تتحقق بين بقية أفراد الجماعة التي ينتمي إليها، وهو -مثل بقية الأفراد- يتقيّد في استعماله اللغة بما استقرّ من قوانين وقواعد تحدّد استعمالها باعتبارها لغة مشتركة (67).

وَهذا يعني أنّ للغة بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة بعدا موضوعيا محضا تحدّده المفردات ودلالاتها المتواضع عليها، والقواعد التي تحدّد نمطية التركيب والدلالات السياقية التي تُستفاد من الجمل، وبعدا ذاتيا شخصيا يحدّده اختيار المتكلم لأنواع الجمل والسياقات الإيحائية التي يريد التعبير عنها بها، وأنواع التنغيم (Intonation) التي يحمّلها إيّاها. على أنّ تحقّق البعد الذاتي رهين بتحقّق البعد الموضوعي لأنّ تأليف الجمل غير ممكن مالم توجد المفردات بمعانيها المتّفق عليها. وإذن فإنّ تعامل الفرد مع اللغة في جرهره تعامل موضوعي، واستعماله لها في معظمه استعمال موضوعي لاذاتي (Impersonnel). فهو يستطيع أن يؤلّف الجمل لكنّه لا يستطيع أن يؤلّف المعنى لأن المعنى حاصل قبل تأليف الجملة باعتباره مستفادا من المفردات أو من التعابير الاصطلاحية الموجودة قبل تأليف الجملة، ومن نمطية

---

(66) قد أكّد ملنار (Milner : Introduction à une Science du Langage, pp. 235-236) أنّ القول بفطرية اللغة قول فلسفي استدلالي محض، لا تثبته التجربة ولا يقرّه الاختبار العلميّ. ونشير أيضا إلى أن منطلق النظرية - وهو «مشكل أفلاطون»- منطلق فلسفي أيضا وليس علميا اختباريا. على أنّ تأول نظرية أفلاطون في «التذكّر» لم يسلم من الخلط لأنّ أفلاطون في «مينون» لم يهتمّ باللغة بل اهتمّ بالأشكال والأحجام الهندسية. فهو إذن قد عني بالصور ولم يُعن بالتسميات أو بالتعابير. والاهتمام بالأشكال يتماشى ونظريته في «المُثل». ونرى أنّ من المبالغة الحديث عن «لسانيات أفلاطونية» (Platonistic linguistics) : (ينظر: Chomsky : Linguistics and Cognitive Science, p.30)، أو عن «لغات أفلاطونية» (Platonistic Languages) : (ينظر: Chomsky : Knowledge of Language, p. 33-49).

(67) ينظر : Sabouraud : Le langage et ses maux, pp. 333-334 ; V. Descombes : Les Institutions du sens, pp. 332-333.

التأليف التي تحددها قوانين استعمال اللغة التركيبية، بل إن تأثير هذه النمطية في المعنى دالٌّ على أن حرية الفرد في تأليف الجمل محدودة أيضا.

وغلبة الموضوعي واللاذاتي على الذاتي في استعمال اللغة ناتجة عن ارتباط اللغة بـ«التواضع الجماعي»، وهذا التواضع هو الذي يحدّد خصائص معجمها ونحوها. ومن الأدلة على هذا التواضع تغيّر المعاني ذاتها في لغة الجماعة اللغوية الواحدة، عبر عصور استعمالها، فإنّ من المعاني ما يتغير من عصر لآخر نتيجة تغيّر المفردات التي يبلى بعضها فيسقط من الاستعمال ويولّد غيرها ويتّخذ حيّزه في مقالات الخطاب. بل إنّ نمطية التركيب يلحقها التطور والتغير على ما نبّهنا إليه في الفصل الأول من هذا البحث.

وتغيّر المعاني بتغير المفردات وتغير نمطية التركيب يحدثه تغير أوضاع الجماعة اللغوية خلال تجربتها في الحياة. وهذا الذي نذهب إليه لا يتّفق والنظرية الفطرية لأنّ الفطريّ كما رأينا «معطى قبل التجربة»، حاصل في الدماغ قبل الولادة، بينما المتواضع عليه حاصل بالتجربة، مكتسب بالتعلّم.

ونستنتج ممّا تقدّم أن ليس هناك ما يدلّ على أنّ نموّ المعجم - وكذلك نموّ النحو- في الطفل مرتبط بشكل أفلاطون، وأنّه «فطري الاتجاه». فإنّ النموذج الفطري ليس إلاّ افتراضا فلسفيا استدلاليا لم يثبته الدرس الاختباري لاكتساب اللغة واستعمالها. وليس هناك أيضا ما يدحض الافتراض الاكتسابي الذي يعتمد التجربة أساسا في تحصيل اللغة، بل إنّ هناك ما يدعمه. فإنّ الدرس الاختباري يقرّ بأنّ «للأطفال معارف طبيعية ومعارف مكتسبة عن «تجزئة» (Découpage) العالم وأنّهم يكوّنون المقولات انطلاقا ممّا هو واقعي قبل أن يعرفوا العلامات (Signaux) اللغوية التي تطابقها» (68). فإنّ لهم إذن «القدرة الفطرية على «تجزئة» العالم إلى مقولات من الأشياء ومقولات من الأحداث، وهم ينتظرون أن توجد في اللغة المفردات التي تطلق على مقولات الأشياء وعلى مقولات الأحداث. وإذن فإنّ التفاعل مع المحيط ضروري ليستطيع الطفل إطلاق الأسماء على المقولات الطبيعية وعلى المقولات المكتسبة» (69). وهذا كلّه يدعم مذهبنا في

Boysson-Bardies : Comment la parole vient aux enfants, p. 151.(68)

(69) المرجع نفسه، ص 151.

هذا القسم من الفصل إلى سبق المعجم للنحو.

4 - في سبق المفردة للجملة :

قد ناقشنا في القسم المتقدّم من هذا الفصل علاقة المعجم بالنّحو من حيث سبق الأوّل -معرفيا- للثاني. على أنّ لهذه المسألة صلة بمسألة أخرى نريد مناقشتها في هذا القسم الرّابع، هي صلة المفردة بالجملة، أو صلة المفردة بالتركيب عامة. وتبدو مناقشة هذه المسألة ثانوية لأنّ سبق المعجم للنّحو يؤدّي منطقيّا إلى سبق المفردة للجملة، فإذا كان المعجم سابقا للنّحو كانت مكوّناته - وهي المفردات- سابقة لمكوّنات التركيب النّحوي، وهي الجمل، لأنّ المفردات هي قوام التركيب. وهذا يعني أنّ القضية في شكلها الصّحيح ينبغي أن تصاغ كما يلي : «إنّ التركيب لا يتحقّق إلاّ إذا وُجدت المفردات». لكنّ هذه الصياغة تجد معارضة لا يُستهان بها، منطلقها تصوّر القضية بصياغة أخرى نقيضة للأولى، هي «إنّ المفردات لا توجد إلاّ إذا تحقّق التركيب»، باعتبار سبق الجملة للمفردة، وتقدّم مفهوم الجملة في اللغة على مفهوم المفردة (70).

1-4 . وللقضية -بوجهيها المتناقضين- صلة بنظريتين لهما آثار عميقة في التفكير الفلسفي الحديث، هما :

(1) النّظريّة الذّرّيّة (Atomisme) ؛

(2) النظرية الهولية (Holisme) أو اللاّذرية (Anatomisme).

ومجال النّظريتين الأصليُّ هو «الذّهني» (Le Mental). فإنّ علماء النّفس الذّرانيين (Atomistes) يحلّلون «الذّهني» تحليلا ذرّيا، أي إنّهم يقومون بإحصاء تصوّرات الشّخص وأفكاره وآرائه ورغباته ومواقفه باعتبارها «وحدات» يمكن تحديدها بالإفراد (71). ويخالفهم في ذلك الهولانيون (Holistes) الذين يرفضون فكرة أن نستطيع بناء حياتنا الذّهنية على ذرّات نفسية (Atomes psychiques) مثل «الأفكار التمثيلية» (Idées représentatives) التي تُعدّ في علم النّفس و«حدات تمثيل» مستقلّة بذاتها عن غيرها من

(70) هي نظرية مغلّبة في النّحو البنيوي مثلا، فإنّ العلاقة بين المفردة والجملة فيه علاقة تبعية الأولى للثانية، لأنّ «مفهوم الجملة سابق لمفهوم المفردة» - ينظر : L.Tesnière : Eléments de syntaxe structurale, p. 25.

(71) ينظر : Descombes : Les Institutions du sens, p. 86.

الأفكار، قابلة للإحصاء (72).

وهذا التصور الهولي لبنية «الذهني» مستمدّ من مفهوم الهولية الفلسفيّ العامّ. فإنّ الهولية متأسّسة على تصوّر تقديم «الكلّ» على أجزائه : فليس الكلّ ناتجا عن وجود أجزائه وكأنّه نتيجة «جمعية» (Résultat collectif) لها، بل هو كائن قبل أن تكون الأجزاء، موجود قبل أن توجد (73).

وانطلاقا من مبدإ تقديم الكلّ على الأجزاء المكوّنة له استخلص ديكمب (Descombes) ما سمّاه «هولية بنيوية» (Holisme structural) : «وهي نظرية متأسّسة على دراسة الطريقة التي تظهر بها الأشياء، في أيّ مجال من المجالات، مكوّنة لنظام. وهذا يعني أنّ الكلّ (tout) (. . .) يوجد متقدّما على الأجزاء. ويمكن القول -بتعبير آخر- إنّ الأجزاء المكوّنة للكلّ ليست قابلة للتّحديد إلاّ داخل الكلّ، بشكل يقتضي - إذا أردنا وصف الأجزاء- أن ننطلق من الكلّ (أو من العلاقة بين الأجزاء) وليس من العناصر منفصلة. فالهولية البنيوية تدعونا إذن إلى القيام بالتحليل البنيويّ بحسب المنهج الهوليّ : أي بالبحث عن العلاقات التي يتأسّس عليها النظام» (74).

وقد أولع الأمريكيون خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بهذا المنهج «الهولي» في التّحليل، وطبّقوه على اللغة خاصة، ومن أهمّ المباحث التي طُبّق فيها مبحث الدّلالة، حتى ظهر عندهم ما سمّي بـ«الهولية الدلاليّة» (Semantic holism) و«الهولية المعنوية» (Meaning holism) . على أنّ الفكر الفلسفيّ اللغوي الأمريكي الحديث لا يقدّم لنا نظرية واحدة متكاملة، بل نظريات منقوصة يمكن عدّها مشاريع نظريات لأنّ المؤلّف الواحد قد يتّخذ اليوم نظرية ثمّ سرعان ما يتخلّى عنها لاتّباع نظرية جديدة. فإنّ الغالب على الفكر الأمريكيّ التغيّر السّريع والتّبدّل في الرأي تبدّلا مذهلاً أحيانا. وقد لخّص تشومسكي

---

(72) المرجع نفسه، ص 96 و 97.

(73) المرجع نفسه، ص 242. وهذا يتماشى والنّظرية الهولية الأصلية في علم البيولوجيا. فإنّ قوامها أنّ جسم الإنسان كلّ لا يتجزّأ نظرا إلى ما بين مختلف أجزائه - أي أعضائه- من ترابط ومن علاقات تعلون وظيفية، وليس هو مجرّد تجميع لأجزائه المؤلّفة له. ينظر ديكمب (Descombes) في المرجع السّابق، ص 95، وينظر فيه حول الهولية الذّهنية ص ص 95-97.

(74) Descombes : Les Institutions du sens, p. 156.

هذه الظاهرة تلخيصا جيّدا في قوله عن «النّحو التوليدي» : «إنّ المجال يتغيّر بسرعة بتأثير ما يجدّ من المعطيات الإختبارية والأفكار النظرية. وما يبدو اليوم معقولا قد يتّخذ غدا شكلا آخر» (75).

وهذه الظاهرة «التّبدّلية» هي التي تفسّر ظهور «هوليات دلالية» أو «هوليات معنوية». وقد قدّم لنا فودور (Fodor) ولبور (Lepore) في كتاب لهما مشترك (76)، ستّ نظريات هولية مختلفة في المعنى (77)، ويمكن أن نظيف إلى النظريات الستّ نظرية المؤلّفين -وقد بيّناها في المقدّمة- ونظرية فودور بمفرده (78). ولا تعنينا من هذه النظريات القضايا العامة المتّصلة بالفلسفة مثل الإدراك والتّصوّر والقصد والإسقاطات القصدية، بل يعنينا منها ما اتّصل باللغة اتّصالا حقيقيا وخاصة ما اتّصل بالمفردة في علاقتها بالجملة وبالتركيب وبالمرجع الذي تحيل إليه. وخلاصة التفكير اللغوي الهولي في «المعنى» وفي «الدّلالة» كما قدّمها فودور ولبور في مقدّمة كتابهما هي «أنّ المعنى شيء ما يكون للألفاظ داخل الجمل، وهو أيضا شيء ما يكون للجمل داخل لغة مّا مثلما أنّ القلب لا يكون قلبا إلاّ إذا كان جزءا في نظام متكامل من الأعضاء، ولا تكون وزارة المالية وزارة للمالية إلاّ إذا كانت جزءا في نظام متكامل من المؤسّسات، ولا يكون الرّمز رمزا إلاّ إذا كان جزءا في نظام متكامل من الأدلّة» (79). وقد دعما هذا الرّأي بثلاثة آراء متّصلة بالمسألة :

---

(75) Chomsky : The Minimalist Program, p. 10.

(76) J. Fodor and E. Lepore : Holism. A Shoper's guide، وقد صدر سنة 1992.

(77) هي (1) نظرية كواين (W.V.O. Quine) في «الهولية الإثباتية» (Confirmation Holism)؛ (ص ص 37-58) ؛ (2) نظرية دفدسن (D.Davidson) في «هولية التأويل الحاسم» (Radical Interpretation)، (ص ص 59 - 104) ؛ (3) نظرية لويس (D. Lewis) في «سبق الاعتقاد» (The Primacy of Belief)، (ص ص 105-135) ؛ (4) نظرية دنّيت (D.C. Dennett) في «معيارية الإسقاط القصدي» (The Normativity of Intentional Ascription)، (ص ص 137-161) ؛ (5) نظرية بلوك (N.Block) في «الدّور المفهومي في الدلالة» (Conceptual Role Semantics)، (ص ص 163-186) ؛ (6) نظرية تشرتشلند (P. Charchland) في «دلالة حالة المحلّ» (State Space Semantics)، (ص ص 187-206).

(78) ينظر له كتابه : J. Fodor : Psychosemantics. The Problem of Meaning in the Philosophy of Mind, pp.55-95. ، ولبقية فصول الكتاب صلة وثيقة بالمسألة أيضا.

(79) Fodor and Lepore : Holism, p.29

(1) رأي فريغ (Frege) الذي يربط معنى المفردة بالسّياق في الجملة، إذ «لا يكون للمفردة معنى إلاّ في سياق جملة ما» ؛

(2) رأي وتّغنشتاين (Wittgenstein) الذي يربط معنى الجملة باللغة، فإنّ «فهمنا لجملة ما يعني فهمنا للغة» ؛

(3) رأي دفدسن (Davidson) الذي جمع بين رأيي فريغ وتغنشتاين في قوله : «لا يكون للجملة (وإذن للمفردة) معنى إلاّ في سياق اللغة» (80).

وأهمّ ما تؤكّده هذه الآراء هو تبعية المفردة المطلقة للغة ثمّ للسياق داخل اللغة. فاللغة مجموعة من الرّموز والأدلّة، «والمعنى الذي يكون للرّمز [أو الدّليل] إنّما يحدّده الدّور الذي له في اللغة. والخصيصة التي تجعل من الرّمز رمزا خصيصة لاذرّية (Anatomic)» (81). وخصيصة الرّمز اللاّذرية تبطل علاقته بالأشياء في العالم، خارج اللغة، لأنّ خصائص الرّمز الدلالية التي تحدّدها علاقاته بالأشياء خارج اللغة خصائص ذرية. وهذا الدّور المعطى للدّليل اللّغوي داخل اللغة والنّافي لما له من صلات بالمراجع خارج اللغة -سواء في واقع المتكلم الواقعي المدرك بالحسّ، أو في واقعه الحقيقي المدرك بالذّهن- يؤكّد النظرية التأليفيّة (Théorie compositionnelle) السياقيّة : فالمعنى ذو خاصية جمعية (Caractère collectif) وليس ذا خاصية عنصرية بسيطة (Caractère élémentaire). وهذا دالّ على أنّ الخصائص المسندة إلى (أ) متعلّقة بالخصائص المسندة إلى (ب) لأنّهما عضوان في (ج)، أي في «جمع» (Collectif)، باعتبار (أ) و (ب) دليلين لغويين، و(ج) جملة أو نصّا أو لغة. ولا يمكن أن تكون الخصائص المسندة إلى (أ) متعلّقة بالخصائص المسندة إلى (ش) -باعتبار (ش) «شيئا» من خارج اللغة- لأنّ (ش) ليس عضوا في (ج)، وفقد (أ) للعلاقة ب(ش) ينفي عنه خاصّيّة اكتساب «محتوى دلالي» يستقلّ به عن

---

(80) المرجع نفسه، ص 9. وتنظر الشواهد المذكورة في : G. Frege : Les Fondements de l'arithmétique, p. 122; L. Wittgenstein : Philosophical Inverstigations, parag. 199;D.Davidson : Inquiries into Truth and Interpretation, p. 22.

(81) Fodor and Lepore : Holism, p. 7 - وينظر في الكتاب نفسه أيضا : ص 32. وينظر مجمل آراء المؤلّفين محلّلة ومناقشة من وجهة نظر فلسفية في : Descombes : Les Institutions du sens, pp. 96-103.

أعضاء (ج) أو أجـزائه، أي ينفي عن المفردة خاصيـة التّفرّد في اللغة. فـهي جزء من نظام يمثّل «كلاّ»، وعلاقتها بالكلّ علاقة تبعيّة مطلقة، وانضواء تام.

2-4. ونريد أن نبدأ مناقـشة هذه المسألة بالرّجوع بها إلى أصـولها المذهبية الفلسـفية القـديمة. فهي تتـنزّل في سيـاق المناقـشات الفلسـفـية حـول ما يـعرف بـ«الكلّيـات» (Les Universaux). و«الكلّي» حسب المفهوم الفلسفيّ هو ما كان بطبيعته محمولا على الكثرة أو هو ما حملتـه كثرة حملا طبيـعيا (82)، مـثل «الطائفة» و «الجنس» و«النّوع». وقد ظهـر الخـلاف حول «الكليات» منذ تناول فـلاسـفـة القرون الوسطى- الـعرب ثمّ الأروبيـون- دلالات «مـقـولات» أرسطو بالشّـرح والتـأويل انطلاقـا ممّا ورد في كـتـاب آخـر له -هو كتـاب«في العبـارة»- في «القول والفكر والشيء». فـقد ورد في بداية فـصله الأوّل «إنّ ما يخرج بالصوت دالّ على الآثار التي في النّفس. وما يُكتب دالّ على ما يخرج بالصّوت. وكما أنّ الكتاب ليس هو واحدا بعينه للجميع، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحدا بعينه لهم. إلاّ أنّ الأشياء التي ما يخرج بالصوت دالّ عليها أوّلا -وهي آثار النفس- واحدة بعينها للجميع، والأشياء التي آثار النّفس أمثلة لها، وهي المعاني، توجـد أيضا واحدة للجـميع» (83). وقد انقسمت المذاهب في تأويل «المقولات» -باعتبازها «كلّيات»- إلى ثلاثة، فهي:

(1) إمّا «Phônai» (Sons vocaliques)، أي «أصوات»؛

(2) وإمّا «Onta» (Étants, Êtres)، أي «أشياء» أو «موجودات حسيّة»؛

(3) وإمّا «Noêmata» (Objets de la pensée)، أي «تصوّرات ذهنية» (84).

ثمّ خلفت هذه التـأويلات تأويلات أكثر دقّـة، فأصـبحت الأصوات «أسـماء» أو «ألفاظا» (Mots/noms)، وأصبحت الموجودات الحـسيّة «أشياء» (Choses)، وأصبحت التّصوّرات الذّهنيـة «مفاهيم» (Concepts). ثمّ تولّدت عن هذه التّـأويلات ثلاثة مـذاهب فكرية مازالت ذات آثار عميقة في التّفكير الفلسفي الحديث، هي:

(1) «الاسمية» (Nominalisme): باعتبار «الكلّيات» أسماء وألفاظا؛

---

(82) ينظر: De Libera : La Querelle des Universaux, p. 29.

(83) أرسطو: في العبارة، ص 99.

(84) ينظر حول هذه المذاهب: De Libera : La Querelle des Universaux, pp. 48-49.

(2) «الواقعية» (Réalisme)، بإعتبار «الكلّيات» كائنات موجودة في الواقع المحسوس؛

(3) «المفهومية» (Conceptualisme)، باعتبار «الكلّيات» مفاهيم ذهنيّة مجرّدة. على أنّ المذهبين الأوّل والثاني -أي «الاسمية» و«الواقعية»- كانا المذهبين الغالبين على التفكير الفلسفي حتى أواسط هذا القرن الميلادي. وأمّا المذهب الثالث فقد كان أتباع المذهبين الأوّل والثاني يأخذون منه ما يرضي نزعات كلّ فريق. وتعنينا من المذهبين هنا نظرتهما إلى «الدّلالة الإحالية» (Sémantique référentielle). فإنّ المقولات والكليات عند الاسميين مجرّد ألفاظ وأسماء، وهي أسماء لا تحيل إلى أشياء في الواقع بل تحيل إلى مفاهيم أو مقولات في الذّهن، وأمّا الواقعيون فيرون في الكليات أشياء أو موجودات حسّية واقعية مستقلّة عن المفاهيم الذّهنية، والنّاس هم الذين يطلقون عليها الأسماء فيدلّون بها عليها، ولذلك تكون للأسماء في اللغة وظيفة إحالية.

وانطلاقا من التّحديد الذي قدمنا نلاحظ :

(1) ارتباط «الاسمية» بالنّظرية اللاّذرية. فإنّ الكليات فيها ألفاظ، والألفاظ أدلّة تربط بينها علاقات داخلية بواسطة المفاهيم داخل نظام الألفاظ ذاتها، أي داخل اللغة. على أنّ اللغة ذاتها «لغة ذهنية».

(2) ارتباط «الواقعية» بالنّظرية الذّرّية. فإنّ الكليات فيها «أفراد» واقعية، باعتبار أن لا فرق بين الفرد والكلّي لأنّ الفرد حامل لخصائص الكلّي، وترتبط هذه الأفراد باللغة بعلاقات إحالية توجد بين الأدلّة اللغوية والأشياء التي تُحيل إليها، أي الأفراد.

ولا شكّ أنّ في كلا المذهبين مطاعن. فإنّ من الخطإ مثلا إسقاط العلاقة بين المفردات والأشياء إسقاطا تاما، وحصر الدّلالة المرجعية في العلاقات بين الأدلّة والمفاهيم، كما أنّ من الخطإ إبطال العلاقات بين الأدلّة اللغوية ذاتها -باعتبارها مجرّد رموز- أو العلاقات بين الأدلّة والمفاهيم إبطالا كلّيا.

3-4 . فإنّ الكليات يمكن أن تعتبر مفردات -أي ألفاظا- مقترنة بمفاهيم لأنّ من خصائص الكلّي أن يُحمل على الكثرة -ممثّلة في مجموعة الأفراد- ولا يتحقّق الحمل على الكثرة إلاّ في الألفاظ والمفاهيم. أمّا الأشياء فلا يتحقّق فيها ذلك لأنّ من أهمّ

خصائصها الإفراد، فإنّ الشيء لا يكون شيئا إلاّ إذا كان هو ذاته وليس غيره، مستقلاً بخصائصه التي تميّزه عن غيره من الأشياء، فهو إذن فرد، ولا يُحمل الفرد على الكثرة. وعلاقة الفرد بالكلّي لا تختلف عن علاقة الفرد بالجنس أو بالطّائفة أو بالمقولة. وهي في جوهرها علاقة مقولية تمرّ بحلقات إمّا من أعلى الهرمية إلى أسفلها-أي من المقولة إلى الفرد- فتتدرّج الخصائص التمييزية تدرّجا تنازليا متكاثرا، وإمّا من أسفل الهرمية إلى أعلاها - أي من الفرْد إلى المقولة- فتتدرّج الخصائص التمييزية تدرّجا تصاعديّا متناقصا، باعتبار الفرد -وهو «وحدة مقولية» أو «قَطْغريم» (Catégorème) - أجمع لخصائص المقولة.

فإنّ للفرد -أو «القطغريم» - قابلية حمل الاسم الذي يُستدلّ به عليه ويختصّ به دون غيره من الأفراد التي تُعْطى أسماء أخرى أو توسم بسمات خاصة بها تحلّ محلّ الأسماء، كما أنّه قابل للإحصاء العددي. فإنّ من الممكن أن نقول (85) إنّ الفرد (أ) من النّوع (ن) من الجنس (ج) من المقولة (م) يحمل الاسم (ب). والعلاقة بين (أ) و (ب) علاقة إحالية مرجعية لأنّ (ب) يُعيّن (أ).

لكنّنا كلّما تدرّجنا نحو الكلّي قلّت إمكانات التسمية التعيينية وصعُبت إمكانات الإحصاء العدديّ لأنّ الأفراد أقلّ من الضّروب، إذ الضرب أكبر من الفرد، والضروب أقلّ من الأنواع إذ النّوع أكبر من الضرّب، والأنواع أقلّ من الأجناس إذ الجنس أكبر من النّوع، والأجناس أقلّ من الطوائف إذ الطائفة أكبر من الجنس، كما أنّ الطوائف أقلّ من المقولات لأنّ المقولة أكبر من الطائفة. وكلّ حلقة من هذه الحلقات مشتملة على ما تحتها. وإذن فإنّنا كلّما ارتقينا نحو الكلّي تخلّينا عن الأسماء المعيّنة واستعملنا أسماء الأجناس (Superordonnés) أو الأسماء المحتوية (Hyperonymes). فإنّ الاسم الذي تحمله المقولة (م) اسم محتو بالنّسبة إلى الأسماء التي تحملها طوائفها، والاسم الذي تحمله الطائفة (ط) اسم محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها أنواعها، والاسم الذي يحمله النّوع (ن) اسم محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها ضروبه، والاسم الذي يحمله

---

(85) أسماء حلقات التصنيف تتدرّج من المقولة إلى الفرد مرورا بالطّائفة والرّتبة والفصيلة والقبيلة والجنس والنوع والضرّب. وقد تشتمل كلّ حلقة على حُلَيْقة أصغر منها. وقد اقتصرنافي هذا المقام من التحليل على بعض الحلقات لأنّنا بصدد التمثيل لا غير.

الضّرب (ض) اسـم محتـو بالنسبـة إلى الأسمـاء التي تحملهـا أفراده. على أنّ اسـم الفرد (ف) مُنضو (Hyponyme) تحت أسـماء (ض) و(ن) و(ج) و(ط) و(م)، كمـا أنّ اسم الضـرب (ض) منضـو تحت أسـمـاء (ن) و (ج) و(ط) و(م) . . . إلخ. والعـلاقـة بين المحتـوي والمنضوي الذي يقع تحته هي عـلاقة كلّي بجـزئي، أو كلّ بجـزء، لأنّ التدرّج يكون من (م) إلى (ف)، نزولا نحو الفرد المعيّن، ويمكن عدّ كلّ مُنضو «قطغريما» بالنسبة إلى محتويه، فهي إذن علاقة قطغريمية تتنزّل من المجرّد الذي يدرك بالذهن إلى المعيّن الذي يدرك بالحسّ. وأمّا العلاقة بين المنضوي والمحتـوي الذي يقع فوقـه فهي عـلاقة جـزئي بكلّي، أو جزء بكلّ، لأنّ التّدرّج يكون من (ف) إلى (م)، صعودا نحو المقولة المجرّدة، ويمكن عدّ كلّ محتو / منضو بالنّسبة إلى محتويه الأعلى منه كلاّ أو كلّيا، والعلاقـة بينهما علاقة مقولية تتصـاعد من المعيّن الذي يدرك بالحسّ إلى المجرّد الذي يدرك بالذّهن. وكلّما كان الاسم قطغريما (Catégorémique) كان معيّنا وكانت العـلاقة بينه وبين القطغريم علاقة إحاليـة مرجعيّة، وكلّما كان مـقوليا كـان مجرّدا، وكـانت العلاقة بينه وبين الكلّي عـلاقة مفهومية.

على أنّ لأفراد الضـرب الواحد خصائص تمـييزية تختلف بها عن أفـراد الضروب الأخرى من النوع الواحد. كمـا أنّ للضرب الواحد خصائص تمييزية يخـتلف بها عن بقية ضروب النّوع الذي ينضوي تحتـه وعن ضروب الأنواع الأخرى من الجنس الواحد . . . إلخ. وهذه الخصائص التمييزية تُكسب المختصّ بها خصيصة التّفرّد عمّا هو في رتبته أو ما هو فوقـه. وهذا يعني أنّ لكلّ قطغـريم قابلية أن يكون «فـردا» باعتـبار «الفـرد» هو الموجود الذي ينفرد بخـصيصة تمـييزية واحدة على الأقلّ فيـخالف بها غيـره من الموجودات. ولا شكّ أنّ خصيصة التـفرّد هي التي تجعل القطغريم عنصرا أو جزءا مسـتقلاّ بذاته عن بقية الأجزاء المكوّنة للكلّ أو بقية العناصر المكوّنة للمجمـوع. بل لولا خصيصة التّفرّد لما صلح أيّ جـزء لأنّ ينتمي إلى الكلّ وأيّ عـنصر لأنّ ينتـمي إلى المجـموع لأنّ الكلّ إنّمـا تكوّنه الأجـزاء التي لا يكون بدونهـا كلاّ كـمـا أنّ المجموع تكوّنه العناصـر التي لا يكون بدونهـا مجموعـا، ولولا تعدّد العناصـر المتمايـزة المختلفة في المجـموع الواحـد والأجزاء المتـمايزة المختلفة في الكلّ الواحد لأصبح كلّ منهما فردا بسيطا.

ونتيجة لما تقدّم فإنّ الكلّ لا يوجد إلاّ إذا وُجدت الأجزاء التي تكوّنه كما أنّ المجموع لا يوجد إلاّ إذا وجدت العناصر التي تكوّنه، وأجزاء الكلّ وعناصر المجموع هي الأفراد. وتلك الأفراد هي التي تترابط أجزاء في الكلّ وعناصر في المجموع لتكوّن شبكة العلاقات الاختلافية التي يقوم عليها النّظام. فإنّ من خصائص النّظام أن يقوم على شبكة من العلاقات وتلك العلاقات لا توجد إلاّ إذا وُجد الأفراد، أي العناصر والأجزاء المتمايزة التي يسمح تمايزها -بما لها من خصائص تمييزية- بالانتظام في شبكة العلاقات الاختلافية التي ينبني عليها النّظام.

4-4. والاستنتاج الذي انتهينا إليه يُبطل النظرية الهولية في معالجة «الوحدة الدلالية». فهي -كما رأينا في (4-1)- تسبّق الكلّ على أجزائه والمجموع على عناصره. ونحن في الحقيقة أمام نظريتين هوليتين :

(1) النظرية السياقية التأليفية، وهي نظرية الذين يسبّقون الجملة على المفردة، ويرون أن الجملة موجودة قبل الوحدات المعجمية التي تكوّنها.

(2) النظرية النصية أو المقالية. وهي نظرية الذين تجاوزوا أصحاب النّظرية الأولى بمرحلة، فرأو أن ليست الجملة هي الوحدة الدّلالية الأساسية بل هو النّصّ أو المقال، أو الخطاب : فإنّ النّصّ أو المقال أو الخطاب يسبق الجمل التي تكوّنه.

والنظرية الأولى متأثّرة بما أشاعه الفلاسفة المحدثون -بداية من الألماني غطّلب فريغ (Gottlob Frege, 1848-1925) الذي أسهم إسهاما حاسما في تأسيس نظرية «اللغة المشكلنة» (Langage formalisé)، وهي «لغة كاملة منطقيا»، مُريضنة (Mathématisé)، تقوم في جوهرها على الرّموز المنطقية، ولا يرتبط فيها الرّمز بمرجع من خارجها بل برمز آخر من داخلها. وهي لغة ذات تركيب (Syntaxe) وليست ذات معجم (86). وإذا عوّضت مفرداتُ اللغة الطبيعية فيها الرّموزَ المنطقية فإنّما تعوّضها لتأليف القضايا (Propositions) المنطقية. وتأليف هذه القضايا المنطقيُّ يستمدّ شكلنته من «قواعد التأليف» المنطقية، وليس للمفردات في هذا التأليف من أهمية في حدّ ذاتها، بل هي أدوات ثانوية موظّفة لتأليف القضايا تأليفا منطقيا صحيحا. وليست المفردة -لذلك- ذات دلالة ذاتية

(86) ينظر : F. Rivenc : Introduction à la logique, pp. 36-37.

مستقلّة تنفرد بها، بل هي عنصر في مجموع يؤدّي -بعناصره مجتمعة- وظيفة التعبير عن قضية.

والنّظرية الثانية متأثّرة بمذهب الفيلسوف الأمريكي المعاصر ولأرد كواين (Willard V.O. Quine) (87)، فإنّ هذا الفيلسوف التجريبي يرى أنّ الجمل المكوّنة لمقال ما لا يمكن أن يُتناول كلّ منها على حدة لمعرفة هل لها معنى اختباري أم لها معنى نظريّ، ولا يمكن في نظره أن تُفهم الجملة بمفردها، في علاقتها بالتجربة المباشرة. لذلك فإنّ الوحدات الدّلالية تنتمي إلى مستوى أعلى من مستوى الجمل، وقد سمّى هذا المستوى «العلم كلّه» : «فإنّ وحدة المعنى الاختباريّ هي العلم كلّه» (88). على أن «العلم» هنا ليس العلم بمفهومه الواسع، بل هو «النظرية العلمية». والنّظرية هي مجموع القضايا أو مجموع الجمل التي تكوّنها، وهي إذن مطابقة لمفهوم «المقال» أو «الخطاب»، وهو أيضا مجموع القضايا أو الجمل التي تكوّنه. وإذن فإنّ المقال -مثل النظرية- هو مجموع الجمل. ولا تؤدّي الجملة في هذا المجموع معنى اختباريا مستقلاّ، بل إنّ المعنى الاختباري يستفاد من المقال كلّه.

ويلاحظ أنّنا -مع النظرية الهولية برافديها الفريغيّ والكوايني اللذين قدّمنا- بعيدون عن الدّلالة اللغوية. فإنّ الدلالة التي تقرّها النظرية السياقية الفريغية والنظرية المقالية الكواينية دلالة قضايا (Sémantique de propositions) وليست دلالة لغوية، معجمية أو نحوية بالمفهوم الذي قدّمنا من قبل في الفصل الثاني. ولذلك فإنّ «الدّلالة الهولية» المستخلصة من «الهولية الدلالية» تقدّم -حسب وجهة النظر اللغوية المحض- تصوّرا مغلوطا لعلاقة الجزء بالكلّ أو علاقة العنصر بالمجموع في اللغة، إذا اعتبرنا اللغة إنتاجا لسانيا محضا.

5 - في «المعرفة» المعجمية :

5-1 . قد نبّهنا في الفصل الأوّل من هذا البحث إلى ما وقع فيه كثيرون من

(87) ينظر حول نظريته : Descombes : Les Institutions du sens, pp. 108-110 ، وينظر أيضا : Fodor and Lepore : Holism, pp. 37-58

(88) "The unit of empirical significance is the whole of science" - ينظر : Quine : From a Logical Point of View, p. 42.

المحدثين من خلط بين المعجم النّظريّ والمعجم المدوّن بحصرهم مفهوم «المعجم» في «قائمة الألفاظ» (89). ومن أدلّ النّصوص على هذا الخلط عند المحدثين هذا التعريف الوارد للمعجم (Lexicon) في «موسوعة اللغة واللسانيات» (The Encyclopedia of Language and Linguistics)، الصادرة سنة 1994 : «إنّ مقالات لغة ما أو جملها تتحدّد من خلال مكوّنين : النّحو وهو مجموعة من القواعد العامة للتأليف بين أصناف المفردات وترتيبها في اللغة، والمعجم، الذي يدوّن كلّ ما ليس في ذاته قاعدة عامة. فالنّحو موضوعه العموميات (Generalities) اللسانية، والمعجم قوامه الخصوصيات (Singularities) اللسانية، والمفردات الأساسية (Basic words) خصوصيات، فالمعجم يدوّن على الأقلّ إذن المفردات الأساسية في اللغة. ومن الواضح أنّ مفهوم المعجم (Lexicon) مرتبط بمفهوم المعجم المدوّن (Dictionary) (90).

وقد بيّنّا في الفصل الأوّل من هذا البحث خطأ هذا التّصوّر وحلّلنا في الفصل الثاني ما سمّيناه «المكوّنات المباشرة لنظرية المعجم»، انطلاقا من ربطنا لنظرية المعجم بنظرية المفردات، واعتبارنا لمكوّنات المفردات من عناصر النّظرية المعجمية. وقد رأينا أنّ المفردات كيانات معقّدة مجرّدة. وليست خاصيتا التعقيد والتجريد في تكوّنها من خصوصيات لغة بعينها بل هما مشتركتان بين كلّ اللغات التي يشترك في تكوين المفردة فيها وجه دالي يمثّله تأليفها الصوتي وبنيتها الصرفية، ووجه مدلولي تمثّله دلالتها المعجمية. و«الثنائية الوجهية» إنّما تتحقّق في مفردات لغة مّا لتصبح كيانات معقّدة مجرّدة بحسب قواعد عامة مقيّدة تظهر آثارها في ما يسمّى «قواعد تكوّن المفردات» (Word Formation Rules) (91). وهذه القواعد لا تقلّ تعميما عن «قواعد التأليف بين أصناف المفردات وترتيبها في اللغة»، التي عُدّت في تعريف «المعجم» الذي سبق ذكره موضوع علم النّحو. والقول إذن بأنّ المعجم «يدوّن كلّ ما ليس في ذاته قاعدة عامة» وأنّ «قوامه الخصوصيات اللسانية» قول مبنيّ على

(89) ينظر في نقد هذا الخلط أيضا : S. Anderson : A- Morphous Morphology, pp.180-181

(90) R.L. Humphreys : Lexicon, p. 2192.

(91) ينظر مثلا : M. Aronoff : Word Formation in Generative Grammar, p.22, 46-88 ، وقد أكّد (ص 46) نسبة هذه القواعد إلى المعجم وأنّها «تعمل عملا كلّيا داخل المعجم، وهي مستقلّة تماما عن قواعد النحو».

خطإ، لأنّه ينطبق بعض الانطباق على المعجم المدوّن، دون المعجم النّظريّ. فإنّ المعجم النّظريّ قوامه كلّ ما يتّصل بنظرية المفردات في اللغة من القواعد العامة.

5-2. ونحن لو نظرنا في أصناف «الوحدات» التي يتكوّن منها نظام اللغة العام للاحظنا الإجحاف والشّطط في التحديد الذي يحصر مفهوم المعجم في «قائمة الألفاظ» (92). وتلك الأصناف -كما تقدّمها العربية مثلا- أربعة أساسية، هي :

(1) الصواتم وهي قوام الفنولوجيا؛

(2) الصياغم وهي قوام الصرف، وليس «الصيغم» في معنى «الوحدة البنيوية الصّغرى» -فهذه الوحدة هي «الصّرفم»، والصرفم مدمج في العربية في «الصيغم»- بل هو «الوحدة الصيغية النموذجية» ؛

(3) الوحدات المعجمية، أو المفردات، وهي قوام المعجم؛

(4) الجمل، وهي قوام التركيب النّحوي.

ولم نجد أحدا من الدّارسين يرى في الفنولوجيا «قائمة من الصواتم» أو «قائمة من التأليفات الصوتية»، وفي الصّرف «قائمة من الصياغم» أو «قائمة من الصرافم»، وفي التركيب «قائمة من الجمل»، بل إنّ الفنولوجيا والصّرف والتركيب تعدّ أصنافا من «المعرفة» (Knowledge) التي تكون للمتكلّمين بلغاتهم : فإنّ الأوّل يمثّل معرفتهم بكيفية التأليف بين مختلف أنواع الوحدات الصوتية، وبالتغييرات التي تطرأ عليها إذا ائتلفت في وحدات أكبر، مثل المفردات ؛ والثاني يمثل معرفتهم بأنماط (Patterns) الصيغ التي تتخذ نماذج لأبنية مفردات اللغة ومشتقاتها، ومنطلقات دلالية لها، لما بين النّمط الصيغي والدّلالة في العربية من الترابط ؛ والرّابع يمثل معرفتهم بأنماط التأليف بين المفردات في بُنى أوسع، هي الجمل.

وبناء على ذلك فإنّ المعجم يمكن أن يعدّ هو أيضا معرفة المتكلّمين بخصائص المفردات من حيث الانتماء المقولي والتأليف الصوتي والبنية الصرفية والدّلالة ؛ وبقواعد تكوّنها، من حيث اشتراك الوجهين الدّالي والمدلولي فيها، وبقواعد تكوينها، الصوتية

---

(92) سنعتمد في النقاش التالي حول «الظاهرة المعرفية» رأي ستيفن اندرسن (ينظر: S. Anderson: A.- Morphous Morphology, pp. 180-183, 305-309)، على أنّنا قد خالفناه أحيانا، وأضفنا إليه بعض العناصر الجديدة، وخاصة ما يتّصل بالصياغم وبالبنية الصرفية عامّة، وبمادة «المعرفة المعجمية».

والصرفية والدلالية والاقتراضية ؛ وبالمبادئ العامة المتحكّمة في وضعها في مواضعها من مقالات الخطاب. وبتحقّق هذه المعرفة يستطيع المتكلّم التّفريق بين ماهو من لغته من المفردات وما ليس من لغته.

وهذه «المعرفة المعجمية» هي أساس «الجهاز المعرفي» لما نسميّه «علم المعجم». وهذا الجهاز ذو بعدين، فهو :

(1) مُسْتَظْهَر (Externalized) أو ما صدقيّ (Extensional) تظهره معرفة المتكلّم «الخارجية» باللغة ؛

(2) مُسْتَبْطَن (Internalized) ذو امتداد في ملكة المتكلّم اللغوية الذّهنية. وتدلّ على هذا الامتداد الدّراسات المنجزة في ما يُعرف بـ «المعجم الذّهني» (The Mental Lexicon). فهو معجم «عناصريّ» (Componential) تتمثّل عناصره في مكوّنات فرعية يشتمل عليها، هي المكوّن الصوتي (الفنولوجي أو الإملائي)، والمكوّن الصّرفي، والمكوّن الدّلالي. وهذه المكوّنات هي مكوّنات المفردات ذاتها في المعجم الذّهني (93).

بل إنّ للامتداد الذّهني الذي أشرنا إليه من الأهمية ما أوقع بعضهم في المبالغة الشديدة إذ اعتبر أن ليس هناك من معجم نظريّ إلاّ «المعجم الذّهني» وأنّ كلّ ما عدا المعجم الذّهني «معجم صناعي» أو «معجم مدوّن» (Dictionary) (94). وليس هذا عندنا بمستقيم، فإنّ المعرفة المعجمية المستظهرة فيما نرى وثيقة الصلة بالمعرفة المعجمية المستبطنة. وليست المستظهرة امتدادا للمستبطنة إذ لو كان ذلك لوقعنا في أوهام «مشكل أفلاطون» وأخطاء النّظرية الفطرية، بل المستظهرة «استرجاع» لمعرفة بمكوّنات المعجم الصوتية والصرفية والدّلالية قد اختزنتها الذّاكرة وتمثّلها الذّهن وارتبطت بملكة المتكلّم اللغوية، بعد اكتسابها بالتجربة.

---

(93) تنظر مراجع التعليق 31 من هذا الفصل.

(94) ينظر مثلا : Humphreys : Lexicon, p. 2192 . وينظر أيضا : الفاسي الفهري : المعجم العربي بين الوظيفي والتصوريّ، ص ص 467-473 ؛ نفسه : المعجم العربي، ص 14. وينظر في الموضوع أيضا : محمد صلاح الدّين الشّريف : المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي، ص ص 16-28، وفيه مقاربة طريفة.

3-5. على أنّ المفردات التي تكوّن نظريتها نظرية المعجم صنفان، هما :

(1) المفردات التي نسمّيها «وحدات معجمية عامة»، وهي ألفاظ اللغة العامة «الحاصلة» للجماعة اللغوية من الأجيال السابقة بالتناقل.

(2) المفردات التي نسمّيها «وحدات معجميّة مخصّصة»، وهي «المصطلحات». وهذه وحدات معجمية «حادثة»، قد ولّدها الأفراد أو المؤسّسات المختصّة، للتعبير عن الجديد الطارئ، من المفاهيم والأشياء، على حياة الجماعة اللغوية. وقد يُعتمد في هذا الصّنف على الصّنف الأوّل فينتقل بألفاظ لغوية عامة من التّعميم إلى التخصيص وتصبح مصطلحات.

على أنّ مآل هذا الصّنف الثاني -بمرور الزّمن وتقادم العهد باستعماله- الاندماج في الصّنف الأول، حتى يصبح أكثره من رصيد اللغة العام. فإنّ لكل عصر مولّداته اللغوية، وكلّ مولّد جديد في عصره معبّر عن خصوصية ما اقتضت توليده. لكنّه - إذا كتب له البقاء في الاستعمال- يفقد جدّته في العصور اللاحقة، لأنّ الجدّة ستكون لمولّدات جديدة يُعبّر بها عن مفاهيم وأشياء جديدة تطرأ على حياة الجماعات التي تولّدها. فكلّ قديم كان إذن جديدا في العصر الذي ظهر فيه من حياة اللغة. ولولم يكن هذا لوقعنا في «مشكل أفلاطون»، وأوهام «النّظرية التوقيفية الجديدة» التي تعتبر الألفاظ معطاة قبل التّجربة، فهي خالدة خلود النّفس، وقديمة قدم العالم!

ويرتبط بهذين الصّنفين من المفردات «علمان» فرعيان أو مبحثان أساسيان يكوّنان «علم المعجم» هما [95] :

(1) المعجمية العامة، وقوامها المفردات المنتميةُ إلى الصّنف الأوّل، أي «ألفاظ اللغة العامة». ويتفرّع هذا المبحث إلى مبحثين فرعيين، هما :

(أ) المعجمية العامة النظرية، وهي توافق ما يسمّى بالفرنسية «Lexicologie» وبالانغليزية «Lexicology»، وموضوعها البحث في المفردات من حيث مكوّناتها وخصائصها وأصولها وقواعد تكوينها ودلالاتها ؛

---

(95) ينظر حول هذين الفرعين : إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 30 - 44.

(ب) المعجمية العامة التطبيقية، وهي توافق ما يسمّى بالفرنسية «Lexicographie»، وبالانغليزية «Lexicography»، وموضوعها البحث في المفردات من حيث هي مداخل معجمية (Entrées lexicales) أو (Lexical entries) تجمع من مصادر ومستويات لغوية مّا، ثمّ توضع في كتاب - هو المعجم المدوّن- بحسب منهج في الترتيب وفي التعريف معيّن.

(2) المعجمية المختصّة، وقوامها المفردات المنتمية إلى الصنف الثاني أي «المصطلحات»، ويتفرّع هذا المبحث إلى مبحثين فرعين أيضا، هما :

(أ) المعجمية المختصة النظرية، وهي توافق ما يسمّى بالفرنسية «Terminologie»، وبالانغليزية «Terminology»، وموضوعها البحث في «الوحدات المعجمية المخصّصة من حيث مكوّناتها، ومفاهيمها، وقواعد توليدها؛

(ب) المعجميّة المختصّة التطبيقيّة، وهي توافق ما يسمّى بالفرنسيّة «Terminographie» وبالانغليزيّة «Terminography»، وموضوعها البحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها (Normalisation) ومناهج تكنيزها سواء بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصّة المدوّنة أو بالتّخزين في الحواسيب، جمعا ووضعا.

والمباحث الفرعية الأربعة (1أ) و(2أ) و (1ب) و (2ب) مباحث متكاملة. فإنّ (1أ) و(2أ) متأسّسان على البحث في نظرية المفردات، وليس بين المفردات فيهما من فرق من حيث هي دوالّ ذات مكوّنين صوتيّ وصرفيّ. وإنّما الفرق بينهما في الدلالة : فإنّ الدلالة في (1أ) دلالة معجمية تحصل بالانطلاق من الدال -باعتباره شكلا- إلى المدلول، إذ يمكن أن يُنتهى إليها بالإجابة عن سؤال مثل : «إذا ذكر لك الدال (س)، أيّ معنى يمكن أن تعطيه له ؟». وأمّا دلالة (2 أ) فدلالة مفهومية، تحصل بالانطلاق من المدلول - أو المفهوم - باعتباره محتوى إلى الدال، إذ يمكن أن يُنتهى إليها بالإجابة عن سؤال مثل : «إذا ذكر لك المفهوم (ص)، أيّ دالّ يمكن أن تقرنه به ؟». والدّلالة المعجمية ترتبط بما يسمّى «الحقل الدّالّيّ» (Champ sémasiologique) الذي يشمل الدّوال على اختلاف انتماءاتها المقولية : أسماء وأفعالا وصفات وظروفا وأدوات، وهي تقبل الاشتراك أو التعدّد الدّلالي لأنّ الدليل الواحد قد يسند إليه أكثر من معنى. وأمّا الدّلالة المفهومية فترتبط بما يسمّى

«الحقل المسمياتي» (Champ onomasiologique) الذي تختصّ به الأسماء وما جاز له أن يقوم مقامها من مقولة الصّفة. وهذه الدّلالة المفهومية لا تقبل التّعدّد الدّلالي لأنّ المفهوم الذي ينطلق منه إلى التسمية يكون واحداً، لكنّها تقبل الترادف لأنّ المفهوم الواحد قد يُعطى أكثر من تسمية واحدة.

والمبحثان الفرعيان (1ب) و (2ب) متأسّسان على «المعالجة المعجمية التطبيقية» (Traitement dictionnairique)، اليدوية أو الحاسوبية الآلية، للوحدات المعجمية بصنفيها: العامة والمخصّصة، فهما يصلان علم اللغة بالتّطبيق الصناعي. لكنّهما غير منفصلين عن المبحثين الفرعيين (1أ) و (2أ) لأنّ المعالجة المعجمية التطبيقية للمفردات تجرى بعد استقصاء البحث النظري فيها. ونتائج البحث النّظري هي التي تستغلّ في التأليف المعجمي، إذ لولا معرفة المؤلّف المعجمي بتلك النتائج لكان عمله - في مرحلتيْ الجمع والوضع على السّواء، وخاصة في ترتيب المداخل المعجمية وفي تعريفها - ضربا من السّخف.

6 - خـــاتمـــة :

قد ناقشنا في هذا الفصل بعض القضايا النظرية المعرفية المتّصلة بنظرية المعجم، وقد اهتممنا خاصة بالعلاقة بين المعجم والنحو، والعلاقة بين المفردة والجملة، والعلاقة بين المعجم والمعرفة. وقد انطلقنا من مبدإ إقرار تكوّن نظام اللغة من ثنائية تقوم على المعجم والنّحو، ومبدإ الفصل بين هذين المكوّنين، ومبدإ سبق المعجم للنّحو وسبق المفردة للجملة. وقد اعتمدنا في التحليل ما يتّصل بموضوعنا من المعطيات الاختبارية التي توفّرها اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية الحديثة في دراسة حالات العجز اللغوي ودراسة مراحل اكتساب الطفل للغة.

وقد ناقشنا أثناء التحليل بعض الافتراضات والمسائل النظرية التي تتّخذ منطلقات أو أدلّة على تبعية المعجم للنّحو وسبق النّحو للمعجم وسبق الجملة للمفردة. ومن أهمّ المسائل التي ناقشنا :

(1) الافتراض الفطري الذي تأسّس عليه جانب مهمّ من النظرية النحوية التوليدية وأدّى إلى الاعتقاد بأنّ اللغة عضو. وقد تعلّق كثيرون بهذا الافتراض حتى صار «حقيقة

علمية» رغم أنّ البحث يدلّ على أنّه مجرّد افتراض فلسفيّ استدلالي، وأنّ المعطيات الإختبارية لم تثبت صحّته.

(2) افتراض «فطرية المعجم»، الذي أدّى إلى الاعتقاد بأنّ «المفردات معطاة قبل التجربة»، وقد رأينا في القول بهذا الافتراض «توقيفا لغويا» لا تقرّه المعطيات الاختبارية حول اكتساب اللغة.

(3) الهولية الدّلالية التي تنفي -من منطلق لاذرّيّ- أن يكون للدّليل اللغوي أهمية خارج التركيب الذي يكون فيه. وقد اتّخذت هذه النظرية -وما تفرّع عنها من آراء- تعلّة أيضا لتسبيق الجملة على المفردة عند بعض وتسبيق المقال على الجملة عند بعض آخر، ونفي العلاقة المرجعية بين الأدلّة اللغوية والأشياء، خارج اللغة. وقد رأينا أنّ الدّلالة التي اعتنت بها الهولية الدّلالية ليست الدّلالة اللغوية بل هي «دلالة القضايا المنطقية».

(4) صلة المعجم بالمعرفة، وقد أكّدنا ما ذهبنا إليه من قبل في الفصل الأوّل ودعمناه في الفصل الثاني حول خطإ الاعتقاد بأنّ المعجم مجرّد قائمة من المفردات، وبيّنّا قابلية المعجم لأن يكون موضوعا معرفيا، وأنّ «المعرفة المعجمية» لا تتحقّق من خلال ما يسمّى «المعجم الذّهني» بل من خلال نظرية المفردات باعتبار المفردات متحصّلة للمتكلّم المنتمي إلى جماعة لغوية ما، بالتجربة.

وإذن فإنّ المعجم حسب ما نرى منفصل معرفيا عن النّحو وهو سابق له وليس تابعا له أو ذيلا ملحقا به، كما أنّ وحداته -وهي المفردات- سابقة للوحدات النحوية وهي الجمل لأنّ هذه الوحدات النحوية لا تتحقّق فيتحقّق بتحقّقها النّحو إلاّ إذا تحقّقت وحدات المعجم واستقامت كيانات معقّدة مجرّدة قابلة بما لها من خصائص تمييزية لأن تكون أفرادا لغوية معجمية تتأسّس عليها هرمية النّظام اللغوي.

وقد انطلقنا في ما ذهبنا إليه من دحض للافتراض الفطري وما اتّصل به من آراء ومواقف من منطلق نظريّ آخر هو القول بالخاصية التواضعية في اللغة. فإنّ اللغة فيما نرى تواضع جماعي. وهذا التواضع هو الذي يحدّد خصائص معجمها ونحوها لأنّه يتحكّم في الدلالات التي تُعطى للمفردات وفي القواعد التي تحدّد نمطية التركيب والدّلالات السياقية التي تُستفاد من الجمل. فليست الجمل هي التي تُسند إلى المفردات معانيها بل إنّ

معـاني المفردات الحاصلة بالتواضـع الاجتماعي هي التي تحـدّد للسياقـات معانيهـا وللجمل أنماط تراكـيبهـا. وهذه الخاصـية التـواضعيـة تثبت صـحّة افـتراض آخـر نقيض للافـتراض الفطري، هو الافـتراض الاكتـسابي في تحـصيل اللغـة. وهذا الافتـراض يعتـمد التـجربة أساسـا، وهو يعطي الاستعـمال اللغـوي بعدا موضـوعيا لا ذاتيـا، تظهر آثاره في «معـرفة» المتكلّم المعْجمية، فـهو لا يعرف لغـة خاصة به يتعـامل معهـا حسب ما يمليـه عليه ذهنه أو تحدّده له فطرته، بل يعرف لغة مشتركة بينه وبين أفراد الجماعة التي ينتمي إليها.

وهذا كلّه يعني أنّ المعجم متحصّل لمستعمل اللغة من تجربته في الكون، وأنّ علم المعجم علم نظريّ اختـباريّ (Empirique)، وليس هو علما ذهنيـا نفسيا مرتبطا ببـنية ذهنية ذاتية (Subjective). فإنّ الموضوعي اللاّذاتي في اللغة عامة أغلب من الذاتي لأنّ الذاتي لا يخرج عن «اختـيار» المتكلّم لأنواع الجمل وأنواع السـياقات الإيحائيـة التي يريد التعبيـر عنها بها، وأنواع التنغيم التي يحـمّلها تلك الجـمل. لكنّ هذا «الاختـيار الذاتي» نفسه ليس إلاّ تصرّفا واعيا في ما تحقّق من بُعد لغويّ موضوعيّ.

إبراهيم بن مراد
كليّـــة الآداب بمنوبـــة
جامعـــــة تونـس الأولـــى

منهج معالجة اللفظ الأعجمي في المعجم العربي الحديث :
تطبيق على المعجم الوسيط (*)

بقلم : هلال بن حسين

تمهيـــد

إنّ المعاجم القديمة - على غزارة مادتها - لم تعد وافية تماما بحاجات العصر الحديث ومقتضياته (1). ولم تستطع المعاجم الحديثة - على محاكاتها المعاجم الغربية - التخلّص من قيود الماضي (2). ومعاجم المستشرقين في أغلبها تهذيب للمعاجم العربية القديمة أو ترجمة لها (3). أما المعجم الوسيط، فلا شكّ أنّ فيه تجديدا من نواح شتّى (4)، منها خاصّة طريقة ترتيب اللفظ الأعجمي وتعريفه. فلقد رتّب بحسب ترتيب حروف هجائه. وفي ذلك إقرار بخصوصيته، وهي أنّه لا يخضع للأصل الاشتقاقيّ الذي يخضع له اللفظ العربي. ونُهج في تعريفه منهج تحديد مستويات عجمته بواسطة مصطلحات، بعضها قديم، ولكن أعيد ضبط مفهومه - كـ "معرب"، و "دخيل"،

(*) هذا العمل جزء من بحث أنجز في نطاق شهادة الكفاءة في البحث في قسم العربية بكلية الآداب بمنوبة، وقد أشرف عليه الاستاذ ابراهيم بن مراد، ونوقش في شهر نوفمبر من سنة 1992. وقد نشر جزء أوّل منه في «منزلة اللفظ الأعجميّ» في العدد السابق من «مجلّة المعجميّة»، 9-10 (1993 - 1994)، ص ص. 241 - 301.

(1) مدكور : مجمع اللغة، ص 61.

(2) نفسه، ص 62.

(3) نفسه، ص 62.

(4) أشار مدكور الى تميّز المعجم الوسيط عن المعاجم الأخرى بقوله إنّه "لا سبيل إلى مقارنته بأيّ معجم من معاجم القرن العشرين العربية، فهو دون منازع أوضح وأدقّ وأضبط وأحكم منهجا وأحدث طريقة. هو فوق كلّ هذا مُجدّد ومعاصر. . "، الوسيط، 1/ 11 (المقدمة) وخصّ ترتيب اللفظ الأعجمي بقوله إنّ المجمع "التزم في منهجه بوضع الكلمات المُعربة في ترتيبها الهجائي"، الوسيط 1/ 5 (المقدّمة).

و "مولّد"، و "محدث" - وبعضه حديث، كـ "مجمعي". لكنّ مؤلّفي الوسيط - على حسن توجّهه هذا - لم يتقيّدوا تقيّدا كلّيا بما أقرّوه، سواء في الترتيب أو في التعريف. ونبدأ بالنّظر - فيما يتعلّق بالمنهج - في قضايا الترتيب.

أ - التّرتيب

لقد اتّسمت دراسات جلّ من كتب عن المعاجم العربية الحديثة بضعف الاهتمام بقضيّة الترتيب (5). ولعلّ ذلك كان استسهالا لهذه القضيّة، وليست هي في حقيقة الأمر كما ظُنّ (6). فالتّرتيب - وخاصّة ترتيب اللفظ الأعجمي في المعجم العربي - يثير مشاكل منهجيّة عديدة، وقد أشار الى بعضها القدماء، عندما أثاروا قضيّة الاشتقاق، مثل قولهم إنّه محال أن يشتقّ العجمي من العربي أو العربي منه (7). ويعود أقدم قول لهم في ذلك الى القرن الثّالث. فقد نسب السيوطي الى ابن السّرّاج قوله (8): "ومن اشتقّ الأعجمي المعرّب من العربي كان كمن ادّعى أنّ الطّير من الحوت" (9).

لكنّ هذه النّظريّة الجريئة لم تطبّق، فالمعجميّون القدامى - منذ الخليل بن أحمد في كتاب العين - لم يتقيّدوا بهذا المبدا، وأخضعوا الأعجمي للعربي، وربطوا بينهما بصلات اشتقاقيّة (10). وقد نشأ عن ذلك مظهران في ترتيب اللفظ الأعجمي:

1 - وضع اللفظ الأعجمي تحت جذور عربية: ولنا في ذلك أمثلة من كتاب العين للخليل بن أحمد، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي. فلقد أثبت ثلاثتهم في معاجمهم ألفاظا أعجمية تحت جذور عربيّة، وذلك

---

(5) يستثنى مقال الاستاذ ابن مراد: "مشاكل الترتيب المنهجية في المعجم العام العربي الحديث: تطبيق على "المعجم الوسيط"، ينظر: مشاكل الترتيب، ص ص 11-39. وقد استفدنا كثيرا ممّا ورد فيه.

(6) ابن مراد: مشاكل الترتيب، ص 11.

(7) السّيوطي: المزهر، 1/ 287.

(8) هو أبو بكر محمّد بن السّري بن السّراج اللغوي البغدادي المتوفي سنة 316 هـ/ 928م، وله رسالة في الاشتقاق.

(9) السيوطي: المزهر، 1/ 287.

(10) ابن مراد: اللفظ الأعجمي، ص

رغم تنبيههم الى أنّها ألفاظ أعجمية. ومن أمثلة ذلك في كتاب العين إثبات "قيروان" تحت (قرن) (11)، و"كنّارةْ" تحت الجذر العربي (كنر) (12)، و"للكّ" تحت الجذر العربي (لك) (13).. الخ.

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب، إثبات "قبّان" تحت الجذر العربي (قبن) (14)، و"قُمقُم" تحت (قمم) (15)، و"قُنّبيط" تحت (قبط) (16).. الخ.

ومن أمثلة ذلك في القاموس المحيط: إثبات "دُربان" تحت الجذر العربي (درب) (17)، و"ديدبان" تحت (دبب) (18)، و"شاكريّ" تحت (شكر) (19).. الخ.

2 – وضع اللفظ الأعجمي تحت جذر وهمي (20): وقد رتّب الخليل وابن منظور والفيروزآبادي ألفاظا أعجميّة كثيرة بهذه الطّريقة.

فمن أمثلة ذلك في العين، ترتيب "جلاهق" تحت الجذر الوهمي (جلهق) (21)، و"فُرانق" تحت (فرنق) (22)، و"فرند" تحت (فرند) (23).. الخ.

---

(11) نعت الخليل اللفظ بأنّه مُعرّب، العين، 5/ 143.

(12) نعت الخليل اللفظ بأنّه فارسي، العين، 5/ 354.

(13) وُصف اللفظ بأنّه مُعرّب، العين، 5/ 280.

(14) القبّان: القسطاس، معرّب، لسان العرب، 5/ 14.

(15) قال أبو عُبيد: القمقم بالرّوميّة، لسان العرب، 5/ 166.

(16) قال أبو بكر: البناء ليس من أمثلة العرب لأنّه ليس في كلامهم فعّليل، لسان العرب، 5/ 8–9.

(17) قال عن الكلمة انّها فارسيّة، القاموس المحيط، ص 107.

(18) نعت اللفظ بأنّه مُعرّب، نفسه، ص 106.

(19) هو الأجير، مُعرّب جاكر، نفسه، ص 538.

(20) يُقصد بالجذر الوهمي أن يُخضع اللفظ الأعجمي لما يخضع له اللفظ العربي من نظرية اشتقاقيّة، فيُتوهّم – نتيجة ذلك – أنّ في اللفظ الأعجمي حروفا أصليّة، وأخرى زائدة، ويُثبت اللفظ تحت ما اعتُبر – توهّما – أنّه حروف أصلية، تمثّل جذرا.

(21) نعت اللفظ بأنّه دخيل، العين، 5/ 243.

(22) وصفه بأنّه دخيل مُعرّب، العين، 5/ 263.

(23) نُعت اللفظ بأنّه دخيل مُعرّب، نفسه، 8/ 103.

ومن أمثلة ما رتّب ابن منظور بتلك الطريقة : "قرصطون"، وقد أورده تحت الجذر الوهمي (قرصطن) (24)، و"قسُطاس" تحت (قسطس) (25)، و "قفشليله" تحت (قفشل) (26) .. الخ.

ورتّب الفيروزآبادي "ديبوذ" تحت الجذر الوهمي (دبذ) (27)، و"سرداب" تحت (سردب) (28)، و"مُسُنباذج" تحت (سبذ) (29)، وغير ذلك كثير.

ويدلّ هذا التّرتيب على صعوبة المسألة، إذ أنّ هؤلاء المُعجميين - رغم علمهم بعُجمة تلك الألفاظ، واختلافها من حيث البنية عن الألفاظ العربيّة - لم يسلموا من الخلط في ترتيبها.

وخلافا لهؤلاء، كان مؤلّفو المعجم الوسيط أقرب إلى العمل بنظرية ابن السّراج. وهي النّظريّة التي تقول بأنّ اللغات لا يشتقّ بعضها من بعض. فميّزوا - نتيجة ذلك - طريقة ترتيب اللفظ الأعجمي عن طريقة ترتيب الألفاظ العربية. وهم محقّون في اعتبار خصوصية اللفظ الأعجمي لأنّ الاشتقاق من الجذر هو من خصائص اللغة العربية واللغات الحامية السّامية (30)، أمّا اللغات الهندية الأوروبية - ومنها الفارسية واللاتينية واليونانية التي كان لها جميعا أثر في العربية - فتقوم على الأصل الثّابت أو الأسّ (31). ويتمّ التوليد في تلك اللغات، بإضافة السّوابق Préfixes واللّواحق Suffixes الى ذلك الأصل الثابت (32).

---

(24) "أعجمي لأن فعلولاً وفعلونًا ليسا من أبنيتهم"، لسان العرب، 5/ 59.

(25) "رومية"، لسان العرب، 5/ 90.

(26) "فارسي مُعرّب" نفسه، 5/ 136.

(27) "مُعرّب"، القاموس المحيط، ص 425.

(28) "مُعرّب"، نفسه، ص 124.

(29) "مُعرّب"، نفسه، ص 426.

(30) Fleisch : Traité, p. 245.

(31) Radical.

(32) Fleisch : Traité, p. 249.

ولقد نبّه مؤلّفو الوسيط الى هذه الخصوصية بقولهم "إنّ الكلمات المُعرّبة ليست لها في العربية أسر تنتمي اليها" (33). لذلك التزموا في منهجهم بوضعها في ترتيبها الهجائي (34)، حرصا منهم على تطبيق فنّ المعاجم الحديث أحسن تطبيق (35) فرتّبوا بهذه الطّريقة 366 لفظا أعجميّا، نذكر منها عشرة ألفاظ قديمة، وعشرة حديثة : فالقديمة منها هي : "استبرق"، وهو فارسي (36)، و"اسطُقُس"، وهو يوناني (37)، و"أسْوار"، وهو فارسي (38)، و"أطربون"، وهو لاتيني (39)، و"افريز"، وهو لاتيني (40)، و"باذق"، وهو فارسي (41)، و"باذنجان"، وهو فارسي (42)، و"بخت"، وهو فارسي (43)، و"بربط"، وهو فارسي (44)، و"بنْد"، وهو فارسي (45).

والحديثة منها هي : "أسْفلت"، وهو لاتيني (46)، و"أسْمنْت"، وهو فرنسي (47)، و"أكسجين"، وهو فرنسي (48)، و"ألُنيمُ"، وهو انغليزي (49)، و"أمبير"، وهو فرنسي (50)، و"باليه"، وهو ايطالي (51)، و"بترول"، وهو فرنسي (52)، و"بُرجوازيه"، وهو فرنسي (53)، و"بُرُنْز"، وهو ايطالي (54)، و"بسكويت"، وهو ايطالي (55).

لكنّ مُؤلّفي الوسيط - رغم حرصهم على تطبيق تلك النّظرية - لم يتقيّدوا بها تقيّدا تاما. ذلك أنّهم اعتمدوا في ترتيب اللفظ الأعجمي طُرُقا أخرى مختلفة، أحصيْنا منها خمسا، هي :

---

(33) الوسيط، 1/ 5 (المقدّمة).
(34) نفسه، 1/ 5 (المقدّمة).
(35) نفسه، 1/ 11 (المقدّمة).
(36) نفسه، 1/ 17.
(37) نفسه، 1/ 18.
(38) نفسه، 1/ 19.
(39) نفسه، 1/ 21.
(40) نفسه، 1/ 21.
(41) نفسه، 1/ 37.
(42) نفسه، 1/ 37.
(43) نفسه، 1/ 42.
(44) نفسه، 1/ 48.
(45) نفسه، 1/ 73.
(46) نفسه، 1/ 18.
(47) نفسه، 1/ 18.
(48) نفسه، 1/ 22.
(49) نفسه، 1/ 25.
(50) نفسه، 1/ 26.
(51) نفسه، 1/ 37.
(52) نفسه، 1/ 39.
(53) نفسه، 1/ 48.
(54) نفسه، 1/ 54.
(55) نفسه، 1/ 58.

1 - ترتيب اللفظ الأعجمي تحت جذر عربي :

تعتبر هذه الطّريقة مخالفة لنظريّة ابن السّرّاج التي أخذ بها المؤلّفون، ورتّبوا على أساسها ذلك العدد الكبير من الألفاظ الأعجمية. وإنّ ما يمكن أن يبرّر ترتيب اللفظ الأعجمي تحت جذر عربي، هو أحد عاملين : إمّا عامل القدم، وهو أن يكون اللفظ الأعجمي قد دخل اللغة العربية قبل نهاية عصر الاحتجاج، وإمّا عامل البنية، وهو أن يكون اللفظ الأعجمي قد خضع - عند اقتراضه - لمقاييس اللغة العربية وأوزانها (56).

(1) - عامل القدم :

عُدّت الألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية في عصر الاحتجاج (57) مُعرّبة لأنّ العرب الذين أدخلوها مشهود لهم بالفصاحة. واذا كان مؤلّفو الوسيط قد أخذوا بهذا المبدإ في وضعهم ألفاظا أعجمية تحت جذور عربية، فاننا نجد ضمن هذه الألفاظ مُقترضات دخلت العربية بعد عصر الاحتجاج، وبعضها قد دخل العربية من اللغات الأوروبية الحديثة. ونذكر من هذه الألفاظ - على سبيل المثال - «بطّاريه»، وهو لفظ ايطالي، وقد رُتّب تحت الجذر العربي (بطر)، (58)، و"بقلاوه"، وهو لفظ تركي، وقد رُتّب تحت الجذر العربي (بقل) (59)، و"بلهارسيا"، وهو لفظ ألماني، وقد رُتّب تحت الجذر العربي (بله) (60)، و"بنكنوت"، وهو لفظ انغليزي، وقد رُتّب تحت الجذر العربي (بنك) (61)، و"سكّارين"، وهو لفظ فرنسي، وقد رُتّب تحت الجذر العربي (سكر) (62) .. الخ.

وإذا جاز أن يُعتبر عدمُ تبيّن عُجمة اللفظ بيسْرٍ مُبرّرا لترتيب اللفظ تحت جذر عربي، فإنّ عُجمة هذه الألفاظ جليّة، لا يرقى إليها الشكّ.

(56) أشار مؤلفو الوسيط الى هذا العامل في تفسيرهم لرمزيْ المعرّب والدخيل ((مع) و (د))، الوسيط، 1/ 16 (المقدّمة).

(57) يُحدّد بأواخر القرن الثاني في الحواضر، وأواخر القرن الرّابع في البوادي.

(58) الوسيط، 1/ 63.

(59) نفسه، 1/ 68.

(60) نفسه، 1/ 73.

(61) نفسه، 1/ 74.

(62) نفسه، 1/ 455.

(2) – عامـل البنيــة أو المطابقـــة

عَدّ بعض العـربُ القُدامى اللفظ الأعـجمي مُعـرّبا إذا أُلحق بأبنية اللغة العربية (63). وفي مُقدّمة المُعجم الوسـيط ما يشير إلى أنّ لمؤلّفيه موقفا مُشابها من المعرّب والدّخيل (64). وإذا أخـذنا بموقفـهم هذا، واعتبرنا أنّهـم رتّبوا تحت الجـذر العربي مـا وجدوه من الألفـاظ الأعجمـية مُطابقا لنظام البنية في اللغـة العربية، فانّنا نجـد ضمن ما رتّبوه بهذه الـطّريقة ألفاظا أعجمـية استعـصت على أبنية العربيـة وأوزانها، وظلّت مُحافظة على عُـجمتهـا. ومنها: "سنمـاتوغـراف"، وهو لفظ فـرنسي، نُعـت بأنّه دخـيل، ورُتب تحـت الجـذر العـربي (سنـم) (65)، و"سينما"، وهو لفظ فرنسيّ من أصل يوناني، وصف بأنّه دخيل، ورُتب تحت الجذر العربي (سنم) (66)، و"فلْغمون"، وهو لفظ فرنسي، نُعت بأنّه دخيل، ورتّب تحت الجذر العربي (فلغ) (67)، و"مليون"، وهو لفظ ايطالي، وصف بأنّه دخيل، ورُتب تحت الجـذر العـربي (ملو) (68)، و"نيْكل"، وهـو لفظ ألماني، نُعـت بأنه دخـيل، ورُتب تحت الجذر العربي (نكل) (69)، و"هيمجْلوبين"، وهو لفظ فرنسي، وُصف بأنه دخيل، ورُتّب تحت الجذر العربي (هيمن) (70).. الخ.

2 – ترتيب اللفظ الأعجمي تحت جذر وهميّ (71):

عـدل مُؤلّفو الوسـيط في هذا النّوع من الترتيـب أيضا عن مـوقـفـهم النّظري من

(63) ينظر قول أبي حيّان الأندلسي في تعريب الألفاظ الأعجمية في: ارتشاف الضرب، 1/ 72.

(64) فسّر المؤلّفون "المعـرّب" بقولهم إنّه اللفظ الأجنبي الـذي غيّره العـرب بالنّقص، أو الزّيادة، أو القلب. وفسّروا "الدخـيل" بقـولـهم إنّه اللفظ الأجنبي الـذي دخل العـربيـة دون تغـييـر، كالأكسيجين، والتليفون، الوسيط، 1/ 16 (المقدّمة).

(65) نفســه، 1/ 473.

(66) نفســه، 1/ 473.

(67) نفســه، 2/ 726.

(68) نفســه، 2/ 923.

(69) نفســه، 2/ 991.

(70) نفســه، 2/ 1046.

(71) سبق ذكره في الهامش رقم 20.

خصوصية اللفظ الأعجمي (72)، فعاملوا صنفا من الألفاظ الأعجمية على أنّها مُؤلّفة من حروف أصلية ومن حروف زائدة. ولجؤوا في ترتيب هذه الألفاظ الى عدم مُراعاة ما اعتبروه زائدا من تلك الحروف، فرتّبوها بحسب ما ظنّوا أنّه حروف أصلية تُكوّن الجذر، وصرفوها بذلك عن مواضعها التي كان ينبغي أن تُرتّب فيها. ونذكر من هذه الألفاظ : "ترام"، وهو لفظ انغليزي، وقد توهّموا له جذر (ترم)، فرتّبوه بين (ترك) و(ترمس) (73)، و"خرطوش"، وهو لفظ تركي، وقد رتّبوه بحسب الجذر الوهمي (خرطش)، بين (خرط) و (خرطم) (74)، و"طُنْبور"، وهو لفظ فارسي، وقد توهّموا له جذر (طنبر)، فرتّبوه بين (طنب) و (طنبل) (75)، و"غُنوصيّه"، وهو لفظ يوناني، وقد رتّبوه بحسب الجذر الوهمي (غنص)، بين (غندر) و (غنظ) (76)، و"فونُغْراف"، وهو لفظ فرنسي، وقد توهّموا له جذر (فنغ)، فرتّبوه بين (فلغ)و (فنق) (77) . . الخ.

وقد كان ينبغي ألاّ يغفل عن خُصوصية مثل هذه الألفاظ، فتُرتّب بحسب كلّ حروفها، خاصّة أنّ عجمتها جليّة، وهي مُقترضة من لُغات لا تقوم على الجذر (78)، أي المركب الصوتيّ الصامتيّ.

3 - ترتيب اللفظ الأعجمي تحت فعل مُشتقّ منه :

رتّب مُؤلّفو الوسيط عددا من الألفاظ الأعجمية تحت أفعال مُشتقّة منها. وقد اعتبروا تلك الأفعال مداخل رئيسية، وألحقوا بها الألفاظ الأعجمية التي هي في مُعظمها أسماء. ويُمكن اعتبار هذه الطّريقة ضربا آخر من توهّم الأصول للمُقترضات، لأنّ الأصل في الاقتراض هو الاسم، خاصّة ما دلّ منه على شيء. والأسماء - كما قال الشّاعر اللاتيني هوراس - تتبع الأشياء (79). ومن أمثلة هذه الظّاهرة في التّرتيب، وضع

(72) يُنظر فيما سبق الصفحة.

(73) الوسيط 1/ 88.

(74) نفسه، 1/ 236.

(75) نفسه، 2/ 588.

(76) نفسه، 2/ 688.

(77) نفسه، 2/ 729.

(78) تُراجع خصائص اللغات الهندية الأوروبية فيما سبق من هذا العمل، ص 76.

(79) Guilbert (L.) : "La Créativité Lexicale", Larousse, Paris, 1975, p. 19.

"برنيـقــي"، وهو يـوناني، تحـت (بـرنـق) (80)، و"جــردبان" وهو فـــارسي، تحت (جردب) (81)، و"خـرسـانة"، وهو تركي، تحت (خــرسن) (82)، و"زنـديق"، وهـو فــارسي، تحـت (زندق) (83)، و"ســـرجين"، وهو فـــارسي تحت (ســـرجن) (84)، و"سفْسطه"، وهو يونانـي، تحـت (سـفـسـط) (85)، و"سكبـاج"، وهـو فـارسـي، تحــت (سكبج) (86)، و"صنْدل"، وهو فـرنسي، تحت (صندل) (87)، و"كلسيوم"، وهو فرنسي، تحت (كلسم) (88)، و"يُـود"، هو فرنسي، تحت (يود) (89) .. الخ.

وكان من المفروض في مُعجم يُراعي دقّة التّرتيب، أن تثبت تلك الألفاظ مداخل رئيسية، وأن تُرتّب تحتها مشتقّاتها.

4 - ترتيب اللفظ الأعـجمي تحت اسم مُخـتلف عنه أصلا ودلالة :

وهذا النّوع من التّرتيب على ضربين :

أولّهما هو ما يمكن نعته بالاقـحام. وصُورته أن يُرتّب اللفظ الأعجـمي تحت لفظ آخـر مـدخلا رئيـسيّـا، مـثل ترتيب "بُخْت"، وهو فـارسي، يدلّ على حيـوان، تحت "بخْت"، وهو الحظ (90)؛ و"بنْدر"، وهو فارسي، معناه مرسى السّفن، والبلد الكبير، تحت "بُنْدار"، ويعني التّاجـر المُحتكر (91)؛ و"توتياء"، وهـو فارسي، يعني الحـجر الذي يُكتحل بمسحوقه، تحت "توت"، وهو أوّل الشّهور في السّنـة القبطية (92)؛ و"دسْته"، وهو لفظ فارسي، يدلّ على الحزمة من اثني عشر فردا، تحت "دست"، وهو وعاء (93)؛

(80) الوسيــط، 1/ 54.

(81) نفســه، 1/ 120.

(82) نفســه، 1/ 234.

(83) نفســه، 1/ 417.

(84) نفســه، 1/ 441.

(85) نفســه، 1/ 449.

(86) نفســه، 1/ 454.

(87) نفســه، 1/ 545.

(88) نفســه، 2/ 827.

(89) نفســه، 2/ 1111.

(90) نفســه، 1/ 42.

(91) نفســه، 1/ 73.

(92) نفســه، 1/ 93.

(93) نفســه، 1/ 292.

و "طرّيخ" وهو يونانيّ يطلق على سمك، تحت "طرخون" ،ه، يونانيّ، يطلق على نبات (94)؛ و"كُشْك"، وهو فارسي، ويدلّ على الجوسق أو الكوخ، تحت "كشك"، ويدلّ على طعام (95)، و"ليمونيت"، وهو فرنسي، ويعني معدن أكسيد الحديد المائي، تحت "ليمون"، وهو اسم شجر (96)، و"هيروغليفي"، وهو فرنسي من اليونانية، ويعني النّقش المقدّس، تحت "هيرودين"، ويعني خلاصة تعوق تجلّط الدّم (97) .. الخ.

وثانيهما أن يدرج لفظان أو أكثر تحت جذر وهمي، مثل ترتيب "ديدبان"، وهو فارسي، تحت "ديدب"، واللفظان مُرتبان تحت الجذر الوهمي (ددب) (98)؛ و"رزدق"، وهو فارسي، تحت "رُزداق"، والاثنان تحت الجذر الوهمي (رزدق) (99)؛ و"سطل"، وهو لاتيني، تحت "أسطول"، واللفظان تحت الجذر الوهمي (سطل) (100)؛ و"سلْجم"، وهو فارسي، تحت "سلاجم"، واللفظان مُرتبان تحت الجذر الوهمي (سلجم) (101)؛ و"فسيفساء"، وهو يوناني، تحت "فسافس"، واللفظان مُرتّبان تحت (فسفس) (102)؛ و"كُردون" وهو فرنسي، تحت "كردان"، واللفظان مُرتّبان تحت الجذر الوهمي (كردان) (103)؛ و"كُنلُره"، وهو اسباني، تحت "كُنادر"، واللفظان مُرتبان بحسب الجذر الوهمي (كندر) (104) .. الخ.

والوضع الأمثل لمثل هذه الألفاظ، هو أن تُرتّب مداخل رئيسيّة بحسب ترتيب جميع حروفها لأنّ ذلك أقرب الى نظرية عدم خُضوع اللفظ الأعجمي للاشتقاق العربي.

5 - تكرار ترتيب بعض الألفاظ الأعجمية :

لا يخلو مُعجم من المعاجم الحديثة من ظاهرة التكرار، لأنها تُيسّر مطلب الباحث الذي لا يَعْدَمُ لفظا تلتبس عليه بنيتُه فلا يعثُر عليه بسهولة في موضعه، لذلك يُرتّب مثل

(94) نفسه، 2/ 573.
(95) نفسه، 2/ 820.
(96) نفسه، 2/ 884.
(97) نفسه، 2/ 1044.
(98) نفسه، 1/ 286.
(99) نفسه، 1/ 354.
(100) نفسه، 1/ 446.
(101) نفسه، 1/ 458.
(102) نفسه، 2/ 714.
(103) نفسه، 2/ 813.
(104) نفسه، 2/ 832.

هذا اللفظ في موضعين، وذلك لُمجرّد الاحالة في أحدهما الى الآخر.

وفي المُعجم الوسيط أمثلة من هذا التكرار، نُقسّمها الى نوعين :

أوّلهما إحالة اللفظ الأعجمي المُرتّب تحت جذر عربي الى موضعه من التّرتيب الألفبائي. وهو أقرب الى اعتبار خُصوصية اللفظ الأعجمي.

وثانيهما إحالة اللفظ المُرتّب بحسب ترتيب جميع حُروفه الى موضعه من التّرتيب تحت الجذر العربي.

فمن أمثلة ترتيب ألفاظ النّوع الأوّل، الاحالة الى "اسطوانه" (105)، و"أسطول" (106)، و"انجيل" (107)، و"اهليلج" (108) .. الخ. ومن أمثلة ترتيب النّوع الثّاني إحالة "إسكلَة" الى (سكل) (109)، و"بيْرم" الى (برم) (110)، و"منجنيق" الى (منجق) (111) .. الخ.

وللتكرار مظهر آخر، قد يثقل المعجم، ولا ينتظر منه الطالب كبير فائدة، وهو تكرار اللفظ الأعجمي وتعريفه معا. وقد حدث أن تكرّرت تعاريف بعض الألفاظ الأعجمية في المعجم الوسيط بتكرّر ترتيب اللفظ. واختلف التعريف أحيانا من موضع ترتيب لآخر. ومثل ذلك الاختلاف قد يفقد المعجم بعض جدواه، إذ القصد من الاستعانة به، هو ضبط دلالات الألفاظ بدقّة. ولا تحصل هذه الفائدة إلا بالتزام تعريف واحد صحيح.

فممّا كُرّر ترتيبه من الألفاظ الأعجمية، وكان التّعريف في الموضعين واحدا : لفظ "أركون"، فقد عُرّف في موضعه من التّرتيب الألفبائي (112)، وعُرّف تحت (ركن) (113). وكان التّعريف في الموضعين واحدا، وهو "رئيس القرية". وممّا كُرّر ترتيبه، واختلف

(105) نفسه، 1/ 18.
(106) نفسه، 1/ 18.
(107) نفسه، 1/ 30.
(108) نفسه، 1/ 31.
(109) نفسه، 1/ 456.
(110) نفسه، 1/ 54.
(111) نفسه، 2/ 889.
(112) نفسه، 1/ 15.
(113) نفسه، 1/ 384.

تعريفُه، نذكر هذه الأمثلة، ونقابل من خلالها بين التّعريفين المُختلفين للّفظ الأعجمي الواحد، وقد اكتفينا بثلاثة منها (114) هي :

اللّفظ الأعجمي	تعريفه في موضع ترتيبه ألفبائيا	تعريفه في موضع ترتيبه تحت جذر عربي
إوان	مجلس كبير على هيئة صفّة واسعة، لها سقف محمول من الأمام على عقد، يجلس فيه كبار القوم (ج) أون على التّخفيف (مع) (115).	الإوان، ومنه إيوان كسرى. (ج) أواوين، وإيوانات. (انظر أون) (116).
إقليم	جزء من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية، تجعله وحدة خاصّة (117).	عند القدماء واحد الأقاليم السّبعة وهي أقسام الأرض. و – بلاد تسمّى باسم خاص كاقليم الهند. و ـ منطقة من مناطق الأرض، تكاد تتحد فيها الأحوال المناخية والنّظم الاجتماعية، كالاقليم الشّمالي، والاقليم الجنوبي. (118).
بيْزار	مُدرّب جوارح الطير على الصّيد. و – الأكار. و – الحرّاث. (ج) بيازرة (119)	الحرّاث. و–حامل البازي في الصّيد. (ج) بيازرة (مع) (120).

(114) ينظر في كلّ الالفاظ الأعجمية المكرّرة في المدوّنة : ابن حسين : منزلة اللفظ، ص ص 274-296.

(115) الوسيط، 1/ 34.

(116) نفسه، 1/ 36.

(117) نفسه، 1/ 22.

(118) نفسه، 2/ 786.

(119) نفسه، 1/ 81.

(120) نفسه، 1/ 56.

يُستخلصُ ممّا سبق أنّ مؤلفي الوسيط -رغم تبنّيهم موقفا نظريّا يُقرّ بخصوصيّة اللفظ الأعجمي (121)- لم يقتصروا في ترتيبه على الطّريقة التي تُلائم خصوصيته تلك، وهي طريقة التّرتيب الألفبائي، بل رتّبوه -كذلك- بالطّرق المختلفة التي رأيناها. وتُحوصلُ اللوحة التّالية تلك الطّرق ونسبها (122) :

طُرق التّرتيب	عدد الألفاظ من 761 (المدوّنة)	النّسبة المئويّة
ت. ألفبائي	366	48,10
ت. تحت الجذر العربي	250	32,85
ت. تحت جذر وهمي	59	7,75
ت. تحت فعل مشتق	54	7,10
ت. بطرق أخرى	32	4,20
الجملة	761	100

وتكشف هذه اللوحة مدى تعقّد مسألة ترتيب اللفظ الأعجمي في المعجم الوسيط وفي المعجم العربي عامة، وتأثيرها في منهج مُعالجة هذا الصّنف من الألفاظ. على أنّ لهذا المنهج رُكنا آخر لا يقلّ أهميّة عن الاول، وهو رُكن التّعريف.

ب - التّعريف

انّ أمر التّعريف في المعجم العربي بالغ التّعقيد والاضطراب، وخاصّة تعريف اللفظ الأعجمي، لأن تعريفه يقتضي من واضع المعجم مُراعاة خُصوصيات ذلك اللفظ التي دخل بها العربية (123). ولم يكن ذلك يتمّ في المعاجم العربية إلاّ بشكل عام وغير

(121) يُراجع قول مؤلفي الوسيط إنّ "المجمع التزم في منهجة بوضع الكلمات المُعرّبة في ترتيبها الهجائي، لأنها ليست لها أسر تنتمي اليها"، الوسيط 1/ 5 (المقدّمة).

(122) أشيرَ في رُكن التّرتيب - ورمزه (:) - في المدوّنة الى طريقة ترتيب كلّ لفظ أعجمي مُدوّن، ينظر ابن حسين : منزلة اللفظ، ص ص 274- 296.

(123) ابن مراد : اللفظ الأعجمي ، ص 295.

مُنتظم، لأنّ المُعجمية العربية تفتقر إلى مُؤلّفات وصفية نظرية من شأنها أن تُساعد واضعي المعاجم على مُعالجة اللفظ الأعجمي وخاصة تعريفه تعريفا دقيقًا شافيا، وتمدّ الباحث والدّارس بأدوات النّقد ووسائله.

على أنّنا نذكر في هذا المجال مُقترحات الاستاذ ابراهيم بن مراد حول المظاهر التي يتعيّن على المُعجميّ أن يهتمّ بها عند تعريفه اللفظ الأعجمي (124). ونعتمد هذه المقترحات - رغم ظهورها بعد صدور طبعات المعجم الوسيط الثّلاث- في تحليل عنصر التّعريف، في منهج معالجة اللفظ الأعجمي في هذا المعجم.

والمظاهر المُقترحة هي التّالية، وهي ثمانية :

1 - تحديد التّاريخ الذي دخل فيه اللفظ الأعجمي العربية.

2 - تحديد نوعه بالنّظر الى درجة عُجْمَتِه، والعُجمة في اللفظ درجتان : أولاهما درجة ما اعتُدّ بعجمته، وهو اللفظ الدّخيل الذي بقي مُحافظا على بعض أو كثير من عناصر العجمة، فاستعصى بذلك على أبنية العربيّة وأقيستها. وثانية الدّرجتين هي درجة ما لا يُعتدّ بعُجمته وهو اللفظ المعرّب الذي قيس على كلام العرب وأُخضع لموازينها. فاللفظ الأعجمي اذن إمّا أن يكون دخيلا وإمّا أ يكون معرّبا.

3 - ذكر اللغة التي ينتمي اليها.

4 -ذكر أصله الأعجمي.

5 - ذكر دلالته في لغته الأصلية، وما طرأ عليها من تطوّر في اللغة العربية.

6 - المظهر الصّوتي بذكر ما طرأ على أصوات اللفظ الأصلية من قلب أو إبدال أو تغيير مقطعيّ.

7 - المظهر الصّرفي كأن يُعتنى بظاهرة النّحت أو التّركيب فيه إذا كان مركّبا من أكثر من جزء في لغته الأصلية، وكان لذلك صلة بدلالته الأصلية و الطّارئة عليه.

8 - المظهر النّحوي كأن يُهتم بظاهرة الجموع.

وتُثير هذه الأركان - على أهمّيتها - مصاعب جمّة بالنّسبة إلى المعجمي العربي، نُحاول فيما يلي تحليلها :

(124) وردت هذه المقترحات في مقالين اعتمدنا هنا مرجعين، يُنظر : ابن مراد : دراسات، ص ص 187 - 188 ؛ نفسه : اللفظ الأعجمي، ص ص 295 - 296.

1 - التّأريخ للّفظ الأعجمي

يُعتبر تأريخ اللفظ بالغ الأهميّة لأنّ اللغة دائمة التّطوّر، ولكلّ لفظ تطوّره التّاريخي الخاص (125). ويصحّ هذا بالنّسبة الى اللفظ المُقترض، لأنّه جُزء من اللغة المُقترضة. لكنّ المعاجم العربيـة -القديمة والحديثة على السّواء- قد خلت تقريبا من الاشارة الى تاريخ اللفظ المقترض، ومنهـا معاجم مجمع القـاهرة، مثل المعجم الكبيـر والمعجم الوسيط. ولا شكّ أن لخُلُوّ المعـاجم العربيـة من تاريخ الألفـاظ أسبابا، لعلّ أهمّها قـدم العـربية، وانصـراف المُعجـميين عن تأصيل الألفاظ سـواء كان ذلك في المعاجم العـامة أو الخاصّة. وقـد يتسنّى للمُعـجميين اليـوم أن يُؤرّخوا لهذه الألفـاظ بالعودة الى أقـدم الشواهد التي استُعملت فيـها (126). وعلى أيّة حال، فإنّ مُؤلّفي الوسيط - وإن أهملوا هذا الرّكن - قد اهتمّوا - بدرجات مُتفاوتة - ببقيّة أركان التّعريف الأخرى.

2 - نـــوع العُجْمـــة :

تُعتبر مسألة تحديد مُستوى عُجْمة اللفظ الأعـجمي في المُعـجم العربي عـمليّة عسيرة، لأنّها تتّصل بمقاييس غير ثابتة. وأوضح ماورد عن القدماء في هذا الباب قول أبي حيّان الأندلسي الغرناطي فـي كتابه ارتشـاف الضّرب : «الأسـماء الأعـجمية على ثلاثة أقســام : قسم غيّـرته العرب وألحقته بكلامهـا، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزّائد والوزن حكم أبنية الأسـماء العربيـة الوضع نحو درهـم وبهرج، وقـسم غيّرته ولم تُلحقه بأبنية كلامـها، فلا يُعتبر فـيه ما يُعتبر في القـسم الذي قبله، نحو آجر وسفسير، وقسم تركوه غير مُغيّر. فـما لم يُلحقوه بأبنية كلامهم لم يُعدّ منها، وما ألحقـوه بها عُدّ منها. مثال الأول خُراسان، لا يثبت به فعـالان، ومثـال الثّـاني خُرّم، ألحق بسُلّم، وكُـركُم، ألحق بقُمْقُم» (127). ويُمكن أن يُفهم من هذا القول أن اللفظ الأعـجمي على ضربين : ما أُلحق

---

(125) فيشر : المعجم اللغوي التّاريخي، ص 22 (المقدّمة).

(126) مثال ذلك تأريخ الخفاجي للفظ «مُلوخية» : شفاء الغليل، ص ص 222 - 233، رغم أن هذا التّأريخ قـائم على الخطإ - ينـظر ابن مـراد : المصطلح الأعـجمي 1/ 46 ؛ نفـسـه ، اللفظ الأعجمي، ص ص 288 - 289.

(127) أبو حيّـان : ارتشـاف الضّـرب، 72/1 ؛ وقـد ورد هذا القـول في كـتـاب المزهر - ينُظر : السيوطي : المُزهر، 269/1.

بنُظم العربية وما لم يُلحق بها. غير أن هذا التّصنيف لم يكن بمثل هذا الوُضوح في المعاجم العربيـة سواء منها الخاصـة مثل «المُعرّب من الكلام الأعـجمي» لأبي منصور الجـواليقي، و«شفاء الغليل فـيما في كلام العرب من الدّخـيل» لشهاب الدّين الخفاجي، أو العـامة مثل «لسـان العـرب» لابن منظـور. فلقـد اضطربوا في الاصطلاح علـى هذين الضّـربين من الالفاظ الأعجمية، فأطلقوا عليها مُصطلحات عديدة مُتداخلة في دلالاتها الاصطلاحيّة، مـثـال ذلك تعـريف الجـواليـقي لـلفظ «جَـرْم» : الحَرّ، فـارسي مُـعـرّب، وهو نقـيض الصّرد، وهما دخيلان (128)، و«جُلّسان» : دخيل (129)، و «حُبّ» : فارسيّ مُعرّب، وهو مُولّد (130)، و «دبج» : أعجمي (131).. الخ. ولقد خلط ابن منظور مثلا بين مُصطلحات «معرّب»، و «دخيل»، و«أعجمي»، و «مُولّد» (132) .. الخ.

أمّا مُـؤلّفـو الوسيط فلقـد حرصـوا على أن يكون مُـعـجمـهم مُخـتلفا عن المعـاجم القديمة، فابتكروا للألـفاظ التي يُقرّها المجمع مُصطلح «مـعْجمي» (133)، وسعوا الى ضبط مفاهيم المصطلحات القديمة فعرّفوها على نحو يُحدّد الفُروق بينها.

(1) تعريف المصطلحات :

اسـتعـمل مؤلّفـو الوسيط في تعـريفـهم الألفاظ الأعـجمـية -أسـاسا- مُـصطلحيْ «المُعرّب» و «الدّخيل»، ورمزوا اليـهما بـ(مع) و(د)، واستعملوا في مرتبـة مُوالية مُصطلح «مـجمـعي»، ورمزوا إليـه بـ(مج)، واسـتعـملوا على نحو مـحـدود مُصطلحيْ «مُـولّد» و«مُحدث»، ورمزوا اليهما بـ(مو) و(محدث) (134). ولقد أطلقوا مُصطلح «معرّب» على مـا يُقـارب 320 لفظا أعـجمـيـا، ومـصطلح «دخـيل» على نحـو 194 لفظا، ومـصطلح «مجمـعي» على نحو 163 لفظا، ومصطلح «مولّد» على مـا يُقارب 21 لفظا، ومصطلح

---

(128) الجواليقي : المعرّب (ت. عبد الرّحيم)، ص 235.

(129) نفسه، ص 247، ومعناه الورد.

(130) نفسه، ص 267، ومعناه الجرّة.

(131) نفسه، ص 296، ومعناه النّقش.

(132) استـخرج الأستاذ ابراهيم بن مـراد من باب الباء خمس عـشرة تسمية للألفاظ الأعجمية التي صرّح ابن منظور بعجمتها. يُنظر : ابن مراد : دراسات، ص ص 191 - 192.

(133) لا يختصّ هذا المصطلح باللفظ الأعجمي.

(134) جاءت هذه الرّموز في المقدّمة : الوسيط 16/1.

«محدث» على نحو 13 لفظا (135).

أمّا تعريف هذه المُصطلحات فقد ورد في موضعين : المُقدّمة، ومواضع هذه الألفاظ باعتبارها مداخل في المُعجم.

فأمّا في المقدّمة، فقد عُرّف «المعرّب» كما يلي : «اللفظ الأجنبي الذي غيرّه العرب بالنّقص أو بالزّيادة، أو بالقلب» (136)؛ وعُرّف «الدّخيل كالآتي : «اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير كالأكسجين والتّليفون» (137)؛ وعُرّف مُصطلح «مجمعي» كما يلي : «اللفظ الذي أقرّه مجمع اللغة العربية» (138)؛ وعُرّف «المُولّد» كالآتي : «اللفظ الذي استعمله النّاس قديما بعد عصر الرّواية» (139)؛ وعُرّف «المُحدث» كما يلي : «اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث، وشاع في لغة الحياة العامة» (140).

أمّا التّعاريف التي وردت لهذه المُصطلحات في المُعجم، فإنّها كما يلي : «المعرّب: أعرب الاسم الأعجمي : نطق به على منهاج العرب» (141)، و «عرّب الاسم الأعجمي : أعربه» (142)، و «استعرب : صار دخيلا في العرب، وجعل نفسه منهم» (143)؛ وعُرّف «الدّخيل كالآتي : «كلّ كلمة أُدخلت في كلام العرب وليست منه» (144)؛ وعرّف المولّد كما يلي : «المُولّد في الكلام كُلّ لفظ كان عربيّ الأصل ثُمّ تغيّر في الاستعمال، والمُولّد : اللفظ العربي الذي يستعمله النّاس بعد عصر الرّواية» (145). ولم يُعرّف مُؤلّفو الوسيط مُصطلحيْ «مجمعي» و«محدث» في مدخلين في المعجم.

---

(135) ينظر : ابن حسين : منزلة اللفظ، ص ص 241 - 298.

(136) الوسيط، 16/1 (المقدمة).

(137) نفسه، 16/1 (المقدمة).

(138) نفسه، 16/1 (المقدمة).

139) نفسه، 16/1 (المقدمة).

(140) نفسه، 16/1 (المقدمة).

(141) نفسه، 612/2.

(142) نفسه، 612/2.

(143) نفسه، 612/2.

(144) نفسه، 285/1.

(145) نفسه، 1099/2.

ويثير هذا العمل - على أهمّيته- مشاكل منهجية، أهمّها التّداخُل بين هذه المصطلحات على مُستوى التّطبيق في المُعجم :

(2) التّداخل بين مصطلحيْ «معرّب» و «دخيل» :

اعتمد مُؤلّفو الوسيط - أساسا - هذين المُصطلحين للإشارة الى عُجمة المُقترضات. ويدلّ تعريفهم لهما على أنّهم مُتأثّرون بمقياسيْ الزمن والبنية. ولكن يعْسُر الجزْمُ بأيّهما قدْ أخذ المُؤلفون.

أ - مقياس الزّمن :

يُقْصد بهذا المقياس اعتبار ما دخل العربية من الألفاظ الأعجمية مُنْذ العصر الجاهلي الى نهاية عصر الاحتجاج مُعرّبا، وما دخلها بعد ذلك دخيلا. وتُعتبر هذه النّظرية أشدّ النّظريات تحفّظا إزاء الألفاظ الأعجمية لأنّها تعتبر التّعريب سماعيا، وتقصره على ما ورد على ألسنة العرب الفُصحاء، وتحْصر المُعرّبات في ما يُقارب ألف كلمة (146).

وإنّ في نظرية مُؤلّفي الوسيط وتطبيقهم - خاصة منهم المجمعيين القُدامى - ما يُمكن أن يوحي بأنّهم راعوا في تصنيفهم الألفاظ الأعجمية بحسب تلك المصطلحات مقياس الزّمن. أي أنّهم ميّزوا بين ما دخل العربية من تلك الألفاظ حتّى نهاية عصر الاحتجاج وما دخلها بعده. فلقد اشترطوا أن يكون التّعريب على منهاج العرب (147)، أو طريقة العرب (148) في التّعريب. وهم بذلك يرمون الى الاكتفاء بما عرّبه العرب المشهود لهم بالفصاحة ويمنعون المُعرّبات الجديدة (149)، أو يسْعون - على الأقلّ- الى عدم السّماح بالتّوسّع في قرار التّعريب المذكور (150) ولذلك عرّبوا ما نُقل عن العرب الفصحاء الأوائل أنّهم أدخلوه العربية.

---

(146) مذكور : مجمع اللغة، ص 44.

(147) الوسيط، 16/1 (المقدّمة).

(148) مجمع القاهرة : « مجموعة القرارات العلمية»، أخرجها وعلّق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، القاهرة 1382هـ/1963م (201 ص)، ص 83، و85.

(149) مذكور : مجمع اللغة، ص 44.

(150) نفسه، ص 44.

ومن أمثلة ما اعتبروه مُعرّبا من هذه الألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية قبل عصر الاحتجاج : «ابريق» (151) وهو فارسي، و «ابليس» (152) وهو يوناني، و «استبرق» (153) وهو فارسي، و«إوان» (إيوان) (154) وهو فارسي، و«بريد» (155) وهرفارسي، ويعتبره البعض لاتينيا، و«جُمان» (156) وهو فارسي، و«درهم» (157) وهو يوناني، و«سُنْدُس» (158) وهو يوناني، و«سُور» (159) وهو فارسي، و«مرزبان» (160) وهو فارسي . .الخ.

ومن أمثلة ما اعتبروه دخيلا من الألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية بعد عصر الاحتجاج : «أفيون» (161) وهو يوناني، و«أُفْيانُس» (162) وهو يوناني، و«ألماس» (163) وهو يوناني، و«أنشوجه» (164) وهو اسباني، و«بارود» (165) وهو يوناني، و«باشا» (166) وهو تركي، و«برميل» (167) وهو اسباني، و«بشكير» (168) وهو فارسي، و«بقلاوة» (169) وهو تركي، و«ترباس» (170) وهو فارسي . . . . الخ.

غير أنّ الأخذ بهذا المقياس لم يكن مُطّردا، إذ نجد ضمن ما اعتُبر معرّبا ألفاظا أعجمية دخلت العربية من لُغات أوروبية حديثة، أي أنّها قُبلت في العربية بعد عصر الاحتجاج، ولم يُعرّبها العرب المشهود لهم بالفصاحة. ومن هذه الألفاظ : «أُبرا» (171) وهو إيطالي، و«بُرْصه» (172) وهو إيطالي، و «ترام» (173) وهو انغليزي، و «تُرْبين» (174) وهو فرنسي، و«دراما» (175) وهو لاتيني، و«دوق» (176) وهو فرنسي، و«صنْدل»

---

(151) الوسيط، 2/1.
(152) نفسه، 3/1.
(153) نفسه، 17/1.
(154) نفسه، 34/1.
(155) نفسه، 491.
(156) نفسه، 142/1.
(157) نفسه، 292/1.
(158) نفسه، 472/1.
(159) نفسه، 479/1.
(160) نفسه، 353/1.
(161) نفسه، 22/1.
(162) نفسه، 22/1.
(163) نفسه، 25/1.
(164) نفسه، 31/1.
(165) نفسه، 37/1.
(166) نفسه، 37/1.
(167) نفسه، 54/1.
(168) نفسه، 60/1.
(169) نفسه، 68/1.
(170) نفسه، 86/1.
(171) نفسه، 2/1.
(172) نفسه، 51/1.
(173) نفسه، 88/1.
(174) نفسه، 86/1.
(175) نفسه، 291/1.
(176) نفسه، 314/1.

(حـذاء) (177)، وهو فرنسي، و «قازوزة» (178) وهو فرنسي . . الخ.

وقـد يكون هذا الخلط ناجـما عن سـعي المُجـدّدين إلى تجاوز مـقـياس الفـصاحـة المتشدّد. فهم قد كسروا حدود الزّمان بتعريبـهم ألفاظا أعجمية حديثة. ولعلّ ابراهيم مدكور قـد قصـدهم بقـوله : «ومن حُـسن الحظ أنّ من بين اللغـويين القُـدامى من اسـتمـسك بالقـياس والاجـتـهاد أمـثـال أبي علي الفـارسي، وابن جنّي، وفـيهـمـا نُصرة لـلمُجـدّدين المُعاصرين» (179). ولقد آثر هؤلاء المجـدّدون -بعدما حاولوا عبثا توضيح قرار الـتّعريب- أن يختاروا الحلّ العملي، «فأقرّوا في المعجم مـعرّبات كثيرة وحديثة في العلوم والفنون» (180). وهي تلك التي وُضعت الى جانب المعرّبات القديمة، ومن بينها الأمثلة التي سُقناها.

غـير أنّ ما يُضعف هذا التّـعليل هو أن مُـؤلّفي الوسيـط عرّفـوا نظائر ما عـرّبوه من مصطلحـات حديثة بمصطلح الدّخـيل. ومن أمثلة ما اعـتبروه دخـيلا : «بُذْرَة» (181) وهو فرنسي، و«بطرك» (182)، وهو لاتيني، و«تلفون» (183) وهو فرنسي، و«جرانيت» (184) وهو فرنسي، و«جُمباز» (185) وهو فرنسي، و«دبلوم» (186) وهو فرنسي . . الـخ. وهذه الألفاظ الأعـجمـية لا تخـتلف من حيث الزّمن عـن تلك الألفاظ الحـديثة التي اعـتُبـرت مُعـرّبة. وبذلك يظلّ الخلط قائمـا بين مصطلحي المعرّب والدّخـيل بالنّظر الى مقيـاس الزّمن أو قدم الألفاظ أو حداثتها.

ب - مقياس البنية :

يُنظر - باعـتبـار هذا المقـياس- في مـدى خُضـوع الألفاظ الأعـجـميـة لنظام العربيـة الصّرفيّ. فمـا طُوّع من تلك الألفاظ لموازين العربية، فهـو معرّب، وما استعـصى منها عُدّ

(177) نفسه، 545/1.

178) نفسه، 761/2. .

179) مدكور : مجمع اللغة، ص 45.

(180) نفسه، ص 44.

181) الوسيط، 44/1.

(182) نفسه، 63/1.

(183) نفسه، 90/1.

(184) نفسه، 119/1.

(185) نفسه، 138/1.

(186) نفسه، 280/1.

دخيلا. وهذا المقياس -نظريّا- هو أكثر تفتّحا على المعرّبات لأنه يعتمد القياس لا السّماع. والمعرّب، بحسب هذا المقياس، لا يقتصر على ما نُقل عن فُصحاء العرب في عصر الاحتجاج، بل «ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» (187).

ولقد ورد في أقوال المؤلّفين ما يُشير إلى هذا المقياس. وذلك عندما فسّروا التّعريب بأنه التّغيير بالنّقص أو بالزّيادة أو بالقلب (188)، وفسّروا الدّخيل بأنه ما لم يتغيّر كالأكسجين (189). ولقد أطلقوا -على هذا الأساس- هذين المصطلحين على عدد من الألفاظ الأعجمية.

فممّا اعتبروه مُعرّبا لموافقته أوزانا عربية: «أبزن»، (190) وهو فارسي، على وزن (أفْعل)، و«أسطول» (191) وهو يوناني، على وزن (أفعول)، و«إفريز» (192) وهو لاتيني على وزن (إفعيل)، و«باذق» (193) وهو فارسي، على وزن (فاعل)، و«باس» (فعل) (194) وهو فارسي، على وزن (فَعَل)، و «باقول» (195) وهو يوناني، على وزن (فاعول)، و«بَخْت» (196) وهو فارسي، على وزن (فَعْل)، و«برْبط» (197) وهو فارسي، على وزن (فعْلل)، و«بُرْصه» (198) وهو إيطالي على وزن (فُعْلة).. الخ.

وممّا اعتبروه دخيلا لاستعصائه على أوزان العربية، نذكر: «ألْمنيُم» (199) وهو انغليزي، و«بَرلَنْت» (200) وهو إيطالي، و«بري بري» (201) وهو فرنسي (عن إحدى اللّغات السّنغالية)، و«بَسْطرمه» (202) وهو تركي، و«بَسكَويت» (203) وهو إيطالي، و«بَنكنوت» (204) وهو انغليزي، و«بيانلاّ» (205) وهو إيطالي، و«تراجيديا»، (206) وهو لاتيني،

(187) ابن جنّي: كتاب الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، القاهرة 1952 - 1956 (3أجزاء) 357/1.

(188) الوسيط، 16/1 (المقدمة).

(189) نفسه، 16/1 (المقدمة).

(190) نفسه، 2/1

(191) نفسه، 18/1.

(192) نفسه، 21/1.

(193) نفسه، 37/1.

(194) نفسه، 97/1.

(195) نفسه، 86/1.

(196) نفسه، 42/1.

(197) نفسه، 48/1.

(198) نفسه، 51/1.

(199) نفسه، 25/1.

(200) نفسه، 53/1.

(201) نفسه، 55/1.

(202) نفسه، 58/1.

(203) نفسه، 53/1.

(204) نفسه، 74/1.

(205) نفسه، 83/1.

(206) نفسه، 86/1.

و«تلفزيـون» (207) وهو فرنسي، و«خانقاه» (208) وهو فارسي . . الخ.

لكنّ المؤلفين لم يلتزموا بهذا المبدإ التزاما تامّا، إذ نجدهم قد أطلقوا مُصطلح «معرّب» على ألفاظ أعجميّة تستعصي على موازين العربية مثل «آذريون» (209) وهو فارسي، و«أسطرلاب» (210) وهو يوناني، و«برنامج» (211) وهو فارسي، و«بروتستنْتية» (212) وهو فرنسي، و«بُقْسُماط» (213) وهو يوناني، و«بيمارسْتان» (214) وهو فارسي، و«ترْموجراف» (215)، وهو فرنسي، و«ترْموجرام» (216) وهو فرنسي، و«ترْموستات» (217) وهو فرنسي، و«ترمومتر» (218) وهو فرنسي . . الخ. واعتبروا -خلافا لذلك- دخيلا ألفاظا أعجمية يُمكن أن تُلحق بالأوزان العربية، مثل «أطلس» (219) وهو يوناني على وزن (أفعل)، و«إقليم» (220) وهو يوناني، على وزن (إفعيل)، و«أنشوجه» (221) وهو اسباني، على وزن (أفعولة)، و«بارود» (222) وهو يوناني، على وزن (فاعول). و«بُرغُل» (223) وهو فارسي، على وزن (فُعلُل)، و«بريزة» (224). وهو فرنسي، على وزن (فعيلة)، وفعل «بستر» (225) وهو فرنسي، على وزن (فعْلل)، و«بلاّن» (226) وهو يوناني، على وزن (فعّال) . . الخ.

ولذلك يعسُر أن نرى في المعجم الوسيط - في طبعاته الحالية - طريقة واضحة المعالم في تعريف الألفاظ الأعجمية بمُصطلحيْ «معرّب» و«دخيل» . ومردّ ذلك صُعوبة المسألة في المقام الأول.

---

(207) نفسه، 90/1.
(208) نفسه، 269/1
(209) نفسه، 1/1
(210) نفسه، 18/1
(211) نفسه، 54/1
(212) نفسه، 55/1
(213) نفسه، 67/1
(214) نفسه، 82/1
(215) نفسه، 88/1
(216) نفسه، 88/1
(217) نفسه، 88/1
(218) نفسه، 88/1
(219) نفسه، 21/1
(220) نفسه، 22/1
(221) نفسه، 31/1
(222) نفسه، 37/1
(223) نفسه، 52/1
(224) نفسه، 50/1
(225) نفسه، 57/1
(226) نفسه، 73/1

(3) - المشاكل التي تثيرها مُصطلحات «مجمعي»، و«مُولّد»، و«مُحدث» :

حدّد مؤلفو الوسيط - نظريًا- مفهوم هذه المصطلحات بقولهم إنّ المجمعي هو ما أقرّه المجمع من ألفاظ، وإنّ المولّد هو اللفظ العربي الذي استُعمل بعد عصر الرّواية، وإنّ المُحدث هو ما استُعمل في العصر الحديث (227). وطبّقوا ذلك في المُعجم، فاعتبروا «مجمعيا» - على سبيل المثال- «أرستقراطية» (228) وهو يوناني، و«أرمادا» (229) وهو اسباني، و«أسبيرين» (230) وهو فرنسي، و«اسقاله» (231) وهو ايطالي، و«أسمنت» (232) وهو فرنسي، و«أسيتون» (233) وهو فرنسي، و«أنزيم» (234) وهو فرنسي، و«أنسولين» (235) وهو فرنسي، و «أنفلونزا» (236) وهو إيطالي، و«أُورطى» (237) وهو يوناني . . الخ. الاّ أنّ تطبيقهم هذا يُثير بعض المشاكل، منها :

أ - أنّ الألفاظ الأعجمية الموصوفة بمُصطلح «مجمعي»، لم تكن كلّها ممّا أقرّه المجمع، إذ نجد من بينها ألفاظا أعجمية قديمة، نذكر منها : «أسطُرلاب» (238) وهو يوناني، و«أنقليس» (239) وهو يوناني، و«ببْر» (240) وهو فارسي، و «ترياق» (241) وهو يوناني، و«زئبق» (242) وهو فارسي، و«زُمرّد» (243) وهو فارسي، و«مرمر» (244)، وهو

(227) يُنظرُ فيما سبق في هذا الفصل، ص ص 303 - 304

(228) الوسيط، 14/1

(229) نفسه، 15/1

(230) نفسه، 17/1

(231) نفسه، 18/1

(232) نفسه، 18/1

(233) نفسه، 19/1

(234) نفسه، 30/1

(235) نفسه، 31/1

236) نفسه، 31/1

(237) نفسه، 33/1

(238) نفسه، 18/1

(239) نفسه، 31/1

(240) نفسه، 38/1

(241) نفسه، 88/1

(242) نفسه، 401/1

(243) نفسه، 414/1

(244) نفسه، 900/1

يوناني. .الخ. وهذه الألفاظ مُثبتة في المعاجم القديمة مثل لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (245).

ب – أنّ الفرق لا يبدو جليًّا بين مصطلح "مجمعي"، ومصطلحي "المعرب" و"الدّخيل"، وخاصة بين "مجمعي" و"دخيل"، إذ يعسرُ تفسير سبب نعت ألفاظ أعجمية مثل "أرخبيل" (246) وهو يوناني، و"إسقاله" (247) وهو إيطالي، و"الكترون" (248) وهو يوناني، بمصطلح "مجمعي"، ونعت ألفاظ أعجمية مثل "أطلس" (249) وهو يوناني، و"اسكله" (250) وهو إيطالي، و"أمبير" (251) وهو فرنسي، بمصطلح "دخيل".

ج – أنّ تعريف المولّد يتطلّب أن يخصّص هذا المصطلح للفظ العربي (252)، ويعتبر إطلاقه على ألفاظ أعجمية مخالفا لذلك المبدإ. ومن هذه الألفاظ الأعجمية: "بندر" (253) وهو فارسي، و"جبس" (254) وهو لاتيني، و"خريطة" (255) وهو يوناني، و"فوطة" (256) وهو سنسكريتي، و"قفّة" (257) وهو لاتيني، وغيرها.

د – أنّ تعريف "المحدث" (258) اقتضى أن يطلق هذا المُصطلح على اللفظ

(245) قد يُفسَّر نعتُ مؤلفي الوسيط مثلَ هذه الألفاظ الأعجمية القديمة بمصطلح «مجمعي» باسهامهم في تحوير تعاريف هذه الألفاظ. من ذلك أنّ الأمير مصطفى الشهابي قد ذكر في مناسبات عدّة رأيه في «فائدة تعريف الكثير من ألفاظ المعجم الوسيط تعريفا علميًا، موجزا، يناسب حجم المعجم، ليُميّز من أشباهه "كمحيط المحيط" و"أقرب الموارد" و"البستان" و"المنجد" – ينظر: محاضر، 24 (1957-1958)، ص 468.

(246) الوسيط، 1/ 13.

(247) نفسه، 1/ 18.

(248) نفسه، 1/ 25.

(249) نفسه، 1/ 21.

(250) نفسه، 1/ 456.

(251) نفسه، 1/ 26.

(252) ينظر في تعريف لفظ "المولّد"، الوسيط، 2/ 1099.

(253) الوسيط، 1/ 73.

(254) نفسه، 1/ 110.

(255) نفسه، 1/ 236.

(256) نفسه، 1/ 732.

(257) نفسه، 1/ 781.

(258) ينظر في تعريف هذا المصطلح فيما سبق ، ص ص 88 -89؛ الوسيط، 1/ 16 (المقدمة).

الحديث، وضمنيا يقصد به اللفظ العربي الحديث، لأنّ ما لم يكن عربيا من الالفاظ الحديثة، فأولى به أن يُعرّف بأحد المصطلحين : "معرّب" أو "دخيل"، . غير أننا نجد أنّه أطلق أيضا على ألفاظ أعجمية قديمة، مثل "فنطاس" (259) وهو يوناني، و"قرطاس" (260) وهو يوناني، و"قميص" (261) وهو لاتيني، وغيرها.

(4) - يستنتج ممّا سبق أن مصطلحات "المعرّب"، و"الدّخيل" و"المعجمي"، و"المولّد"، و"المحدث" تداخلت على مستويي النظريّة والتّطبيق (262). وقد كان من أمثلة ذلك تعريف مؤلّفي الوسيط "الدخيل" تعريفين متناقضين : أولهما يشير الى أنّه "اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير كالأكسجين والتّلفون" (263)، وثانيهما يدلّ على أنه "كلّ كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه" (264). فإذا كان التّعريف الأول يحصر الدّخيل فيما استعصى من الألفاظ الأعجمية على نظم العربية، فانّ الثاني يتّسع ليشمل كلّ ما دخل العربية في جميع العصور، سواء تغيّر أو لم يتغيّر، أي أنّه يعتبر الدّخيل في معناه العام (265). وما يؤكّد هذا التّعميم أنّ المؤلّفين قد قرّروا في بداية الأمر إطلاق مصطلح وحيد - وهو مصطلح "معرب" - على "الكلمة المعرّبة أيّا كان أصلها" (266)، وأشاروا إلى أنّ حروف الدّخيل كلّها أصيلة (267).

ومن نتائج هذا التداخل والتّعميم أن وُجد أكثر من مصطلح لنعت نفس اللفظ الأعجمي، مثل وصف "أفريز" بمصطلح "معرّب" في موضعه من التّرتيب

---

(259) نفسه، 1/ 729.

(260) نفسه، 1/ 755.

(261) نفسه، 1/ 788.

(262) بوبو : أثر الدّخيل، ص 35.

(263) الوسيط، 1/ 16 (المقدمة).

(264) نفسه، 1/ 285.

(265) بوبو : أثر الدّخيل، ص 50.

(266) جاء ذلك في المنهج الذي اقترحته لجنة الوسيط عندما عرضت نموذجا لمعجمها، ينظر محاضر، 23 (1956-1957)، ص 511.

(267) يدلّ استعمال المصطلحين في نفس الموضع على هذا التداخل والتّعميم، نفسه، ص 511.

. الألفبائي (268)، وبمصطلح "مجمعي" في موضع ترتيبه تحت (فرز) (269)، ونعت "أكسجين" بمصطلح "دخيل" في المقدّمة (270)، وبمصطلح "مجمعي" في موضعه من الترتيب الألفبائي (271).

ولقد اختلف وصف بعض الألفاظ الأعجمية بهذه المصطلحات بين المعجم الوسيط والمعجم الكبير رغم إشراف المجمع على وضع المعجمين. من ذلك أنّ عدّ "ازميل" - وهو يوناني - مجمعيًا في المعجم الوسيط (272)، ومعرّبا في المعجم الكبير (273)، ونعت "اسبيداج" - وهو فارسي - بمصطلح "مجمعي" في المعجم الوسيط، (274) وبمصطلح "معرّب" في المعجم الكبير (275)، ووصف "أشنان" بمصطلح "مجمعي" في المعجم الوسيط (276)، وبمصطلح معرّب في المعجم الكبير (277)، واعتبر "أوج" مجمعيا في المعجم الوسيط (278) ومعرّبا في المعجم الكبير (279) .. الخ.

3 - اللّغات المُقرضة :

من ضرورات المنهج العلمي في الحديث عن الألفاظ المُقتَرضَة أن تُذكَر لغاتها الأصلية. وهو مظهر من مظاهر الدقّة في المعجم اللغوي العام. إلاّ أنّ المعاجم العربية العامة - القديمة منها والحديثة على السّواء - لم تُولِ هذا المظهر عناية كافية فجاء ذكر اللغات الأصلية لهذه الألفاظ فيها عرضيّا. أمّا المعجم الوسيط، فقد نُسب فيه اثنان وتسعون من الألفاظ الأعجمية إلى لغاتها الأصلية، منها أربعة وستّون نُسبت إلى الفارسية، نذكر منها "أنموذج" (280)، و "بارياء" (281)، و"بركار" (282)، و"بنْزهير" (283)، و"خُشْكار" (284)، و"درويش" (285) .. الخ. وأحد عشر منها نُسبت

(268) الوسيط، 1/ 21.
(269) نفسه، 2/ 706.
(270) نفسه، 1/ 16.
(271) نفسه، 1/ 22.
(272) نفسه، 1/ 415.
(273) المعجم الكبير، ص 255.
(274) الوسيط، 1/ 17.
(275) المعجم الكبير، ص 263.
(276) الوسيط، 1/ 19.
(277) المعجم الكبير، ص 323.
(278) الوسيط، 1/ 33.
(279) المعجم الكبير، ص 598.
(280) الوسيط، 1/ 31.
(281) نفسه، 1/ 788.
(282) نفسه، 1/ 788.
(283) نفسه، 1/ 788.
(284) نفسه، 1/ 788.
(285) نفسه، 1/ 788.

إلى اليونانية (286)، نذكر منها : "أرثوذكس" (287)، و"إنجيل" (288)، و"برجاس" (289) . . الخ، وعشرة منها نُسبت إلى التركية، نذكر منها : "أفندي" (290)، و"تكيّة" (291)، و"جُمرك" (292) . . الخ، ولفظان نُسبا إلى الفرنسية، هما "طُرنشول" (293)، و"متر" (294)، ولفظان نُسبا إلى اللاتينية، هما "كاثوليك" (295)، و"لاتيني" (296)، ولفظان نُسبا إلى الهندية، هما "بنج" (297)، و"شطرنج" (298)، ولفظ واحد نفسب الى الرّوسية، هو "بُلشفيه" (299).

وتثير نسبة هذه الألفاظ الى لُغاتها الأصلية بعض القضايا المُتصلة بالمنهج المتّبع في ذكر اللغات الأصلية للألفاظ الأعجمية في المعجم الوسيط، نوردها فيما يلي :

(1) - يعتبر عدد الألفاظ الأعجمية المنسوبة إلى لغاتها الأصلية ضعيفا، ولا يخضع كلّ الخضوع لاختيار منهجي واضح، إذ قد نسبت في هذا المعجم ألفاظ أعجمية إلى لغاتها الأصلية، ولم تنسب ألفاظ أخرى. وقد يُعزى هذا التّردّد إلى اختلاف المجمعيين

(286) ضممنا الى اليونانية لفظين، هما : سجنجل وقد نُسب الى الرّومية، الوسيط، 1/ 434، وإسكيم، وقد نُسب الى النصرانية، الوسيط، 1/ 18.
(287) نفسه، 1/ 12.
(288) نفسه، 1/ 30.
(289) نفسه، 1/ 48.
(290) نفسه، 1/ 22.
(291) نفسه، 1/ 89.
(292) نفسه، 1/ 139.
(293) نفسه، 2/ 576.
(294) نفسه، 2/ 886.
(295) نفسه، 2/ 809.
(296) نفسه، 2/ 848.
(297) نفسه، 1/ 73.
(298) نفسه، 1/ 502، وقد نسب المؤلفون "الشطرنج" الى اللغة الهندية، دون تحديد أو ضبط. وهو من السنسكريتية، وهي من لُغات الهند، ينظر : ابن مراد : المصطلح الأعجمي، 1/ 38.
(299) الوسيط، 1/ 71.

حول ضرورة القيام بهذا العمل في المعجم الوسيط. فلقد كان بعضهم يتحمّس له (300)، وكان بعضهم الآخر يؤثر أنْ يُخَصّ المعجم الكبير دون المعجم الوسيط بذلك (301). ويبدو أنّ الأمر قد آل بالمؤلّفين - نتيجة ذلك - الى موقف وسط، وهو أنّهم لم يتخلّوا نهائيا عن ذكر اللغات الأصلية للألفاظ الأعجمية، ولكنّهم - كذلك - لم يذكروها على نحو مطّرد، سواء في المعجم الوسيط أو في المعجم الكبير (302).

(2) - لقد نسب في المعجم الوسيط من الألفاظ الأعجمية القديمة الى لغاتها الأصلية أكثر ممّا نسب من الألفاظ الأعجمية الحديثة. وذلك رغم صعوبة معرفة اللغات الأصلية للألفاظ القديمة، ويسر ذلك بالنّسبة إلى الألفاظ الحديثة. ومن أمثلة ما أغفل ذكر لُغاته الأصلية من الألفاظ الحديثة رغم شهرتها الألفاظ الفرنسية الأصل التّالية : "أنسولين" (303)، و"بُرجوازية" (304) و"بنسلين" (305)، و"تلسكوب" (306)، و"تلفزيون" (307).. الخ.

(300) حول هولاء المجمعيين، نذكر قول رمسيس جرجس انّ "العرب لعدم تثبّتهم من أصل الكلمات المعرّبة يقولون عن الكلمة انّها "معرّبة" فحسب، ولكنّنا الآن، وقد عرفنا على وجه التحقيق السّواد الأكبر من المصادر اللغوية لهذه الألفاظ، يحسُن بنا أن نذكر بصراحة المصدر الحقيقي"، محاضر، 23 (1956-1957) ص 552. وأبدى محمد رضا الشبيبي رأيا مُشابها مُلاحظا أنه "في جملة من الكلمات الأعجميّة يكتفى بأن يُقال "معرّب"، والأحسن أن يُشار الى أصل الكلمة، أن يُقال فارسية معرّبة أو سريانية أو حبشية معرّبة، وفي بعض الكلمات يقال "دخيل"، والأحسن أن يُشفع ذلك بأصل الكلمة"، نفسه، ص 551.

(301) ذكر ابراهيم مصطفى أنّ اللجنة "رأت أن تُشير الى كلّ كلمة غير عربية بأنّها معرّبة، واكتفت بذلك تاركة التّفصيلات الأخرى لمعاجم أخرى مثل المعجم الكبير"، محاضر، 23 (1956-1957)، ص 554.

(302) من الألفاظ الأعجمية التي أغفِل ذكرُ لُغاتها الأصلية في المعجم الكبير : "أرخبيل"، المعجم الكبير، ص 189؛ و"أرمادا"، نفسه، ص 222، و"أسباناخ"، نفسه، ص 260؛ و"أسبيرين"، نفسه، ص 263؛ و"اسكاريه"، نفسه، ص 292؛ و"أسمنت"، نفسه، ص 299؛ و"أكسجين"، نفسه، ص 390؛ و"الكترون"، نفسه، ص 435؛ و"ألنيم"، نفسه، ص 451.

(303) الوسيط، 1/ 31.

(304) نفسه، 1/ 48.

(305) نفسه، 1/ 73.

(306) نفسه، 1/ 90.

(307) نفسه، 1/ 90.

(3) - نسب إلى اللغة الفارسية من الألفاظ الأعجمية أكثر ممّا نفسب إلى أيّة لُغة أخرى مُقْرِضة للعربية. وذلك راجع إلى مكانة اللغة الفارسية المميزة بين العرب في المشرق (308) إذ أنّ صلاتهم بها متينة، فهي لُغة إسلامية معروفة لدى الكثيرين من اللغويين القدماء الذين ينحدر بعضهم من أصل فارسي (309). وقد ساعد على تأصيل الألفاظ الفارسية أنّ المعجميين القدامى عُنوا بنسبة الكثير من الألفاظ الفارسية إلى لغتها الأصلية، وأثبتوها في معاجمهم.

4 - الأصل الأعجمي :

لم تلق مسألة ذكر أصول الألفاظ الأعجمية - على أهميتها - عناية كبيرة لدى المعجميين العرب القدامى. لذلك قلّت إشاراتهم إلى الأصول الأعجمية في معاجمهم. ولم يشذّ المعجم الوسيط عن المعاجم القديمة في هذا الشّأن، إذ لم يذكر فيه سوى ثلاثة عشر أصلا أعجميا هي : "بيدون" أصلا فارسيا لـ"بدرون" (310)، و"مرتبان" أصلا فارسيا لـ "برطمان" (311)، و"بركار" أصلا فارسيا لـ "بيركار" (312)، و"برنامه" أصلا فارسيا لـ "برنامج" (313)، و"خوش آب" أصلا فارسيا لـ "خُشاف" (314)، و"طارم" أصلا فارسيا لـ "طارمة" (315)، و"ترتيب" أصلا يونانيا لـ "طرطير" (316) و"فهرست" أصلا فارسيا لـ "فهرس" (317)، و"نموذه" أصلا فارسيا لـ "نَموذج" (318)، و"هِربد"

(308) أشار الى ذلك الجاحظ بقوله : "الا ترى أن أهل المدينة لما نزل فيهم أناس من الفرس في قديم الدّهر علقوا بألفاظ من ألفاظهم، ولذلك يسمّون البطّيخ (الخربز)، ويسمّون السّميط (رزدق)، ويسمّون المصوص (المزوز)، ويسمّون الشطرنج (الاشترنج)"، أبو عثمان الجاحظ : البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1948-1950 (4 أجزاء)، 1/ 19.

(309) ابن مراد : اللفظ الأعجمي، ص 282، وينظر : ابن حسين : منزلة اللفظ، ص 269.

(310) الوسيط، 1/ 45.

(311) نفسه، 1/ 51.

(312) نفسه، 1/ 53.

(313) نفسه، 1/ 54.

(314) نفسه، 1/ 244.

(315) نفسه، 1/ 576.

(316) نفسه، 1/ 575.

(317) نفسه، 1/ 730.

(318) نفسه، 1/ 994.

أصلا فارسيا لـ "هربذ" (319)، و"هَفتَه" أصلا فارسيا لـ "هَفْتَق" (320) و"أندام" أصلا فارسيا لـ"هندام" (321)، و"ونه" أصلا فارسيا لـ "ونج" (322).

ويلاحظ من هذا المظهر أنّ عدد الألفاظ التي ذكر لها أصل أعجمي قليل، ومن ناحية أخرى، فإنّ جلّ ما ذكر من أصول أعجمية يعود إلى اللغة الفارسية. ويعني ذلك أنّ ذكر الأصل الأعجمي لهذه الألفاظ لم يكن نابعا من اختيار منهجي، وإنّما هو اقتفاء لآثار المعجميين القدامى في حصر القليل من الاهتمام الذي أولوه للفظ الأعجمي في الألفاظ الفارسية، للأسباب التي ذكرت سابقا (323)، ولأن الحروف متشابهة الرسم بين اللغتين العربية والفارسية مع تميّز الفارسية بالحروف التّالية : (پ)، وتقابل P اللاتيني، و (چ) وتقابل C التي تنطق Tch، و (ژ) وتنطق Z (Dj)، و (گ) وتنطق G، وهي القاف التونسية.

5 - ذكر الدلالة الأصلية :

نبّه العلماء العرب والأوروبيون إلى أهميّة تحديد اللفظ بالدلالة (324) في الأعمال اللغوية والمعجمية. وذكر دلالة الأصل الأعجمي للّفظ المقترض مهمّ لضرورته في الأعمال اللغوية العامة ودوره في توضيح أسباب الاقتراض (325). ولذلك، فهو من

(319) نفسه، 1/ 1020.

(320) نفسه، 1/ 1029.

(321) نفسه، 1/ 1038.

(322) نفسه، 1/ 1101.

(323) ينظر ابن حسين منزلة اللفظ، ص 269.

(324) مثال ذلك قول ابن خلدون : "ثمّ بعد ذلك يتعيّن النّظر في دلالة الألفاظ. وذلك أنّ استفادة المعاني على الاطلاق من تراكيب الكلام على الاطلاق يتوقّف على معرفة الدلالات الوضعية" ويضيف : "ولكونها من مباحث الدلالة كانت لغوية"، ابن خلدون : المقدمة، تحقيق : حجر عاصي، بيروت 1988 ص ص 287-288، وقول Mounin (G) في ضرورة تحديد المصطلح وتأطيره بالدلالة اللغوية، ينظر : Clefs pour la sémantique, par Georges Mounin, Paris 1973 (268 p.), p. 9.

(325) Dictionnaire étymologique de la langue française, par Oscar Bloch et Walter von Wartburg, Paris, P.U.F. 1949; 4è éd., 1964 (720 p.), p.° XXIII.

ضرورات العمل المعجمي. إلا أنّ المعجميين العرب القدامى والمحدثين لم يطبّقوا هذا المبدأ في معاجمهم. ولم يشذّ مؤلفو الوسيط عنهم، إذ لم يذكروا من دلالات الأصول الأعجمية إلا ثلاثا، هي : "البشارة" مدلولا للفظ "انجيل" (326)، و"غطاء القدم" مدلولا للفظ "بابوش" وهو الأصل الأعجمي لـ "بابوج" (327)، و"الرمح أو السارية" مدلولا للفظ "برجاس" (328).

ولا شكّ أن ذكر دلالة الأصول الأعجمية للمقترضات يتطلّب معرفة دقيقة باللغات المقرضة، ووجود مراجع تلبّي حاجة المعجميين لتحقيق هذا الغرض. وهما شرطان، إن توفّرا بالنّسبة إلى البحث في دلالات الأصول الأعجمية للمقترضات الأوروبية الحديثة، فإنّهما قد لا يتوفّران - بنفس القدر - بالنّسبة إلى البحث في دلالات أصول المقترضات القديمة التي دخلت العربية منذ مئات السّنين. ولم تكن المعجمية آنذاك تجد في الدراسات اللغوية ما تجده اليوم من منزلة في الدراسات اللسانية.

6 - المظهر الصّوتي :

يتّصل المظهر الصّوتي في تعريف اللفظ الأعجمي بكيفية تلفّظه. والتّلفّظ جزء أساسي في هذا التّعريف (329)، لأن جانب الكلمة المنطوق لا يقلّ أهمية عن جانبها المرسوم (330)، وتهجئة الكلمة صوتيا (331) تبين - فضلا عن طريقة نطقها - ما طرأ عليها من تغيير صوتي مثل الابدال أو القلب أو تغيير نبرة . . الخ. ولقد اهتمّ المعجميون الغربيون بطريقة التلفّظ إلى درجة جعلت بعضهم يصنّف فيها معاجم مُتخصّصة (332). أمّا المعجميون العرب فإنّ القدامى منهم كانوا يصفون طريقة تهجئة الكلمة، ويشيرون إلى ما طرأ عليها

(326) الوسيط، 1/ 30.
(327) نفسه، 1/ 36.
(328) نفسه، 1/ 48.
(329) القاسمي : صناعة المعجم، ص 52.
(330) نفسه، ص 54.
(331) Ponétique.
(332) القاسمي : صناعة المعجم، ص 52.

من تغييرات (333)، ويكتفي المحدثون منهم بضبط حركات اللفظ بما في ذلك اللفظ الأعجمي. ومن هؤلاء مؤلّفو الوسيط الذين اعتنوا بضبط حركات المداخل، ومنها مداخل المقترضات، غير أنّهم لم يتجاوزوا ذلك إلى ضبط النّبر، والاشارة الى التّغييرات الصّوتية مثل الابدال والقلب وغير ذلك.

7 - المظهر الصّرفي :

يخُصّ هذا المظهر بنية اللفظ الأعجمي، وخاصّة ما اتّصل منها بالنّحت أو بالتّركيب. ولقد كان المعجميون العرب القدامى يشيرون في معاجمهم الى بعض مكوّنات البنية (334)، الا أن المحدثين لم يولوها أهمية تذكر. ولم يشذّ عنهم مُؤلّفو الوسيط في ذلك. ومن أمثلة المقترضات التي يظهر جليًا في بنيتها النّحت أو التّركيب، ولم يشر مولّفو الوسيط الى مظهرها الصرفي - خاصّة أنّها مقترضات أوروبية حديثة معروفة عند أغلب اللغويين - نذكر : "بنكنوت"، (335)، و"ترموجراف" (336)، و"ترموستات" (337)، و"تلسكوب" (338)، و"تلفزيون" (339)، و"طرنشول" (340)، وغيرها.

8 - المظهر النّحوي :

يُمكن أن يُعرّف اللفظ الأعجمي نحويا من حيث نوعه، ان كان اسما، أو صفة،

---

(333) مثال ذلك تعريف "القنقن" كما يلي : "القنقن والقُناقِن بالضمة.. والجمع القَناقِن بالفتح"، لسان العرب، 5/ 177؛ "السُّلحفاة والسلحفاء ويقصر والسّلحفا مقصورة ساكنة اللام، مفتوحة الحاء، والسلحفاة بكسر السّين وفتح اللام"، القاموس المحيط، ص 1061؛ "القهرمان : يقال قهرمان وقرهمان"، لسان العرب، 5/ 180.. الخ.

(334) من أمثلة ذلك في لسان العرب : "بربط" من "بر" (صدر) و "بط" (بط)؛ "برسام" من "بر" (صدر) و "سام" (من اسماء الحوت)؛ "بريد" من "بريده دم" (محذوف الذنب)، لسان العرب، 1/ 183؛ و1/ 194؛ و1/ 189.

(335) الوسيط، 1/ 74.

(336) نفسه، 1/ 88.

(337) نفسه، 1/ 88.

(338) نفسه، 1/ 90.

(339) نفسه، 1/ 90.

(340) نفسه، 1/ 576.

أو مصدرا، أو فعلا لازما، أو متعدّيا (341)، ومن حيث جنسه إن كان مذكّرا أو مؤنّثا (342)، ومن حيث عدده إن كان مفردا أو جمعا (343). وقد يتضمّن التّعريف تهجئة تُميّز الأصل الثّابت Radical عن الزيادات الصرفيّة (Affixes dérivationnels) المتّصلة به، مثل السّوابق Préfixes، واللواحق Suffixes.

وقد تضمّنت المعاجم العربية القديمة والحديثة - أحيانا - إشارات إلى بعض هذه العناصر النّحوية، وتضمّنت - على نحو شبه مُطرد - ذكر الجموع (344).

والمعجم الوسيط، هو أحَدُ هذه المعاجم الحديثة التي كادت تقصر عملها - فيما يتعلّق بذكر العناصر النّحوية في تعريف اللفظ الأعجمي - على إيراد الجموع. ومن أمثلة ما ذكر جمعه في المعجم الوسيط "إجانه"، والجمع أجاجين (345)، و"اردب" والجمع أرادب (346)، و"أزج" والجمع آزج وآزاج (347)، و"أسوار" والجمع أساور وأساورة (348) .. الخ.

خـــاتمــــة :

يتّضح من خلال هذا البحث أنّ منهج معالجة اللفظ الأعجمي لم يكن محلّ عناية كافية في المعاجم العربية : قديمها وحديثها، وأنّ المعجم الوسيط قد امتاز عن تلك

---

(341) القاسمي : صناعة المعجم، ص 81 و ص 84.

(342) نفســـه، ص 71.

(343) من أمثلة الخطا الذي وقع فيه العرب عندما لم يتثبّتوا من مظهر المقترض النّحوي، أنّهم "صاغوا مفردا لكلمة "بياذق" (في الفارسية الحديثة : بياده) التي أخذوها على أنّها جمع حسب شُعورهم، فقالوا : بيذق، تماما على نمطهم في صوغ مفرد : "فردوس" لفراديس الذي حسبوه جمعا"، فولك : العربية، ص 30.

(344) مثال ذلك "قرطاس" والجمع قراطيس، لسان العرب، 5/ 62، و"قسطار" والجمع قساطرة، نفسه، 5/ 86، و"قُمقُم" والجمع قماقم، نفسه، 5/ 167، و"ابريق" والجمع أباريق، المنجد، ص1.

(345) الوسيط، 1/ 7.

(346) نفســـه، 1/ 13.

(347) نفســـه، 1/ 16.

(348) نفســـه، 1/ 19.

المعاجم بإيلائه هذه المسألة قدرا من الأهمية أكبر. وقد تجلّى ذلك الاهتمام في بابي ترتيب اللفظ الاعجمي وتعريفه.

وفي باب التّعريف، برز المعجم الوسيط خاصة بمنهجيته في تحديد نوع العجمة، وضبط مفاهيم المصطلحات التي ترمز الى كلّ نوع منها. ولكنّ عمل مؤلّفيه لم يسلم من بعض الشّوائب لانّ المسألة صعبة، وقد اضطرب فيها القدامى، ولم يزل الخلط بين المحدثين فيها كبيرا.

على أنّ من المحدثين من سنّوا منهجا من شأنه أن يخلّص بهذه المسألة من الاضطراب والخلط. ونقصد بهؤلاء معجميين تونسيين (349)، لعلّهم استلهموا نظريات عربية قديمة في المعرّب والدخيل، وخاصّة نظرية أبي حيّان الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب (350). وتقوم نظريته على اعتبار بنية اللفظ الأعجمي عند تعريف درجة عجمته. وقد صنّف هولاء المعجميون التونسيون الألفاظ الأعجمية - القديمة والحديثة على السّواء - الى ألفاظ طوّعت لقواعد اللغة العربية ونُظمها، فاعتبروها معرّبة، وألفاظ استعصت على التّطويع فاعتبروها دخيلة (351). ولهذا الاختيار المنهجي الذي يجد في النّظريات القديمة والحديثة دعما ومرتكزا فضلُ إنهاء الخلط الذي طال أمده في استعمال مُصطلحات العجمة.

ولقد كادت عناية مؤلّفي الوسيط تقتصر على تحديد نوع عُجمة المُقترضات دون سائر مظاهر التّعريف السّبعة الأخرى، إذ انعدمت الاشارة إلى تاريخ دخول الألفاظ الأعجمية اللغة العربية، وعولجت المظاهر الستّة الأخرى على نحو عرضي محدود، لأنّ معالجتها بشكل تام تتطلّب تمكّنا من اللغات المقرضة : دلالاتها وصرفها ونحوها، وهو ما لم يتيسّر دائما لواضعي المعاجم ومنهم مُؤلّفو الوسيط. وقد لا تكون هذه المظاهر على نفس القدر من الأهمية بالنسبة الى المعجمي العربي، إذ أنّ منها – في نظر الاستاذ ابراهيم

---

(349) هم خاصة الاساتذة محمد رشاد الحمزاوي وابراهيم بن مراد والطيب البكوش.

(350) ينظر فيما سبق ص 301 من هذا الفصل.

(351) ينظر حول ذلك الحمزاوي : العربية والحداثة، ص ص 157–172؛ البكّوش : اندماج الدّخيل، ص ص 59–60؛ ابن مراد : اللفظ الأعجمي، ص 295، نفسه : المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1993، ص 72.

بن مراد – (352) "ما هو واجب مع كلّ لفظ، ومنها ما هو أقلّ وجوبا، والمظاهر الواجبة هي الخمسة الأولى، والأقلّ وجوبا هي الثّلاثة الأواخر إذ ليس للّفظ الأعجمي في كلّ الحالات أهميّة في مستويات الأصوات والصّرف والنّحو. على أنّ المظهر الأوّل والمظهرين الرّابع والخامس – أي التّاريخ والأصل الأعجمي والدلالة – شديدة الصّعوبة على المعجمي العربي، وخاصّة إذا كانت معارفه باللغات الأعجمية محدودة. وتلك الصّعوبة كانت ولا تزال مثار المشاكل المنهجية في تعريف اللفظ الأعجمي في المعجم العربي عامة".

ولعلّ من أنجع الطّرق لازالة هذه المشاكل، ومعالجة هذه المظاهر المتعلّقة بتعريف اللفظ الأعجمي في المعجم الوسيط معالجة منهجيّة مكتملة، الاستفادة القصوى من المراجع المتاحة في هذا المجال (353).

هلال بن حسين
كلية الآداب، جامعة الوسط (سوسة)

(352) ابن مراد : اللفظ الأعجمي، ص ص 295-296.

(353) ينظر فيما ألف في المقترضات العربية : ابن مراد : اللفظ الأعجمي، ص ص 285-287.

موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب

تأليف فريد جبر، رفيق العجم
سميح دغيم، جيرار جهامي
مكتبة لبنان بيروت، 1996 (1346هـ)

تقديم : عبد الستار جبر

صدرت «موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب» مشتملة على ما يزيد على ألفين وتسعمائة مصطلح (2900). وقد تصدرت الموسوعة مقدّمة تلتها منهجيّة بحث في تحقيقها ثمّ معجم للمصطلحات والفهارس. وهذه الفهارس مقسّمة إلى : فهرس الموضوعات وجذورها وفهرس لجذور الموضوعات، ومسرد للمصطلحات المنطقيّة (عربي - فرنسي - أنكليزي). ومسرد للمصطلحات المنطقيّة (أنكليزي - فرنسي - عربي)، ومسرد للمصطلحات المنطقيّة (فرنسي - إنكليزي - عربي) وفهرس للمصطلحات المنطقيّة.

أ - في المقدّمة أشار المؤلفون إلى :

(1) «الأهميّة التي تُعلّق اليوم على المنطق كبيرة لما يجري فيه وعنه من أبحاث، وهي أبحاث تتحدّى المنهج لتطال الرّياضيات والعلوم فترمّزهما وتختزلهما بمعادلات ومسلّمات مشكّلة البنيات الصّورية القاعديّة»(1).

(2) «الحاجة إلى تطوير المادّة المنطقيّة تعميقا وتوسيعا يشعر بضرورة الاطلاع أو المزيد منه على هذه المرحلة أو تلك من تاريخ هذه المادّة»(2).

أي أن توضيح كلّ فترة من فترات تاريخ علم المنطق والكشف عن غوامضها ومجاهلها لا بدّ أن يلقيا أضواء جديدة على نواح من هذا العلم لم تكن معروفة أو على

---

(1) موسوعة مصطلحات علم المنطق : ص 17.

(2) الموسوعة ص 7.

الأقل كانت مهملة.

(3) «التوقف عند مادّة علم المنطق في صياغتها العربيّة وعند فترتها الإسلاميّة زمنا طويلا. فقد تحوّلت المادة منهجيا من الاستنباط إلى بعض الاستقراء أو من المعياريّة نحو بعض من التجريبيّة وخاصّة بعد امتزاج المنطق بأصول الفقه والتجارب العلميّة في تلك الحقبة وتبعا لطبيعة اللغة العربيّة المنطلقة من المحسوس» (3).

(4) التوجهات التجريبيّة لدى مناطقة العرب: أي أن المنطق عندهم تجاوز إلى حدّ بعيد لما كان قد رسمه أرسطو من أطر برهانيّة وقياسيّة وجدليّة وبلغ في أبحاثه بعض مناطقة العصر الحديث وتوجهاتهم دون صياغة تجريديّة أو رمزيّة محكمة (4).

(5) أهميّة المصطلح المنطقي: إنّ أهميّة المصطلح المنطقي دفعت المؤلفين «إلى جمعه وتوثيقه في حقبته الزمنيّة من غير إعادة محاكاته ليحلّ في الحاضر كنظم معرفي، بل كنظم لغوي وموروث غزير من المعاني قابع في اللاّمفكّر فيه» (5) وهكذا تتزاوج وتتلاقم الشكلانيّة الصوريّة في المنطق مع الشكلانيّة اللسانيّة الدّلاليّة في اللغة لخدمة الإحياء والتجديد ثمّ التوليد والابتكار. فالمراد من أهميّة المصطلح المنطقي هو إصابة هدفين: لغوي ومعرفي؛ وهذا يتجلّى في إغنائه اللغة العربيّة ومداخلته أعمال المتكلّمين والأصوليين نتيجة التبادل والتأثير بين مختلف العلوم الإسلاميّة، ابتداء من القرن الثالث الهجري. فلا عجب إن جاء هذا التداخل واضحا ومتكرّرا في بعض المصطلحات بين حقول هذه العلوم.

ويشير المؤلفون في خاتمة المقدّمة إلى هدف «موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب» قائلين: «إن شأنها شأن موسوعات العلوم العربيّة والإسلاميّة الأخرى سبر معظم المصطلحات المنطقيّة وجمعها. لأن جلّ الباحثين في علم المنطق يحتاجون إلى دقّة وتدقيق في مضامين كلّ مصطلح للاهتداء إلى كيفيّة استعماله أو فهم معانيه، فهذا العمل سيسهم في الحفاظ على ثروة منطقيّة ويفتح آفاقا واسعة أمام أعمال منطقيّة مستقبليّة وسيسهم له

---

(3) نفسه: ص ٧.

(4) نفسه: ص ٧١.

(5) نفسه ص ٧١.

بالقيام بمقارنات حول المصطلح الواحد «كالقياس» مثلا على مدى ثمانية عشـره قــرنا (300 ق م - 1500)».[6]

وهكذا يتبيّن لنا أنّ هذا العمل برمّتـه يسهم في تفكيك الموروث المنطقي وتبيّن أبعاده وخواصّـه وأثر الذهنيّة فـيه عـسى أن يمهّد كلّ ذلك لاسـتقـبال الأعـمال المنطقـيّة المعـاصرة استقبالا تمثّليا إغناء للمعرفة.

ب) منهجيّة تحقيق الموسوعة

إن المنهج المتبع في تأليف الموسوعة قد أشار إليه المؤلفون عبر جملة من البنود منها ما يتـعلّق بتنظيم مـضـامين المصطلحـات ومنهـا مـا يتـعلّق بنظم المصطلحـات في الموسـوعـة وترتيبها، ومنها ما يتعلّق بالمصادر المعتمد عليها في تحقيقها.

1) فبـالنسبـة إلى تنظيم مـضامين المصطلحـات ذكر المؤلفـون بنودا عشـرة نلخّص أهمّها :

(أ) اختـيار الموضوعـات الرّئيسيّـة الواضحة والمتمـيّزة ،التي تفي بتـعريف المصطلح وإسقاط الغامضة منها.

(ب) جعل التـعريف مسـتقلا متماسكا ومـتكاملا بحدّ ذاته، لذلك وقع حذف الجمل التمهيديّة أو الاستطراديّة أو الاعتراضيّة.

(ج) الاستـيفاء في المصطـلح الواحد لمعظم تفرّعـاته لاسيّمـا تلك المتداخلة مـعه ضمن حـقل دلالي واحد ووضعهـا وفق تسلسلها الألفبائي مـثل مصطلح قياسي، قياس استثنائي، قياس إضماري... إلخ.

(د) اعتماد اللفظ المفرد في جدّ المصطلحـات ووضعه بصيغة النكرة مع اللجوء إلى صيغـمي التثنية والجمع أحيانـا نظر إلى ورودها بأبعادها في بعض الأماكن مثل القضـيتان، الضروب... إلخ...

(هـ) إسقاط الكثـير من التصريفات المكرّرة التي وردت عند المؤلّف الواحـد لاسيّما في المصنّف الواحد.

2) - وبالنسبة إلى نظم المصطلحات في الموسوعة وترتيبها. فقد ابع المؤلفون المنهج

(6) نفسه : ص ٧١١.

التالي :

(أ) ترتيب المصطلحات ترتيبا ألفبائيا أي بحسب اللفظ دون العودة إلى الجذر على أن الجذور ومشتقاتها قد وضعت في الفهارس. فجاء «المقبول» مثلا تحت حرف الميم، و«القول» ضمن القاف، و«الأقوال» في الهمزة . بينما تنتمي جميعها في جذرها إلى فعل «قول» الثلاثي.

(ب) وضع رؤوس الموضوعات فكرة مراعاة لنظام الحاسوب الألفبائي.

(ج) الحرص على أن تكون معظم المصطلحات أسماء وإن جاءت في التصريف أصلا على صورة أفعال، مثل لفظ «يقسم» تحت «قسم» و«ينعكس» تحت «عكس» أو «انعكاس» . . . إلخ.

(د) إرفاق كلّ جملة بإشارة إلى اسم الفيلسوف والكتاب مرمّزين وإلى رقْمَيْ الصفحة والسطر. أمّا رقم السطر بحدّ ذاته فأتى مطابقا لموقع المصطح فيه لبداية التعريف.

3) وأما بالنسبة إلى المصادر التي اعتمدت في تحقيق الموسوعة فقد صنفها المؤلفون في قائمة وفقا لتسلسلها التاريخي بحيث انطلقت من أرسطو (ت 322 ق م) وفورفوريوس (ت 310 ق م) مارّة بابن المقفع وابن سينا والقزويني إلى أن انتهت بالأحضري (ت 1308هـ) صاحب كتاب «السلّم المرونق في المنطق»، وجملة هذه المصادر تسعة وعشرون.

وقبل التعرض بالنقد كما جاء في تقديم الدكاترة فريد جبرو ورفيق العجم وسميح دغيم وجيرار جهامي «الموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب» فإنّه لا بدّ من الإشارة إلى بعض الحقائق البديهيّة في هذه الموسوعة:

(1) شارك في تحقيق هذه الموسوعة دكاترة أجلاء عاملون في الميدان المنطقي خصوصا وفي الميدان الفلسفي والعلوم الإنسانية عموما.

(2) تشمل هذه الموسوعة على أكثر من 2900 مصطلح منطقيّ مرتبة ترتيبا ألفبائيًا لكن البعض منها لا يمكن اعتباره مصطلحا منطقيًا مثل : «الذي من أجله»، «انحاء التعليم»، «تغيّر»، «جواب ماهو»، «لغات الأمّة»، لسان الأمّة، «لغة العرب»، «موضوع الفلسفة الأولى». . . وغيرها كثير.

(3) إن بعض تعريفات هذه المصطلحات جاءت مبتورة أحيانا ولا تعطي المعنى الحقيقي للمصطلح كالتعريف الذي ورد في مصطلح «إنّ وأن» على لسان الفارابي في الموسوعة (صفحة 117) (7).

(4) إن الترتيب الألفابي للموسوعة لم يقع احترامه بصفة دائمة، فمصطلح «مركّبة» مثلا يأتي بعد مركّب لا بعد مركب تام ومركب ناقص، ومركبات عقلية كما ورد ذلك في الموسوعة.

(5) إن المصطلحات المنقولة إلى اللغتين الأجنبيّتين الأنكليزية والفرنسيّة لا تشكّل سوى 674 مصطلحا من مجموع 2900 مصطلح ، وهذا عدد قليل .

ثمّ نعود إلى ما جاء في محتوى هذه الموسوعة. صحيح إن العمل الذي قام به المؤلفون ضخم يتطلّب مجهودا كبيرا وطاقات متنوّعة لتحقيقه. ووضع هذا العمل حيّز التطبيق هو في حدّ ذاته سباق مع الزمن وتحقيق لأماني طلاب الفلسفة والمنطق والمختصين فيهما يشكر عليه الدكاترة الذين أسهموا في إنجازه جزيل الشكر، إلاّ أنه ككلّ الأعمال لا يخلو من بعض النقائص، ونذكر منها :

1 - أنه عبارة عن «سبر لمعظم المصطلحات المنطقيّة والألفاظ وجمعها». أي أن العمل عبارة عن جمع للمصطلحات المنطقيّة إن لم نقل مجرّد نقلٍ لما كتبه بعض مشاهير المناطقة أو الذين كتبوا في المنطق حول مصطلح ما بقطع النظر عن المعاني الكثيرة المتنوّعة التي يدلّ عليها ذلك المصطلح. صحيح أن هذا العمل سيسهم في الحفاظ على ثروة منطقيّة كبيرة لكن هذه الثروة المنطقيّة جمّعت بطريقة لا خلق فيها ولا إبداع،بل هي لا تخلو من الغموض. فمصطلح «مركبات» مثلا ورد في الموسوعة ص 870 بخمسة تعريفات هي :

- المركّبات أعرف عند علماء الطبيعة لأنها هي الغاية لتلك البسائط وهذا هو الأصحّ (س، ب، 4,57). (8)

---

(7) أنظر الفارابي : كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق بيروت 1990، ص 61.

(8) ابن سينا : البرهان، ص 57، سطر 4.

- المركّبات التي يقع في حدودها تكرار، هي ما تتركب عن الشيء، وعن عرضيّ ذاتيّ له فيقع « الشيء» مرّة في حدّه ومرّة في حد عرضه الذاتي الذي يشتمل حدّه على ذكر ككعروضه ضرورة (ط، ش، 262، 11). (9)

- المركبات فإن كانت كلية فنقيضها أحد نقيضي جزئيها وذلك جليّ بعد الإحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط (ن، ش، 18، 12) (10).

- المركبات على هذا سبع وهي : الخاصتان أي المشروطة الخاصّة، والعرفيّة الخاصّة، والوقتيتان أي الوقتية والمنتشرة، والوجوديتان أي الوجوديّة اللادائمة والوجوديّة اللاضروريّة، والممكنة الخاصّة، وإنّما كانت الممكنة الخاصّة مركبة لأنّها دلّت على أنّ نسبة ثبوت محمولها الموضوعها ممكن ونسبة نفيه عنه ممكن ففيها إذن ممكنتان عامتان (و، م، 221، 29)(11).

- الجزء الثاني من هذه المركبات لا يكون إلاّ نفي دوام أو نفي ضرورة، فإن كان نفي دوام فنقيض الدوام لأنّ نفي الدوام إطلاق. وقد علمت أن نقيض المطلقة هي الدائم وإن كان نفي ضرورة فنقيضه الضرورة لأن نفي الضرورة إمكان وقد علمت أن نقيض الممكنة هي الضرورية (و، م، 225، 7)(12).

هذه التعريفات المختلفة كما ترى لا تخلو من غموض فإنك لا تعرف ولا تقطع بالضبط هل هي تعريفات تتعلّق بالمنطق أم بالطبيعة أم بما بعد الطبيعة - وخاصّة التعريف الأوّل - أم هي تعريفات يندمج فيها المنطق بالطبيعة وبما بعد الطبيعة : ولكن الأمر يزداد تعقيدا عندما نقرأ تعريف مصطلح «موضوع الفلسفة الأولى» الذي ورد في صفحة 1046 من الموسوعة :

- «موضوع الفلسفة الأولى والحكمة العليا هو الوجود الكلّي المطلق المشترك بين

---

(9) نصير الدين الطوسي : شرح الاشارات والتنبيهات، ص 262، سطر 11.

(10) نجم الدين القزويني : الرسالة الشمسيّة في القواعد المنطقيّة، ص 18، سطر 12.

(11) أبو عبد الله السنوسي : المختصر في علم المنطق، ص 221، سطر 29.

(12) نفسه، ص 225، سطر 7.

الموجودات المنقسم إلى جوهر وعرض وعلة ومعلول . وهذا الموضوع ليس له وجود في الخارج» (ت، ر2، 202، 21) (13).

فمصطلح هذه دلالته يصبح خارج قائمة مصطلحات المنطق ويصبح نقله الى اللغة الأجنبيّة مستحيلا اللهم بجملة كاملة شأنه في ذلك شأن كلّ المصطلحات الغامضة «كمركبات» التي لا مقابل أجنبيّ لها في الموسوعة، ولعل هذا هو الذي جعل عدد المصطلحات التي لها مقابل أجنبيّ في الموسوعة لا يتجاوز 674 من مجموع 2900 مصطلح.

2 - إنّ قائمة المصادر المعتمدة في تحقيق «موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب» - وإن كانت بادئ ذي بدء هامّة - منقوصة لخلّوها من عدّة عناوين نذكر منها بالخصوص «كتاب التقريب لحدّ المنطق» لابن حزم الأندلسي، و«كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلّمين» لسيف الدين الآمدي، وذلك ما يُفسّر عدم وجود مصطلح «إخْراج» (Dilemme, Dilemma) ومصطلح «قياس الإحراج» في الموسوعة. فهل لم يعرف المناطقة العرب هذا النوع من القياس الجدلي ؟ وهو قياس معروف عند المناطقة جميعهم ويريد به صاحبُه إفحام خصمه وإلزامه باختيار أمرين كلاهما مكروه، مثاله :

* إذا أطعتَ الأمر ارتكبت إثمًا في نظري ؛
* وإذا لم أطع قول رئيسي ارتكبت إثما في نظره ؛
* ولكنّي إمّا أن أطيع الأمر أولا أطيع رئيسي ؛
* إذن أنا ارتكبت إثما في الحالتين.

وبالإضافة إلى بعض النقائص التي أشرنا إليها والملاحظات التي قدّمناها، يبقى موضوع المصطلحات الفلسفية عموما والمنطقيّة خصوصا وموضوع تصنيف المؤلفين والمؤلّفات وموضوع الأحكام التقييميّة في المنطق من المواضيع الهامّة المتشعّبة التي هي محور مناقشات ساخنة بين أساتذة الفلسفة والمشتغلين بها.

على أن النقائص التي ذكرناها في هذا المجلّد الضخم «الموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب» لا ينقص من قيمة الموسوعة العلميّة، فهي مفيدة جدًّا إذ تساعد الباحث

---

(13) ابن تيميّة : الردّ على المنطقين، ج 1 ص 202 سطر 21

على تناول المادة المنطقيّة ميسّرة بعيدا عن عناء التّفتيش مهيئة له مجالات التحليل والدّراسة إضافة إلى تسويغ المصطلح ليدخل في عملية الترجمة السليمة التي هي أمل المستقبل في طبع أعمال المنطق الحديث بالعربيّة. والذي نرجوه هو أن تقع مراجعة دقيقة لهذا المجلّد الضخم من الموسوعة حتّى يخرج في ثوب أكمل خاصّة على المستوى المعرفي العلمي الدقيق.

عبد الستار جبو

جامعة الزيتونة

الاقتراض في العربيّة الحديثة

تأليف : الطيب البكوش

L'Emprunt en arabe morderue
Par : Taïeb BACCOUCHE
Beit Al - Hikma et IBLV, Tunis, 1994 (544 p.)

تقديم : إبراهيم بن مراد

لم تسلَمْ معالجةُ العرب القدامى لمسْألة الاقتراض في اللغة من النقص والاضطراب. فإن دراستهم لها كانت في الغالب «جزئيّة» فلم تخصّ مظاهر الاقتراض الصوتية والصرفيّة والدلاليّة والتركيبيّة بدراسة شاملة تصفها وَصْفًا معّمقًا، بل إنّ المظهر المعجميّ نفسه - وهو الذي خصوه بالعنايَة - لم يُسْتقص القول فيه ولم تجمع مدّونتُه الشاملة جمعا يعتبر فيه مَادخَل العربيّة من المقترضات من مختلف اللغات وفي مختلف المستويَات اللغويّة. فإنّ كتاب «المعّرب» للجواليقي - وقد اقتصر فيه مؤلفه على جمع المقترضات «الأدبيّة» - لم تعقبه مدوّنة أخرى ذات منزع استيعابيّ. ثم إنّ القليل الذي قالوه في وصف المظاهر المتّصلة بالمقترضات المعجميّة - من صوت وبنية ودلالة - لم يبْنَ على معرفة جيدة باللغات المقرِضة وبحقيقة علاقاتها باللغة العربيّة.

وقد سعى المحدِثون إلى تفادي ما في أعمال القدماء من النقص والتخلّص مما في مناهج بحثهم من الاضطراب.

ومن نتائج سعيهم ما صدر من أعمال - وإن كانت قليلة - في وصْف الظاهرة الاقترَاضية في المعجم، وتنزيلها تنزيلا لغويًا لسانيًا، والبحث فيها بحثا علميًا موضوعيًا خالصًا من آثار الهوى والعصبيّة التي طبعت آراء كثيرين من القدماء وغير قليل من المحدثين في المسْألة(1). وضمن هذه الأعمال العلميّة الموضوعية الجادّة يتنزّل كتاب «الاقتراض في العربيّة الحديثة» للطيب البكوش.

---

(1) نخص بالذكر كتاب «أثر الدخيل على العربيّة الفصحى في عصر الاحتجاج» لمسعود بوبو (دمشق، 1982)، وقد اهتم فيه بمفهوم الدخيل والمعالجة الصوتيّة والمعالجة الصرفية والمعالجة الدلاليّة؛ وكتاب «التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر»، لعبد المنعم محمد الحسن الكاروري =

والكتاب نسخة معدّلة لنصّ أطروحة دكتوراه دولة بالفرنسيّة كان المؤلف قد قدّمها إلى جامعة السربون بباريس بعنوان : «L'emprunt et le calque linguistiques en arabe tunisien (littéral et dialectal)» (الاقتراض والنسْخ اللغويّان في العربيّة التونسيّة : المكتوبة والعاميّة)، وناقشها سنة 1980، وهي دراسة وصفيّة تحليليّة قائمة على الاستقراء والاستنتاج .

فقد انطلق فيها المؤلف من مدوّنة مشتملة على 940 (2) مفردة قد جمّعت باستقراء ثلاث جرائد تونسيّة - هي «العمل» و«الصباح»، وهما يوْميّتان، و«الرأي» وهي أسبوعيّة - خلال ستة أشهر (النصف الثاني من سنة 1978). ثمّ قسّمها إلى ثلاثة أبْواب :

الأوّل في الإشكاليّة العامّة، وتكوّنه ستة فصول قد عني في أوّلها بالإطار المنهجي للبحث (فحدد الموضوع من حيث الزمان والمكان والمادة اللغوية، وبيّن منهج معالجته سواء في جمع المدوّنة أو في تحليل الظواهر اللسانية، وأثار مشاكل تعريف «المقترضات» المعجميّة و«النسْخيّة»)، كما اهتم بالإطار الزماني للمسألة وألمّ بمواقف اللغويين العرب القدامى والمحدثين من الاقتراض اللغويّ، وتاريخ الاتصال بيْن اللغات في البلاد التونسيّة، والوضع اللغوي الراهن فيها.

وعني في الفصل الثاني بمشاكل تحديد المقترضات ومشاكل تصنيفها بحسب اللغات المصادر، أي اللغات المقرضة، فإنّ من أهم المشاكل التي يلقاها الدارس للمقترضات المعجمية في العربيّة التونسيّة مشكلة نسبتها إلى لغاتها المصادر ، ثم تحديد الأصول التي انتقلت عنها إلى العربيّة، وذلك لانتماء مقترضات كثيرة إلى لغات متشابهة وخاصّة الفرنسيّة والايطاليّة والإسبانية والإنقليزيّة، وقد بحث المؤلف في المعايير التي تمكن الدارس من تحديد نسبة المقترضات إلى اللغات المقرضة وتحديد أصولها فيها، وهي معايير صوتيّة وصرفيّة ونحويّة ودلالية ومعجميّة، وقد انتهى إلى وجود خمس لغات مقرضة أساسيّة، هي الفرنسيّة (وعدد المقترضات منها 577)، والايطالية (71)،

= (الخرطوم، 1986)، وقد اهتم فيه خاصّة بعوامل الاقتراض، وبحركة الاقتراض في العربيّة عبر العصور، وبمقاييسه فيها. لكنّ الكتابيْن لم يخلصا من تأثير تصوّرات القُدامَى ونظراتهم إلى المسْألة.

(2) ينظر الباب الثالث من الكتاب، وخاصّة مسْرد أصول المقترضات الأعجميّة، ص ص 485 - 514.

والانقليزيّة (47)، والتركيّة (17) والإسبانية (16)، وقد استعصى عليه تحديد 212 مفردة فعدّها «مشتركة».

وخصّص الفصل الثالث لتصنيف المقترضات بحسب حقولها الدلاليّة، وجملة الحقول التي توزعت عليها المفردات تسعة عشر هي (1) الغذاء ؛ (2) التأثيث؛ (3) الحيوان، (4) البناء؛ (5) الأحياء؛ (6) الثقافة؛ (7) الاقتصاد والتجارة؛ (8) الألعاب والرياضة؛ (9) الطبّ والصيدلة؛ (10) المكاييل؛ (11) المعادن؛ (12) الفيزياء والكيمياء؛ (13) السياسة والإدارة والجيش ؛ (14) العلوم ومباحثها المختلفة ؛ (15) المجتمع؛ (16) التقنية؛ (17) التبغ والمخدّرات ؛ (18) الأقمشة والألبسة ؛ (19) النبات .

والفصل الرابع في دوافع الاقتراض. وقد بين المؤلف تعقيد تلك الدوافع، فإن الاقتراض يحدث عادةً لسد خانات فارغة في اللغة المقترضة، وخاصّة في مجالات المصطلحات العلميّة والألفاظ الحضاريّة التي تتبع عادة المفاهيم والأشياء التي تستورد، ودوافع هذا الصنف من الاقتراض تعد موضوعيّة. لكن المدوّنة التي اعتمدها المؤلف قد أظهرت صنفيْن آخرين : أحدهما هو الاقتراض الذي يصاحب استعمالات عربيّة قائمة، فالمقترضات هنا كالبدائل للمفردات العربيّة، وقد عدّ المؤلف الخانات التي توضع فيها هذه المقترضات خانات «فارغة جزئيا» ؛ والصنف الآخر هو الاقتراض الذي يُزَاحِمُ خانات معجمية «مليئة» مزاحمة حقيقيّة، فهو ممّا يستعمل دون أن تكون إلى استعماله حاجةٌ.

والفصل الخامس في إشكالية انتماء المقترضات إلى المستويين اللذين اهتم بهما المؤلف، وهما العربيّة المكتوبة والعربيّة العاميّة : فإن من المقترضات ما هو مشترك بين المستوييْن، ومنها ما انتقل إلى المكتوب بواسطة العاميّ. لكن ألا توجد مقترضات قد انتقلت من المكتوب إلى العامي ؟ ثمّ ما هي الحدود الفاصلة بين المستوييْن ؟ وهل يمكن الحديث عن عربيّة تونسيّة خالصة، مكتوبة أو عاميّة ؟ وقد عالج المؤلف هذه المسائل اعتمادا على ما توفّره اللغة ذاتها - في مستوييها - من الظواهر والخصائص.

والفصل السّادس في إشكاليّة إدماج الدخيل. وقد تبيّن المؤلف وجود خمسة أنواع من معايير الإدماج، هي (1) المعايير الصوتيّة ؛ (2) المعايير الصرفيّة ؛ (3) المعايير النّحويّة؛ (4) المعايير الدلاليّة ؛ (5) المعايير المعجميّة. وقد عدّ المؤلّف من هذه المعايير «سدّ الخانات الفارغة». فإنّ المفردة الأعجمية إذا وافقت في اللغة العربيّة خانة فارغة فملأتها،

عُدّتَ مُدْمجة في نظامها.

ثمّ خصّص المؤلّفُ الباب الثاني لوصفِ الظواهر اللغويّة المرتبطة بالاقتراض، والظواهر التي اهتمّ بها هي طرق معالجة المقترضاتِ المعجميّة، وقد توزع الحديث عن هذه الطرق على ستة فصول: الأوّل والثاني في المعالجة الفنولوجيّة، إلاّ أن الأوّل في معالجة الصوائت والثاني في معالجة الصوامت، والفصل الأوّل هو أطول فصول الكتاب،إذ امتدّ على 121 صفحة، وهذا راجع إلى تعقيد المسألة المعالجة وتشعبها. فإنّ المقترضات المدروسة متنقلة إلى العربيّة من ستّ لغات هي الفرنسيّة والايطاليّة والإنقليزيّة والإسبانيّة والتركية. ولهذه اللغات الستّ نظم صائتية مختلفة، واختلافها مؤدّ إلى تنوّع الصّوائت المدروسة. ثمّ إنها - على تنوّعها - لا تستعمل بطرق موحدة. فإنّ الصوْت الواحد ينجز بأكثر من طريقة واحدة. وممّا يزيد المسألة تعقيدا ضعف النظام الصّائتي العربي، في المستوى المكتوب خاصّة. ومهما يكن النظام الصائتي في مستوى العربيّ العاميّ أوسع فإنّه لا يفي لإنجاز كلّ «التنويعات» في استعمال الصوائت الأعجميّة سواء كانت بسيطة أو كانت مركبة.

ولا يقلّ نظام الصوامت في الحقيقة تعقيداً. فإنّ من الصّوامت أيضا ما لا مقابل له في العربيّة، ومنها البسيط ومنها المركّب. وقد حلّل المؤلف في الفصل الثاني كيفيّات إنجاز مختلف الصوامت الأعجمية التّي اشتملت عليها مدونته. ومن أهمّ النتائج التي انتهى إليْها من هذين الفصليْن غلبة إدْماج الصوائت والصوامت الأعجميّة - وخاصّة التي لا مقابل لها في العربيّة - في النظام الصوتيّ العربيّ، أي تعريبها. وفي ذلك دلالة على محافظة النظام الصّوْتي. فإنّه لا يقبل يُسْر العناصر الأجنبيّة عنه. وهذه ظاهرة كان القدماءُ قد أكدوها. فقد قال أبو منصور الجواليقي في ذلك: «اعلم أنّهم كثيرا ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجميّة إذا استعملوها، فيبدلون الحروف التي ليْست من حروفهم إلى أقربها مخرجًا، وربّما أبدلوا ما بعُد مخرجه أيضا. والإبدال لازم، لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليْس من حروفهم»[3].

(3) أبو منصور الجواليقي: المعرّب من الكلام الأعجميّ، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط، 2 القاهرة، 1969، ص 54.

ثمّ خصّ المؤلف في الفصل الثالث معالجة المقطع والنبْر بالتحليل. وللعربيّة نظام مقطعيّ مخالف - في المستوى المكتوب منها على الأقلّ - لنظم اللغات المصادر المدروسة. فإنّ هذه اللغات مثلا تقبلُ تتابع الصوامت السّاكنة في بدايات مفرداتها وفي أواسطها، أمّا العربيّة فلا تقبل ذلك. والنزعة الغالبة فيها هي إدْماج المقترضات ذات الصوامت السّاكنة المتابعة، وذلك إمّا بزيادة ما يُسمّى «ألفَ اعتماد» في أوّل المفردة وإمّا بإدخال حركة لفك التتابع الصّامتيّ، وإمّا بحذف صامت. فذلك ما يُلاحظ في إدماج «Stolos» اليونانية التي أصبحت «أسطول» و«Strata» اللاتينية التي أصبحت «سراط» و «Drakhmê» اليونانيّة التي أصبحت درهم». إلاّ أن دراسة الظاهرة في العربيّة المكتوبة الحديثة لا تخلو من الصعُوبة، خاصّة إذا كانت المدونة المعتمدة - مثل المدوّنة التي اعتمدها المؤلّف - خالية من الشكل، فهي لا توفر من الحركات إلاّ الطويلة. ويصعب عندئذ تبيّن الإدماج في معالجة المقاطع في غير الحالات التي بُدِىء فيها التتابعُ الصامتيّ - في أوائل المفردات - بألف اعتماد.

ثمّ تحدّث المؤلف في الفصل الرابع عن المعالجة الصرفيّة. وأهم الظواهر الصرفيّة التي عني بها هي اللواحق الأعجمية - وقد نظر في تسع وثلاثين لاحقة، جلّها في مقترضات من الفرنسيّة - والجمع والاشتقاق. وقد بيّن من دراسة هذه الظواهر نزوعًا إلى إدْماج المقترضات في نظام اللغة العربيّة الصرفيّ. فإنّ اللواحق - وإن حافظت المقترضات على جلّها - قد لحقها في كثير من الحالات التغيير بحسب ما تقتضيه قواعد الاستعمال في العربيّة (كأن تعرّب اللاّحقة الفرنسيّة [eur] بـ [ûr]، واللاحقة [otte] بـ [ût]، وجُمعَت المقترضات مثلما تجمع مفردات العربيّة، واشتُقّ منها، ورُبطت الأفعال المشتقة فيها بجذور، هي في الحقيقة جذور وهميّة لأنّ المقترضات ليست بذات أصول جذريّة في العربيّة.

وما لاحظه المؤلف من نزوع إليّ الإدماج في معالجة الظواهر الصرفيّة استنتجه من دراسة الظواهر النحويّة أيْضا، في الفصل الخامس. وقد نظر في ظواهر الجنس والعدد والمقولات المعجميّة التي اعتبرَها «مقولات نحويّة». وقد بيّن خاصّة ما يطرأ على المقترضات من تغير نحويّ: ففي الجنس ينتقل المذكر من مقولة التذكير إلى مقولة التأنيث، وينتقل المؤنّث من مقولة التأنيث إلى مقولة التّذكير، وفي العدد يُصْبحُ المفرد جمعًا ويُصْبحُ الجمْعُ مُفْردًا؛ وفي المعالجة المقُوليّة تُصْبحُ الأسماءُ صفات وتصبحُ الصفات أسْماءً.

ثم إنّ المعالجة الدلاليّة التي حلّلها المؤلّف في الفصل السّادس لا تشذّ عن المعالجات

الصوتيّة والصرفـيّة والنحويّة في النزوع إلى الإدماج ، وقد أظهر التـحليل ظواهر كثيرة دالة على الإدماج، منها المخالفة الدلاليّة بين معاني المقتـرضات الأصْلية ومعانيها التي تُسْنَد إليْها في اللغة العربيّة، بأنْ تُضيّقَ دلالات بعْضها، وتوسّع دلالات أخرى، ويُعْدَلَ بأخرى عن دلالتهـا تمامًا؛ ومنهـا أيضا الاشـتراك الدلاليّ، بأن تُعْـطَى المفردة الواحـدة أكثر من مَـعْنى ؛ والتوليد الدلالي، بأن تولد لبَعض المفردات دلالات جديدة.

والفصـول الستـة التي كوّنت البـاب الثّاني من هذا الـبحث هي إذن مادّة الـكتاب الأساسية : فإنّ فصول الباب الأوّل كما رأينا عرض ومناقشة للإشكاليّات المنهجيّة المحيطة بالبـحث، وأمّا الباب الـثالث فمـشتـمل على مداخل المدوّنة المعـتمـدة في وصف الظواهر المدروسة - أي على معجم المقترضات المدروسة - وفهرسيْن : الأوّل لأصول المقترضات والثاني للمفاهيم اللسانيّة التي وردت في التحليل.

والكتـاب - كـمـا يـلاحظ من العـرض الموجـز الذي قـدّمنا لـمادته - وصْف دقـيق للظواهر الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّـة التي ترتبط بالاقتراض المعجميّ. وقد قصد المؤلف الدقة في الوصْف قَصْدًا فَـتتبع في دراسة مختلف الظواهر مداخل مـدونته مدْخلا مدخـلا، وبنى على ذلك التـتبع إحـصاءات ونسَـبًا قد أدْرج جلّـها في لوحـات بيّانيّـة قد أخَـذَتْ حيّـزًا مهـمّـا من فـصـول البـاب الّثـاني، وخـاصّـة من الفَـصلَيْن الأوّل والثـاني المخصّصين للمعالجة الصوتيّة، الصائتيّة والصامتيّة .

والمنهج الوصـفـي الذي اعـتـمـده المؤلّف مـهم جـدًا لتـحليـل الظواهر باسـتـقـراء النصوص استقراءً علميًا دقيقًا يمكّن من الانتهاء إلى نتائج تقرّها التجربة ويثبتها الاختبار. فإنّ اعتـمادَ المدوّنات والقيامَ بالاستـقراء والإحصـاء والبحْث - من خـلال ذلك- عن الحجج الاختباريّة التي تدْعَمُ الاقتراض وتؤكّد الظواهر الملاحظة أعود بالفائدة على البحث العلميّ من اعتمـاد الذاكرة واللجوء إلى الظنّ والتخـمين. ومن أهم النتائج التي انتهى إلـيها مؤلّف «الاقتراض في العربيّة الحديثة» ثلاث :

(1) نزوع العربيّة الحـديثة - ممثلة في العربيّة التـونسيّة، في مسـتواها المكتوب، أي الفـصيح - إلـى إدماج المقـترضات في النظـام اللغويّ المقـترض. فإنّ مـستـعـملي اللغـة يخضعون المقترضات لقوانين الاستـعمال اللغويّ عندهم. ولقد كان لبعض العوامل - مثل الثنائيـة اللغـويّة أو التعـدّد اللغـويّ - أن تؤثّر فـتُظْهِرَ شـذوذا في الاسـتعـمـال، لكنّ المدوّنة المدروسة لم تُظهِرْ ذلك.

المدروسة لم تُظهِرْ ذلك.

(2) غلبة المحافظة على أنظمة اللغة الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، فهي لا تقبل العناصر الأجنبيّة عنها. وهي في ذلك مخالفة لنظام المفردات، فإنّ المدوّنة المعتمدة دالة على تفتح نظام المفردات بقبوله الاقتراض المعجمي باعتبار المقترضات المدروسة كلّها عناصرَ معجميّة، لكن مكونات المفردات ذاتها - أي الصوت والبنية والدلالة - مكوّنات محافظة فلا تُقبَلُ عند الاقتراض كما هي بلْ تُدْخلُ عليْها الجماعة اللغويّة من التحوير والتغيير ما يخضعُها لنظام لغتها العامّ، فهي إذَن لا تُقترَضُ إلاّ بحسب ما تسمحُ به قوانينُ الاستعمال اللغويّ. وهذا يعني أنّ الاقتراض المُعجمي ذاته لا يمثل شذُوذا في اللغة وأنّ المقترضات المعجميّة لا تخرج عن بنْيَة اللغة المقترضَة ونظامها.

(3) أنّ الاقتراض المعجميّ ظاهرة طبيعيّة في اللُّغة. فإنّ الجماعة اللغويّة تلجأ إليْه لسد خانات فارغة في واقعها اللّغوي، تقابلها «خصُوصيّات مُعجميّة» في اللغات المصادر المقْرِضَة، ومَا ينتقل إلى اللغة المورْد من مقترضات يندمج فيها ويصبْح عاملا من عوامل ثرائها وأصْلاً من أصول التوليد فيها.

ولا شكّ أنّ الأستاذ الطيب البكّوش - بهذا العمل القيمّ منهجًا ومَادّة - قد رفع عن الاقتراض في اللغة غَبْنًا كبيراً كان ومازال يَلْقاه في الدرس اللغَوي الحديث، وخاصة في الدرس اللغويّ العربيّ الذي لم يخلص بَعْدُ في نظرته إلى المسألة من آثار المواقف المذهبيّة، فهْو في حاجة كبيرة إلى العملِ الوصْفيّ الاستقرائي الموضُوعيّ الدقيق، لاستجلاء الظواهر واستْخلاصِ النتائج العلميّة.

إبراهيم بن مراد

كليّة الآداب بمنوبة - جامعة تونس الأولى